LEBANESE
NATIONAL
DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

* القوّة العسكريّة والحرب والجيوبوليتيك
في القرن الحادي والعشرين

* حروب القرن المنصرم . . . هل انتهت ؟

* الأنهار الدولية والنزاعات في الشرق الأوسط

* من خطاب القَسَم إلى آفاق الألف الثالث
بحث في وجدانيّة السلطة ونهضة المؤسّسات

- **Liban : Cent Ans d'Histoire (1900-1999)**
- **Globalization at the Turn of the Century: Shift from Political to Economic Influence**

الدفاع الوطني اللبناني
الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الحادي والثلاثون – كانون الثاني ٢٠٠٠

الأمن هو الأساس

الأمن هو عنصر أساس في أي حساب للقوة في الموقف الدفاعي والسياسي لأية دولة، وأي خلل به لا بدَّ وأن يؤثر على صلابة الموقف ويُضعِف المواجهة مع العدو. وهو أساس أيضاً في أية انطلاقة اقتصادية أو عمرانية أو نهضوية في شتى المجالات. ولا يُمكن تحقيق أي تقدم في ظل مناخ أمني مُقلق أو مُربك. والاستقرار، عدا أنه عامل قوة في المواجهة حرباً كانت أم مفاوضة أم مناوشة، هو عامل جذب للإستثمارات الخارجية، وعامل تحريك للإستثمارات الداخلية، ومحرك للعجلة الإقتصادية، وباعث للنشاطات الثقافية والإجتماعية وحافز كبير للعمل السياسي البنّاء.

الحفاظ على الأمن هو بأهمية الدفاع عن الأرض. فإذا حدث مساس بالأمن فانه يتساوى بمفعوله مع خسارة أرض، والشاهد على ذلك هو مجريات الحرب العبثية التي اجتاحت لبنان والتي بعد انتهائها وتحقيق الأمن، عادت الى البلد مؤسساته الدستورية وحياته السياسية والاقتصادية، وعادت صورته البهيَّة الى المجتمع الدولي، وصارت الحرية المتوافرة مضرب المثل.

وفي الحفاظ على الأمن، يبرز دور الجيش، المؤسسة التي تجمع كل أبناء الوطن في بوتقة واحدة، هذا الدور الذي يتجلى دائماً في أي استحقاق أو أي طارئ. وقد أثبت الجيش دائماً أنه مستعد للتضحية في سبيل الأمن والاستقرار، وأنه حاسم فعلاً في قمع أي خلل أمني بالقوة وبالسرعة المطلوبة لإعادة الأوضاع الى طبيعتها. كما أثبت أنه جيش للوطن وللمواطن، يحمي أمنه وحريته وسلامته، منطلقاً من الثقة الغالية التي محضه إياها الشعب، ومن الإلتزام بالقانون الذي يجل ويحترم. نعم، الأمن هو الأساس في أية معادلة تُطرح.

العقيد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الفهرست

العدد الحادي والثلاثون ـ كانون الثاني ٢٠٠٠

القوّة العسكريّة والحرب والجيوبوليتيك
في القرن الحادي والعشرين ..... **د. غسان العزّي** ٥

حروب القرن المنصرم... هل انتهت؟ ..... **محمد عطوي** ٢٧

الأنهار الدولية والنزاعات في الشرق الأوسط ..... **د. عدنان السيد حسين** ٦٧

من خطاب القَسَم إلى آفاق الألف الثالث
بحث في وجدانيّة السلطة ونهضة المؤسسات ..... **د. عبدالله فرحات** ٨٥

الدفاع الوطني

القوّة العسكريّة والحرب والجيوبوليتيك في القرن الحادي والعشرين

د. غسان العزّي(*)

في خضمّ التداعيات المتسارعة على الساحة العالميّة، بعد نهاية الحرب الباردة، تتعرّض مفاهيم عديدة، في العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة، إلى عملية إعادة نظر جذرية؛ ومنها مفاهيم اعتاد عليها المحللون منذ وقت طويل وصنّفوها في خانة المسلّمات. ويدور اليوم نقاش مستفيض، في الأوساط الأكاديمية والسياسية في العالم، حول أهمية المعيار العسكري في قياس قوة الدول، خصوصاً بعد بروز معايير أخرى تكنولوجية ومعرفية واقتصادية ومالية. كذلك يشكّل مستقبل الحرب في العلاقات الدولية موضوعاً لجدل واسع[1] في هذه الأوساط نفسها. وينقسم الدارسون إلى قسمين حيال هذه المسألة، فمنهم المتفائل بنهاية الحروب بين الدول ومنهم من يعتقد بأنّ الإنسانيّة سوف تعرف الحروب كما عرفتها في تاريخها الطويل وإن تغيّرت أشكالها وأنواعها.

١ ـ القوّة العسكريّة :

المعيار التاريخي الأوّل للقوّة كان المعيار العسكري، مفتاح الأمن والاستقرار للوحدة السياسية. قبل القرن العشرين، وتحديداً قبل تصفية الاستعمار Décolonisation ، ساد هذا المعيار إلى درجة أنّ الدول الضعيفة عسكرياً كان قَدَرها أن تخضع للأقوى أو أن تختفي. ولا حاجة لأن نوغل بعيداً في التاريخ للتحقق من هذا الأمر، ففي النصف الأوّل من هذا

(*) أستاذ في العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

القرن، في خضمّ الحربين العالميتين، اختفت دول كثيرة وتشكّلت دول جديدة تحت وطأة الاحتلال العسكري[٢].

أمّا اليوم فقد ضعف تأثير المعيار العسكري وإن لم يختفِ؛ ذلك أنّه في بعض الحالات، قد يمتصّ طاقات البلد الأخرى الأساسيّة. وأبرز مثال معاصر على ذلك أنّ الاتحاد السوفياتي، القوّة العظمى عسكرياً، انهار في أشهر معدودة وبدون حرب مباشرة تحت وطأة وضع اجتماعي واقتصادي أنهكه المجهود الحربي، وتحوّلت عشرات آلاف العربات والمدرّعات السوفياتية إلى أكوام من الخردة لا ضرورة لها ولا لزوم. كذلك فالولايات المتحدة الأميركية، القوّة العسكرية الأعظم في العالم، وقعت تحت وطأة أزمة اجتماعية واقتصادية، في بداية التسعينات، دعت أحد المحللين البارزين للقول إن «الولايات المتحدة سوف تكون القوة العسكرية الأعظم في العالم في القرن الحادي والعشرين، وهذه أوّل العاهات إذا أرادت أن تبقى القوة الاقتصادية الأعظم»[٣].

أضف إلى ذلك أنّ ظهور تهديدات جديدة (بيئيّة، مافيات، تهريب مخدرات، إرهاب، مناطق رماديّة، صراعات عرقية واتنية...)، تعجز عن مواجهتها الحلول العسكرية التقليدية، قد أدّى إلى إضعاف معيار القوة العسكرية. وفي هذا الصدد ذكر تقرير ميزانية الدفاع لعام ١٩٩٣ المقدّم من وزارة الدفاع الأميركية إلى الكونغرس بأنّ «الخطر الحقيقي الذي تواجهه الولايات المتحدة اليوم هو خطر المجهول أو خطر اللا يقين». وأشار التقرير إلى أنّ السنوات المقبلة تحمل في ثناياها احتمالات مهمة عدّة، لكنها غير معلومة أو متوقّعة، على عكس ما كانت عليه المخاطر والتهديدات في عصر الحرب الباردة من تحديد ووضوح، أو ما كان عليه العدو المحدّدة قدراته. أما الآن فقد برزت صعوبة أساسيّة بعدما أصبح المصدر الرئيسي للخطر هو الأزمات والاضطرابات الاقليمية الطارئة، وفي تحديد المخاطر والتهديدات وتقويمها التقويم الصحيح، حيث أنّ معظمها سيأتي من مصادر مجهولة قد تنفجر تلقائياً أو تشتعل ذاتياً»، ويشكّل موضوع انتشار أسلحة الدمار الشامل واحتمال حصول بعض دول العالم الثالث، أو ربما بعض الجماعات المسلّحة عليها مستقبلاً، همّاً ستراتيجياً أميركياً بسبب عجز القوة العسكرية الأميركية عن مواجهة مثل هذا التهديد»[٤].

وفي السياق نفسه، أي نسبية المعيار العسكري في تقدير القوّة، نلاحظ بأنّ الدول التي لم تسعَ وراء القوة العسكرية (المانيا واليابان تحديداً) هي الرابحة الفعلية للحرب الباردة. كذلك فإنه من السهل للقوّة الاقتصادية أن تتعسكر، والعكس غير صحيح، فالاتحاد السوفياتي السابق (روسيا)، يعجز اليوم، عن التحوّل إلى قوّة اقتصادية.

في المقابل، يجب إضفاء شيء من النسبية على هذه الآراء. فاليابان والمانيا كانتا قوّتين عسكريتين كبيرتين قبل أن تُهزما في الحرب الكونية. وما فعلتاه بعد عام ١٩٤٥ هو أنهما تحوّلتا ـ قسراً وليس اختياراً في البداية ـ إلى المجهود الاقتصادي على حساب السعي وراء القوّة العسكرية.

ويمكن القول، في المحصلة، إن المعيار العسكري لم يعد الأوّل أو الأهم في قياس القوّة، لكنه يبقى بالطبع أحد أهم المعايير الأساسية. وقياسه لا يتمّ عبر التعداد الرقمي فحسب، إذ ان حيازة العدد الأكبر من الجنود والعتاد لا تعني حيازة القوة العسكرية الأهم. إذ يجب إدخال عوامل أخرى تقنية ونوعيّة ولوجستيّة ومعلوماتيّة واتصاليّة وقدرة على الحركة والتدخل بعيداً خارج الحدود وغير ذلك. كذلك أصبحت حيازة أسلحة الدمار الشامل، من نووية وبيولوجية وكيميائية وغيرها، مكوّناً أساسياً من مكوّنات القدرة العسكرية. ويتوقّع البعض بأن تكون لحيازة القدرات الفضائيّة، في المستقبل، المفعول المقرّر نفسه للسلاح النووي بمفردات القوّة العسكرية[٥].

وتضمّ الأداة العسكرية كلّ الوسائل البريّة والجويّة والبحريّة، وحتى الفضائيّة في عصرنا هذا ـ التي تمتلكها الدولة، في وقت السلم وفي زمن الحرب، بغية تأمين تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية[٦]. والغرض الأساسي لهذه الأداة هو خوض غمار الحرب عند الاقتضاء أو منع مثل هذه الحرب من الاندلاع. ذلك أنّ الدول الضعيفة قد تكون سبباً للنزاعات والحروب بسبب طمع الأقوياء بها. وأحياناً تكون حيازة القوة العسكرية (النووية خصوصاً) خير واقٍ من الحروب لما تشكّله من رادع للطامعين. وهذا ما عبّر عنه ريمون آرون بالدعوة إلى حيازة القوة العسكرية «تحديداً من أجل عدم اللجوء إليها» قبل أن يتابع بالقول ان «العلاقات بين الدول تتضمّن في جوهرها تعاقباً بين الحرب والسلم. وفي حين أنّ كل دولة تميل إلى احتكار العنف لنفسها، فإنّ الدول، عبر التاريخ، باعترافها المتبادل ببعضها البعض، إنما تعترف بذلك بشرعية الحروب التي تشنّها ضد بعضها البعض»[٧].

والحرب نوعان، دفاعيّة وهجوميّة، رغم أنّ كل الدول تشنّها تحت شعار الدفاع عن النفس، حتى عندما ترسل قواتها آلاف الكيلومترات خارج الحدود الوطنية. والحرب هي تطوّر الطموح الجيوبوليتيكي من مرحلة النفوذ إلى مرحلة المواجهة والعنف المسلّح. وبهذا المعنى فإنّ دراسة طريقة تنظيم وتنسيق الوسائل العسكرية لبلد معيّن تساعد على معرفة خصائصه وطموحاته الجيوبوليتيكية[٨]. وهذا يتطلّب تحليلاً كميّاً ونوعيّاً

للقوى وطبيعتها وطريقة انتشارها وتموقعها الحيّزي والمكاني، مما يساعد على استنتاج نوايا (دفاعيّة، هجوميّة، توسّعيّة...) القيّمين عليها. ولا ينفصل تحليل القوة العسكرية عن دراسة الطبيعة الجغرافيّة للدولة[٩]. كذلك ينبغي التساؤل عن قدرة البلد على صنع السلاح بنفسه أو استيراده من الخارج «وعمّن يصنع ماذا ولماذا؟» و«ما هي الأسلحة المنتجة؟ وتلك المُصدَّرة؟ ولمن؟ وبأيّ دوافع؟... الخ. فالأداة العسكرية مهما اشتدّت وقويت تبقى هشّة إذا اعتمدت، في وجودها، على الآخرين الذين يستطيعون الضغط على الدولة وابتزازها عبر فرض حظر على الأسلحة والمعدّات أو قطع الغيار مثلاً، وهذه حال الدول غير الصناعيّة التي وإن امتلكت جيوشاً جرارة فإنها تبقى رهينة مموّليهابالعتاد والسلاح.

ومهما ضخمت وقويت تبقى الأداة العسكرية بدون فعالية في غياب ستراتيجية واضحة وعقيدة عسكرية تديرانها. وفي وقت السلم تقوم قيادات الأركان برسم الخطط وتحضير البدائل وتوقّع الاحتمالات وتصوّر السيناريوهات الدفاعيّة والهجوميّة وغيرها تأميناً للجهوزية وقت الحرب. إنّ «الفلسفة» العسكرية العامة جزء لا يتجزأ، وربما الأهمّ، من مكوّنات القوّة العسكرية.

وهكذا فإنّ المقارنة الكميّة بين الجيوش (عدد الجنود والدبابات والطائرات وغيرها)[١٠] رغم أهميتها تبقى غير مجدية في قياس قوتها وتفوّقها، كذلك الأمر بالنسبة للمقارنات النوعيّة التي تبقى نسبيّة ويعجز عنها الخبراء العسكريون أحياناً. إنّ قياس القدرة العسكرية نظام معقّد تختلط فيه عناصر متعدّدة متنوّعة من الكمّ والنوع إلى القدرة التخطيطية والتنظيمية والعملانية والاستخباراتية واللوجستية والتدريبية والجهوزية والقيادية والاتصالية وغيرها. أضف إلى هذه الصعوبة ما طرأ على العالم من متغيّرات جيوستراتيجية وتقدّم تكنولوجي هائل ليس في مجال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل فحسب، ولكن في مجال المعلوماتية والاتصال واللوجستيك والفضاء مما يسمح بشنّ حروب صغيرة سريعة بعيداً عن الحدود.

لكن كلّ هذا التقدّم لم يتعرّض لحقائق ما تزال ثابتة منذ قرون. فالجيوش الجرارة تبقى عاجزة أمام حروب العصابات المتحرّكة. وما قاله كلاوزفيتز منذ قرنين لم يتغيّر: في مواجهة مسلّحة بين الجيش النظامي والأنصار، يخسر الأوّل إذا لم يربح ويربح الثوّار إذا لم يخسروا. وقد انهزمت جيوش الدول العظمى في أضعف البلدان وأفقرها: فرنسا في الهند الصينية والجزائر، أميركا في فيتنام، الاتحاد السوفياتي في

أفغانستان، وعجزت إسرائيل، التي هزمت الجيوش العربية مجتمعة في أكثر من حرب، عن إيقاع الهزيمة بالمقاومة التي واجهتها غداة اجتياحها العسكري للبنان في صيف ١٩٨٢ وتلك التي ما تزال تقاومها إلى اليوم.

وهكذا تبقى الجيوش الجرارة عاجزة أمام أنماط من الحروب المتحرّكة ويبقى السلاح النووي عاجزاً أمام حروب الأدغال والمدن. ثم ان انتشار هذا السلاح وغيره من أسلحة الدمار الشامل، كما يخشى الأميركيون، في دول الجنوب، قد يؤدّي إلى تغيير جذري في مفهوم القوة العسكرية من أساسه ويفرض إعادة التفكير في جدوى الأدوات العسكرية وفي تراتبية القوى على الحلبة الدولية. الأكثر من ذلك هناك من يشكّك بجدوى الحرب نفسها وبقدرتها على الصمود أمام متغيّرات القرن الحادي والعشرين.

II. نهاية الحرب :

المؤمنون بنهاية الحرب يرون بأنّ هناك ثلاث مقولات أساسية تؤيّد تضاؤل أهمية استخدام القوة في السياسة الدولية: الجودة المرعبة للتكنولوجيا العسكرية الحديثة وانتشار الديمقراطية وظهور القضايا المرحلية واللاعبين المرحليين(١١). ومع تصاعد ظاهرة العولمة وتزايد الترابط الاقتصادي والتبادل بين الدول، فإنّ المكاسب المرتقبة من حرب بين الدول (الصناعيّة خصوصاً) قد لا تكون كبيرة قياساً بتكاليفها. وبالنظرة إلى هذه التكاليف الباهظة المرتقبة لا تبدو الحرب مع دولة أخرى متطوّرة، تتبنى اقتصاد السوق، مجدية التكلفة أبداً(١٢).

والتطوّر التكنولوجي الهائل الذي وصلت إليه الصناعات العسكرية، وخصوصاً في شقّه النووي، ساهم كثيراً في منع اندلاع الحروب الكبرى، كما يؤمن منظّرو «المدرسة الواقعيّة» (مثل كينيث والتز ووليم رايكر وريمون آرون وهنري كيسينجر وزبنغيو بريجنسكي... الخ). حتى أنّ كُتّاباً مثل شاي فلدمان وستيفن روزن يقدّمون حججاً مفادها ان انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قد يكون مفتاحاً مهمّاً لتحقيق السلام(١٣).

ويعتقد كثيرون بأنّ انتشار الديمقراطية في العالم يخفّف كثيراً من إمكانية اندلاع الحروب. وهذا ما لاحظه باحثون عديدون قدّموا دلائل تجريبية منهجيّة تؤيّد الفكرة القائلة بأنّ الديمقراطيات نادراً ما تصطدم إحداها مع الأخرى ولا تخوض إحداها قط حرباً ضد الأخرى. وبما أنّ الأنظمة الديمقراطية تزداد عدداً في أواخر القرن فهذا

يدعم الرؤية المتفائلة بنهاية الحرب[١٤]. وفي إطار الرؤية نفسها يجب ملاحظة القائلين بأنّ العالم يعيش ثورة ثقافية وسياسية سوف تتمخّض عن «نهاية العصر العسكري» وبداية عصر «ما بعد ـ كلاوزفيتز» لا مكان فيه للحرب[١٥]. فهذه الأخيرة لم تعد مقبولة لا عقلانياً ولا أخلاقياً في العالم المتحضّر. وهناك «تقدّم أخلاقي» ملحوظ يخترق العالم ويترك فيه حيّزاً ضيّقاً للحرب التي سوف تنتهي كأداة لحلّ النزاعات بين الدول.

ويعلن باسكال بونيفاس بوضوح تام أنّ طموحات الدول الستراتيجية والدولية قد انتهت وان هناك «إرادة عجز»[١٦] تحكم تصرّفات الدول الكبرى.

وإذا كان القادة يطمحون للسيطرة والهيبة فإنّ ما يهمّ الشعوب هو أن يُصار إلى إيجاد الحلول الناجعة لمشاكلها المباشرة (البطالة، الأمن، الضمان الصحي والاجتماعي، الرفاه... الخ). ولهذا السبب فأنّ الرئيس بوش الذي دوّت «انتصاراته» في الساحة العالمية، فشل في إقناع الناخبين الأميركيين بالتجديد له لولاية ثانية. ويدعم بونيفاس أطروحته بنتائج استطلاعات الرأي التي أُجريت في أميركا بمناسبة التدخّل في الصومال وهايتي والبوسنة والتي أكّدت أنّ رفض الشعب الأميركي للتدخّل الخارجي بات أقوى من أي وقت مضى إذا كانت حياة الجنود الأميركيين معرّضة للخطر. وقد دلّت نتائج استطلاعات رأي مماثلة في كندا والمانيا واليابان وبعض دول الاتحاد الأوروبي، بأنّ الرأي العام في الدول الصناعية المتقدّمة يرفض الحرب ولا يرغب بقيادة العالم أو التراجع عن زعامته وبأنّ القضايا الدولية تقع في آخر لائحة اهتماماته التي يسيطر عليها الهمّ المعيشي الآني والمستقبلي المباشر[١٧].

وهكذا يستخلص بونيفاس أنّ «عصر الأمبريالية قد مضى وأصبح بعيداً وراءنا» وأنّ القوى العظمى باتت متعبة من لعبة القوة «فهذه القوة ـ بمعناها العريض ـ لم تعد تُقاس كمسار مراكمة مسؤولية ولكن غالباً كلعبة تجنّب: تجنّب الأفراد للالتزام الجماعي وتفادي الشركات للمسؤوليات الاجتماعية، وتحاشي الدول للمسؤوليات الكونية»[١٨]. وفي التعريف التقليدي تعني القوة «قدرة وحدة سياسية على فرض إرادتها على الوحدات الأخرى».

أما اليوم فيمكن قلب المعادلة إذ أنّ الدولة تكون قوية ليس إذا استطاعت فرض إرادتها على الآخرين، ولكن إذا استطاعت أن تنجو من الشروط التي يُراد فرضها عليها[١٩]. وهكذا فإنّ الدول الغربية لم تكن يوماً أقوى عسكرياً مما هي عليه اليوم ولكنها لم تكن يوماً أقلّ رغبة في استعمال هذه القوة مما هي عليه اليوم. وينتابها الشعور بأنها تستطيع أن تأخذ بعضاً من القيلولة دون خطر.

III ـ مستقبل الحرب الباهر :

هذه الآراء تخضع لنقاش وانتقاد، فمن السهل ملاحظة أنّ أكثر الحروب وحشيّة في التاريخ نشبت في مناطق يقطنها أناس متشابهون جداً وتجمع بينهم مصالح متشابكة. والحروب العشرة الأكثر دموية بين الدول على مدى السنوات المئة والخمسين الماضية نجمت عن نزاعات بين دول يتاخم بعضها البعض أو كانت بينها مبادلات تجارية نشطة(٢٠). ومستويات الثروة العالية لا تمنع الحرب إذ ان أغنى دول العالم في النصف الأوّل من هذا القرن كانت مسرحاً لأطول الحروب وأعنفها في التاريخ.

كذلك فإنّ التقدّم التكنولوجي الذي عرفته صناعات الأسلحة في بداية القرن، لم يمنع الحرب العالمية الأولى من الاندلاع، والتطوّر المتزايد باختراع الطائرات والغواصات والدبابات لم يقف حائلاً أمام نشوب الحرب الكونية الثانية. ومنذ ان وُجِدَ السلاح النووي فإنّ النزاعات المسلّحة في العالم لم تختفِ بل لم يقلّ عددها عن ذي قبل. وهي وإن لم تنشب بين الدول النووية مباشرة إلاّ انها احتدمت بـ «الواسطة» عبر الدول الحليفة لها.

ولا شيء يدلّ حتى الآن على وجود ثقافة عالمية معادية للحرب وتوجّه عقلاني إنساني عالمي ضدّ العنف. فحرب الخليج الثانية قامت منذ أمد قصير، وكشفت عن عنف وعدوانيّة لا يقلاّن عمّا تميّزت به الحروب قبل بداية هذا «النظام الدولي الجديد» الذي لا يبدو جلياً انه يسير على هدي «ثقافة سلميّة كونيّة» جديدة. وتقدُّم الديمقراطية في العالم، إذا كان صحيحاً، لا يكفي للقضاء على العنف، إذ ان معظم حروب القرن العشرين خاضتها دول تتبنّى الأسلوب «الديمقراطي» في الحكم. وفي بعض الأحيان تشكّل «الديمقراطية» ذريعة تستخدمها الدول، العظمى خاصة، لتبرير أعمال عسكرية ضد دول أخرى قد تقع آلاف الأميال بعيداً عنها.

إن فكرة زوال الحرب قديمة ـ جديدة. ويؤكّد هانس مورجنتاو(٢١) أنه بدءاً من السير أندرو فريبورت Andrew Freeport في كتابه المشاهد The Spectator في بداية القرن الثامن عشر، وصولاً إلى كتاب «الوهم الكبير» The Great Illusion الصادر عام ١٩١٠(٢٢)، تكوّنت قناعة لدى الرأسماليين كأفراد بأنّ الحرب لا تفيد وأنها لا تنسجم مع المجتمع الصناعي، وأنّ مصالح الرأسماليّة تتطلّب السلام لا الحرب. ولكن ما حصل هو أنّ الحرب استفادت من التقدّم الصناعي والرأسمالي لتصبح أدواتها أكثر فتكاً وتدميراً كما دلّت حروب القرن العشرين.

وبالأمس القريب أمام مشهد انهيار حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة وقرار دول المعسكر الشرقي السابق بدخول اقتصاد السوق والنظام الليبرالي الديمقراطي، عاد الأمل بانتهاء الحرب يطلّ من جديد. لكن حدث ما حدث في يوغوسلافيا السابقة والبلقان والقوقاز، وهناك اليوم في العالم أكثر من ثلاثين نزاعاً قد تفجّر الحرب في أية لحظة. وبين ١٩٤٥ و١٩٩٠ بلغ مجموع الأسابيع التي لم يعرف فيها العالم الحرب ثلاثة فقط (من أصل ٢٣٤٠ أسبوعاً). ويصف المؤرّخون هذه الفترة «بما بعد الحرب» العالمية وبالحرب «الباردة». وقد قتلت النزاعات التي بلغ عددها ١٦٠ في هذه الفترة ما بين ٣٥ و٤٠ مليوناً من البشر[٢٣]. ويبقى هذا الرقم أدنى من عدد ضحايا العنف السياسي. فقد أحصى زبيغنيو بريجنسكي ضحايا العنف الأيديولوجي - وليس الحرب - في القرن العشرين، فوصل مجموعهم إلى ٨٠ مليوناً. أما مجموع ضحايا الأسباب السياسية فبلغ ١٧٥ مليوناً. إنها كلفة الاختلال العقلي الذي أصاب الإنسانية خلال القرن العشرين، بحسب تعبير بريجنسكي[٢٤].

وبعد سقوط جدار برلين لم يطرأ أيّ تحسّن على هذه الصورة، من أفريقيا مروراً بأوروبا نفسها وصولاً إلى آسيا. وبحسب المعهد الدولي للسلام في ستوكهولم اندلع في عام ١٩٩٨ وحده سبع وعشرون نزاعاً مسلّحاً كبيراً (٢٦ عام ١٩٩٦) في ست وعشرين بلداً (١١ في أفريقيا وتسعة في آسيا وأربعة في الشرق الأوسط واثنان في أميركا اللاتينية وواحد في أوروبا). نزاعان فقط قاما بين دولتين (الهند وباكستان، أثيوبيا واريتريا) والباقي كان حروباً أهليّة مع تدخّلات خارجية في بعض الأحيان[٢٥]، الأمر الذي يفرض البحث في الطبيعة الجديدة للنزاعات وأدواتها وأشكالها المتجدّدة.

IV ـ الحرب : نحو أشكال وأدوات متجدّدة :

يلاحظ المراقبون أنّ طبيعة النزاعات قد تغيّرت منذ نهاية الحرب الباردة. فما عدا حرب الخليج الثانية لم تنشب الحروب بين جيوش نظاميّة ودول إلاّ نادراً.

ففي أفريقيا، جنوبي الصحراء مثلاً، اتخذت الصراعات الكبرى شكل الحروب الأهليّة أو التمرّد العسكري ضد السلطة المركزية، كما في السودان وأثيوبيا وموزامبيق وأنغولا وليبيريا وسيراليون ورواندا وبوروندي وزائير التي صارت جمهورية الكونغو الديمقراطية. في هذه النزاعات الداخلية، تُستخدم الأسلحة الخفيفة والفردية المتميزة بتوفّرها وسعرها الرخيص نسبياً وقابليتها للتصدير بعد نهاية الصراع (الأسلحة التي

استُخدمت في الحروب اللبنانية انتقلت إلى يوغوسلافيا السابقة وأفريقيا)[٢٦]. والمُلاحظ أيضاً أنّ تسعين في المئة من ضحايا النزاعات الأهليّة، البالغ عددهم الملايين، هم من المدنيين، وغالبيتهم ممن لم يشاركوا في الحرب.

هذا النوع من الصراعات يملك القدرة على الحياة أكثر من الحروب بين الدول والجيوش النظامية. ذلك أنّ حركة التمرّد العسكري التي تنتصر على النظام القائم تجد نفسها مضطرّة لإقامة نظام لا يقلّ استبداداً وسلطوية عن النظام الذي قهرته. وهذا الأخير يعتبر أنه خسر معركة وليس حرباً، فيستمرّ بالمقاومة ويتحوّل إلى حرب العصابات، وهكذا دواليك. والمجموعة الدولية تجد نفسها عاجزة عن الحيلولة دون هذه النزاعات، فالمفارقة أنّ «جنود السلام» الذين ترسلهم الأمم المتحدة للفصل بين المتنازعين أو لحفظ السلام، غالباً ما يجدون أنفسهم في مواجهة رجال عصابات يحملون أسلحة استوردوها من الدول نفسها التي أرسلت هؤلاء الجنود[٢٧].

وفي حين يستمرّ الجنوب في التخبّط في نزاعات عسكرية بلغ عددها حوالى الستين منذ نهاية الحرب الباردة والتي أوقعت مئات آلاف القتلى وأكثر من ١٧ مليون لاجئ ومهجّر[٢٨]، فإنّ الشمال يعيش ما يمكن تسميته بالثورة العسكرية إستعداداً للقرن الحادي والعشرين[٢٩]. والمشكلة الأساسية التي تواجهها الدول الكبرى المتقدّمة هي، كما تقول التقارير الأميركية، «غياب اليقين» الذي كان سائداً أيام الحرب الباردة حين كان العدو واضحاً معروفاً.

إذاً هناك «غياب اليقين» التقني أوّلاً الناجم عن صعوبة تحديد ما سوف يترتّب على انفجار تكنولوجيّات المعلومات على المديين المتوسّط والبعيد. والأخطر من ذلك أنّ القطاع المدني هو الذي يقوم بقيادة تطوّر هذه التكنولوجيات[٣٠]، وفي وقت تركت الحروب بين الدول مكانها للحروب داخل الدول التي «تبلقنت» وتفتّتت في أكثر من مكان فأنتجت جيوشاً خاصة وجماعات مسلّحة تناهز الجيوش الرسميّة تسلّحاً وتنظيماً وقدرة على الحركة والمناورة. ثم إن حركة الرساميل والمعلومات السريعة والفورية العابرة للقارات والحدود تزيد من تفاقم المشاكل الأمنية ومن منسوب الهواجس والقلق.

لقد دخلت حرب المعلومات في صلب الاقتصاد والثقافة، وتتعرّض شبكات المعلوماتية، في كل يوم، إلى هجوم «القراصنة» من الهواة أو العاملين لحساب شركات ودول. ويقول «الكتاب الأبيض حول الدفاع» الصادر عن وزارة الدفاع الفرنسية عام ١٩٩٤ (نشرته وحدة الإعلام والعلاقات العامة في الجيش الفرنسي SIRPA) إن البيت

الأبيض والبنتاغون يخشيان جدياً من «بيرل هاربور» الكترونية وان السيناريوهات في هذا المجال عديدة ومجهولة. لذلك على العسكريين أن يتعلّموا، من الآن وصاعداً، فنون العمل في جوّ يسيطر عليه الغموض والتشويش. لقد بدأ يخيب زمن العقائد العسكرية السائدة منذ عصور، ولم تعد الحرب التقليدية السابقة نماذج تُستقى منها دروس المستقبل وعبره. هناك تحوّل سريع نحو نمط جديد من الحروب الخاطفة أو «العمليات الجراحية» أو «المعارك الالكترونية» التي تقوم في المعلومات وعليها ومن أجلها[٣١].

ويحدّد ألفن توفلر نهاية السبعينات كبداية لما يسميه «الموجة الثالثة» (بعد الموجتين الزراعيّة، ثم الصناعيّة، اللتين عرفتهما الحضارة الإنسانيّة حتى اليوم) حيث عناصر الإنتاج الأساسية لم تعد العمل والمواد الأوليّة (كما في الموجة الصناعية السابقة) بل باتت تقوم على المعرفة. ويتوقّع توفلر أن تقوم «حروب الموجة الثالثة»[٣٢] على أسلحة دقيقة للغاية تهدف إلى إحداث الحدّ الأدنى الممكن من الدمار. وهذا الشكل الجديد من الحرب سيكون أشبه بالعمليات الجراحية دون سفك دماء ودمار كثير، وسوف يستفيد كثيراً من التقدّم العلمي المتحقق في مجالات المعلوماتيّة والاتصال والمناخ وعلم الجينات والبكتيريات والفضاء...

وهكذا، مثلاً، يمكن أن نتصوّر ظهور سلاح هو عبارة عن ذبذبات صوتية... تشلّ العدو مؤقتاً حتى تتمّ السيطرة عليه وعلى معداته وأجهزته دون سفك دماء تقريباً ودون إحداث دمار. ويمكن تصوّر أسلحة ذات طاقة موجّهة معيّنة تقوم بتلويث كل أجهزة العدو ومنعها من الحركة... الخ[٣٣]. وتقوم الولايات المتحدة بصناعة وتطوير أنواع من الأسلحة الالكترونية والشعاعية والميكروبية وغيرها المنتمية إلى «الموجة الثالثة» من الحروب «النظيفة» المعتمدة على السرعة والفعالية والتي لا تحتاج إلى جيوش جرارة ومواجهات كبرى بقدر ما تقوم على أساس واحد: العِلم والمعرفة.

لكنّ هذه الأسلحة ستكون حكراً على الدول العظمى التي ابتكرتها بداية وستظلّ دول العالم الثالث تعيش في عصر «الموجة الثانية» ـ بحسب توفلر ـ وقد تنتشر فيها أسلحة الدمار الشامل من نووية وبيولوجية وكيميائية وغيرها بل ربما تصل هذه الأسلحة إلى لاعبين غير دوليين، مثل الطوائف الدينية، والحركات المسلّحة، والعصابات المافيوية التي تستطيع عندئذ تهديد الدول الكبرى في أمنها الداخلي واستقرارها، الأمر الذي يحدّ كثيراً من فعالية أسلحة «الموجة الثالثة» كضامن للقوة والسيطرة والأمن.

هذا لا يعني أنّ الدول العظمى تخلّت، منذ اللحظة، نهائياً عن المفهوم الكلاسيكي للحرب. بدليل أنّ البنتاغون يستوحي من الوثيقة التي تحمل عنوان «مراجعة رأساً على عقب «Bottom Up Review» الصادرة عام ١٩٩٧ والهادفة إلى إعادة صياغة الستراتيجية العسكرية الأميركية للمستقبل. وبموجب هذه الوثيقة، على الولايات المتحدة أن تكون قادرة عسكرياً على القيام بنزاعين إقليميين شبيهين بحرب الخليج الثانية، وذلك بالتوازي وفي وقت واحد[٣٤]، وهي تعمل على زيادة قدراتها العسكرية التقليدية والنووية في آن معاً، وذلك على الطريقة «القديمة» المعروفة.

وبعد عودة الجنود من عملية «عاصفة الصحراء» عام ١٩٩١ دأبت الأوساط العلمية والبحثية التابعة لوزارة الدفاع الأميركية على دراسة طبيعة الصراعات المقبلة وكيفية مواجهتها. وقد صدرت عن البنتاغون وثيقة تحمل عنوان «ثورة في الشؤون العسكرية» Revolution in the Military Affairs، تهدف إلى إعادة صياغة كاملة للمفاهيم الستراتيجية والعملانية والتنظيمات وبرامج البحث والتطوير (أسلحة جديدة، تقنيات اتصال...). ومن قراءة لهذه الوثيقة وغيرها يتبيّن سيطرة مفردات مثل: الاستخبارات، المعلومات، الاتصال، الحركية، التكيّف، التنسيق، السرعة، «معركة الإعلام»، و«المناورات الإعلامية»[٣٥]... الخ. ويجري العمل الدؤوب على ابتكار أنماط جديدة من الأسلحة والنظم والهندسات العسكرية، من الصواريخ «الذكية» القادرة على ضربات بعيدة قوية ودقيقة إلى الأقمار الاصطناعية القدرة على التحديد الدقيق للهدف إلى نظم المعلومات والاتصال المتطورة الالكترونية إلى الأسلحة غير المسيلة للدماء... الخ. وهكذا فإنّ جنود المستقبل سيكونون خريجي الجامعات والمعاهد العليا وليس الثكنات العسكرية والتدريبات الجسدية.

وسيكون العنصر المقرّر للفوز في الحرب هو القدرة على زيادة الهوّة المعلوماتية والمعرفية مع العدو[٣٦]، كما يقول أحد منظّري «ثورة الشؤون العسكرية». هذه الحرب ستدور بغية الحصول على المعلومات وتحليلها ونشرها. إنها حرب الكترونية دفاعية وهجومية تهدف إلى تشويش وتحطيم أجهزة العدو الالكترونية (بواسطة فيروسات مثلاً أو قنابل منطقية...) وسيكون قراصنة الكمبيوتر هم المرتزقة الجدد. والحرب الإعلامية تلجأ أيضاً إلى المناورات والحرب النفسية وتُستخدم فيها أجهزة الراديو والتلفزيون والصحف. ألم تقل مادلين أولبرايت بأنّ شبكة CNN هي العضو السادس في مجلس الأمن الدولي؟[٣٧]. لقد دارت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ثم حرب كوسوفو عام ١٩٩٩ في أجهزة الإعلام وشبكاته النافذة أكثر مما دارت في ساحة الوغى. وفي هذه

المناسبة لا بدّ من الملاحظة ان هاتين الحربين، وخاصة الأخيرة لأنها أتت بعد تطوّر تكنولوجي مهمّ استفاد من تجارب الحرب الأولى، لم تبرهنا فعلاً عن «دقّة» و«نظافة» جراحتين روّجت لهما الادارة الأميركية خلال العمليات العسكرية وبعدها.

«الأخطاء» فكثرة التي حدثت خلال العملية الأطلسية ضد صربيا، عام ١٩٩٩، تبين ان تطوّر الحرب التكنولوجية ما زال في بداياته وانه ما يزال أمام الحرب التقليدية سنوات طويلة من الحياة. لكن هذا التطوّر بات قدراً محتوماً لا تراجع فيه. فحروب القرن الحادي والعشرين لن تشبه كثيراً حروب القرن المنصرم وما سبقها، وسيكون على الجيوش مواجهة أشكال جديدة (إعلاميّة ودعائيّة، إنسانيّة، مكافحة إرهاب، نزع سلاح، مكافحة تجسس، ردع، قرصنة، عمليات خاطفة، إشراف على تطبيق اتفاقيات... الخ)، وسوف تمتلك شبكات معلوماتية ينخرط فيها كل الجنود من أدنى الرتب إلى أعلاها، وهذا ما يعيد النظر بمبدأ التراتبية الذي قامت عليه الجيوش إلى اليوم. سوف تقوم هذه الأخيرة بتجنيد صحافيين وعلماء نفس ومهندسي كمبيوتر وعلماء بيولوجيا، الأمر الذي يجعلها أقرب إلى القطاع المدني[٣٨]. ولا شيء يمنع من حيازة الشركات والمنظمات غير الحكومية والعصابات وغيرها على هذه الأنواع الجديدة من الأسلحة التي صارت مدنية ومنتشرة.

٧ ـ الحدود الجديدة لحروب المستقبل :

إنّ التزايد المضطرد في عدد الدول (صار عددها اليوم ١٩٥، منها ١٨٨ عضو في الأمم المتحدة) على خلفيّة سباق محموم خلف المصالح والذاتيات في غياب سلطة عالمية تفرض احترام القانون والحقوق، يفتح أمام الحرب مستقبلاً زاهراً في أشكالها وأدواتها المختلفة. لقد احتلّت الحروب (ومنها ست حروب عالمية) ثلثي الوجود البشري منذ بداية القرن السادس عشر. ولم تتوقّف الحروب، عملياً، في القرن العشرين. ولا أسباب مقنعة تدلّ على أنها ستختفي في المستقبل. ويتوقّع جاك أتالي[٣٩] أن تتوزّع الحروب المستقبلية بين ثلاث فئات: على الحدود بين الحضارات؛ بين متخاصمين داخل الحضارة نفسها؛ من أجل السيطرة على الموارد النادرة.

وعلى خطوط الانكسار بين الحضارات يكفي إلقاء نظرة عابرة على الحدود القائمة لنتصوّر آلاف النزاعات الممكنة: روسيا قد تجد نفسها في مواجهة الصين من أجل السيطرة على سيبيريا، وأوكرانيا من أجل السيطرة على القرم؛ صربيا وألبانيا ومقدونيا قد تتنازع مجدداً حول كوسوفو؛ الهند وباكستان حول كشمير؛ الولايات

المتحدة والصين حول السيطرة على آسيا الشرقية. إن حرباً باردة قد تقوم بين الاسلام والغرب على طول المتوسط أو في الشرق الأوسط. والمعروف ان صموئيل هانتنغتون تصوّر تحالفاً مستقبلياً بين الكونفوشيوسية والاسلام ضد الغرب.

وداخل كلّ حضارة هناك صراعات هوية متعددة. فقد تدور النزاعات بين الصين وفيتنام واليابان للسيطرة على جزر سبراتلي في بحر الصين وهي جزر تحتوي على النفط وتتنازع حولها سبع دول آسيوية. وحتى داخل الحضارة الغربية، رغم انتشار الديمقراطية والسوق، تبقى النزاعات ممكنة بسبب نمو الفردانية واحتدام التنافس.

وستكون السيطرة على الموارد النادرة وخاصة المياه سبباً لنشوب النزاعات والحروب: بين تركيا والعراق وسوريا؛ بين مصر وأثيوبيا؛ بين إسرائيل والأردن؛ بين أفريقيا الجنوبية وناميبيا؛ وحتى، في ما بعد، بين بعض الولايات المتحدة الأميركية نفسها (حول نهر كولورادو). ويبقى الشرق الأوسط في هذا المجال المكان الأكثر خطراً في العالم لأن فيه تتجمّع الفئات الثلاثة من الحروب؛ مواجهة بين حضارات مختلفة ونزاعات داخل الحضارة نفسها ورغبات بالسيطرة على الموارد النادرة[٤٠].

وهكذا، في المحصلة، يمكن القول ان الحروب لن تمسي من الماضي البعيد بل ستتخذ لنفسها أدوات جديدة متجدّدة وستقوم في ساحات متنوّعة وبين لاعبين متغيّرين وتتخذ أشكالاً وطرائق متنوّعة. وحتى المحلّلين[٤١] الذين يؤمنون بأن الحروب بين الجيوش أو حروب الحدود بين الدول قد انتهت إلى غير رجعة، فانهم لا يجزمون أبداً بأن الحرب نفسها قد انتهت بل يعتقدون بأن أبطالها قد تغيّروا لأنها قد تقوم بين جماعات مصالح عابرة للأوطان والقارات لا تأبه للهويات الوطنية والحدود.

VI ـ بين الجيوبوليتيك والجيو ـ ايكونومي

ان هذه التساؤلات حول مستقبل الحروب والجيوش والصراعات تجرّ تساؤلات موازية حول مستقبل علم الجيوبوليتيك الذي نشأ في القرن التاسع عشر وترعرع في القرن العشرين، وذلك لصالح مفهوم جديد راح ينمو بالتوازي مع تنامي العولمة: الجيو ـ ايكونومي Géo-économie.

في الحقيقة ان وجود مساحة اقتصادية عالمية هو واقع سبق نهاية القرن العشرين

بكثير. فبين ١٨٩٠ و١٩١٤ كانت مثل هذه المساحة موجودة، ولو أن أوروبا كانت قبلها، وإليها كانت تجتذب روسيا واليابان والولايات المتحدة، وتضمّ كلّ مناطق العالم الواقعة تحت هيمنة القوى الكبرى الغربية، وقد أصابت أزمة الثلاثينات العالم كلّه أو على الأقل قارات بكاملها.

ولم تختفِ الدول وحدودها وإن صارت مفتوحة بألف طريقة وطريقة (سياحة، رساميل، اعلام، اتصال...) بدليل ان الإتحاد الأوروبي ألغى الحدود بين دوله لكنه وضع لنفسه حدوداً جديدة مع العالم الخارجي. والاندماج الاقتصادي العالمي وإن أصاب الحدود السياسية والاقتصادية ببعض الضمور إلا ان حدوداً أخرى ما تزال تقف في وجهه: الحدود الثقافية والدينية والاتنية.

وتبقى الدول كيانات إقليمية مسؤولة عن شعوب، والتحدي الذي تواجهه اليوم يكمن في كيفية الحفاظ على تماسك سكانها وأرضها أمام انفجار الارتباطات والتبعيات المتبادلة. ويبقى خطر الغزو الخارجي والحرب ماثلاً أمام الدول. ويفرض التنافس التكنولوجي والاقتصادي على هذه الأخيرة رؤية جديدة لأرضها التي يجب حمايتها وفتحها في الوقت نفسه من أجل وضعها في الموقع التنافسي الأفضل. وهكذا ربما تعاني الدول اليوم من السكيزوفرينيا (مرض انفصام الشخصية) لأن عليها الدفاع عن حدودها وفتحها في الوقت نفسه والمحافظة على كيانها الخاص وفتح أبوابه أمام كلّ آتٍ جديد.

وهكذا تتضافر الدولة ـ السيِّدة والمساحات الاقتصادية والإقليمية والمساحة العالمية لرسم حدود جيو ـ إيكونومية يعتقد البعض انها تحلّ محلّ الجيوبوليتيك التقليدي، وحجتهم في ذلك انه لم يعد المزيد من الأرض والسكان موازياً للمزيد من القوة والسلطة والحضور الدولي، فقد سيطر السعي للربح والرفاه على حركة التاريخ في نهاية القرن العشرين والمجد والفخر والعزّة الوطنية والمصالح المشتركة والرفاه الوطني، الخ... تركت مكانها الاعتبارات النفعية المادية، الآنية أحياناً. وبعد أن ساد الاعتقاد بين الحربين العالميتين بأن من يسيطر على أوروبا الشرقية (جناح العالم) يمكنه السيطرة على قلب العالم (أوراسيا) ومن يسيطر على قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم التي من يسيطر عليها يحكم العالم، أتت التجربة السوفياتية لتصيب نظرية ماكيندر هذه بالاخفاق. إذ أن الاتحاد السوفياتي الذي سيطر على أوراسيا وكلّ أوروبا الشرقية انهار على نفسه دون أن يسيطر على العالم. وبعد انهياره يبدو واضحاً أن التكنولوجيا وثورة

الاتصالات والمعلومات قهرت الجغرافيا وتخطت الجيوستراتيجيا. وكدليل على ذلك فان الصراعات لم تعد تجري دفاعاً عن حدود الأوطان كما في السابق (من ١٦٤٨ إلى ١٩١٤ أكثر من نصف الحروب والنزاعات ارتبطت بقضايا الحدود، لكن خلال الحرب الباردة وصلت هذه النسبة إلى ٢٤ في المئة[٤٢] فقط وهي تنخفض في شكل ملحوظ اليوم). أضف إلى ذلك أن عمليات الاندماج الاقتصادي (الأقلمة والعولمة) تتجاوز حدود الدول والأمم والقارات، مما يزيد من تضاؤل أهمية الفضاء الجغرافي قياساً إلى التكاليف البشرية والمادية الباهظة التي يتطلّبها الدفاع عنه أو حيازة المزيد منه. ويشكّل سلاح المقاطعة الاقتصادية والتجارية والمالية وسيلة تحل، في كثير من الأحيان، محل استخدام القوة العسكرية المباشرة في النزاعات بين الكتل والدول.

إن فكرة الجيو - إيكونومي ترتبط كثيراً، في نهاية القرن العشرين، بنمو المنظمات الاقليمية الاقتصادية (الاتحادات الجمركية، مناطق التبادل الحر...) مثل الاتحاد الأوروبي ونافتا (كندا والمكسيك والولايات المتحدة) والمركوسور (البرازيل والأرجنتين وباراغواي وأورغواي) والآسيان. لكن هذه الرؤية تبقى تقريبية وغير دقيقة، ذلك أن كلّ تجمّع اقليمي من التجمّعات الموجودة في العالم يختلف عن غيره إختلافاً أساسياً، فالاتحاد الأوروبي يهدف إلى تكوين كيان دفاعي وسياسي واقتصادي موحّد في حين أن نافتا Nafta لا تسعى لممارسة سلوك سياسي موحّد حيال الخارج وهي تدور في فلك قوة واحدة مهيمنة (الولايات المتحدة). وبالنسب للآسيان Asean (تايلاند، ماليزيا، سنغفورة، أندونيسيا، بروناي، الفيليبين) فان الشريكين الأساسيين ليسا عضوين فيها: اليابان وكوريا الجنوبية ثم الولايات المتحدة. وبدورها فان المركوسور Mercosur لم تنجح في ترجمة نفسها واقعاً وحقيقة لأسباب عديدة منها ما يُحدثه العملاق البرازيلي (أكثر من ١٤٠ مليون نسمة في مقابل ٣٠ مليون للأرجنتين) من خلل وفقدان للتوازن فيها.

وهكذا فالأقلية لا تعني بالضرورة قيام كتل وأخلاق جديدة سياسية ثم عسكرية، والائتلافات الاقتصادية القائمة وإن كانت قائمة على مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء وعلى المفاوضة المستمرة، إلا انها لا تستثني مطلقاً حدوث أزمات، خطيرة ربما، بين أعضائها.

وتشكّل الدولة بالضرورة إحدى المساحات الجيو - إيكونومية، عبر حدودها وعبر مهامها التشريعية والبوليسية والقضائية وغيرها. وهي لا يمكن أن تكون حيادية لأن عليها حماية أمن ومستقبل رعاياها. وجلّ ما في الأمر أنها صارت مضطرّة للانفتاح والانفلاش تحقيقاً لهذه الغاية.

وما تزال الدول، الكبرى خصوصاً، تصوغ ستراتيجياتها وسياساتها الخارجية على ضوء أفكار ماكيندر وهاوسهوفر وسبيكمان وماهان وغيرهم من علماء الجيوبوليتيك التقليديين. ومشكلة المياه التي يتوقّع لها المراقبون أن تكون سبباً لنزاعات وحروب في المستقبل، سوف تعيد هذا العلم إلى مركزه السابق.

كذلك لا يمكن الجزم بأن دور الدولة قد انتهى بسبب منافسة لاعبين غير ـ دولتيين لها، فالدولة لم تكن يوماً اللاعب الوحيد في العلاقات الدولية. والجدير اليوم هو تطوّر وسائل اللاعبين غير ـ الدولتيين (شركات متعدّدة الجنسية، منظّمات غير حكومية، جمعيات ومؤسّسات عابرة للحدود، أفراد نافذون عالمياً...) وتزايد عددهم. لكن في الحقيقة يبقى العديد من هؤلاء أدوات خفية في يد الدول أو «وسائل خاصة»، من وسائل ممارسة الدول لقوتها ونفوذها على الساحة الدولية. والدول العظمى هي دول تملك، أو تستطيع تحريك، العدد الأكبر والأفضل من المؤسّسات غير الدولتية (البيئية، الاعلامية، الإنسانية، المالية، الثقافية، الخ...) ذات النفوذ العابر للأوطان والأمم. ولا يخفى ما تمارسه الولايات المتحدة من تأثير وسلطة على مؤسّسات عالمية إقتصادية ومالية وسياسية وغيرها ذات نفوذ واسع على الساحة الدولية.

جيوبوليتيك ماكندر وهاوسهوفر كان يربط ما بين القوة والأمن داخل حدود حصينة. أما الجيو ـ إيكونومي اليوم فانه يماثل ما بين القوة والشبكات. الدولة القوية هي القادرة على تشكيل شبكات (طرق تجارية، قنوات إعلام وصور واتصال...) واستخدامها لمصلحتها. وما يمنح القوة هو الموقع في هذه الشبكة أو مجموع الشبكات[٤٢] وعبقرية استغلالها (الجيوبوليتيك يركّز على عبقرية المكان). وفي حين أن القوة السياسية العسكرية تأمر وتفرض وتهدّد وتضرب فان قوة الشبكة تضغط وتبتزّ وتدمج وتفرض النفوذ. لم يعد هناك من أوامر و«إيماءات» بل قوة جذب ودمج لا تقاوم.

وهكذا فالجيو ـ إيكونومي لا يلغي معايير القوة التقليدية. ذلك ان الرهانات السياسية ـ العسكرية تتحوّل لكنها تبقى. فالدولة القوية هي تلك القادرة على إقامة نظام ما أو الحفاظ عليه. وفي الوقت نفسه يقترح الجيو ـ إيكونومي تراتبيات غامضة ومتغيّرة. من هذه الناحية فان المثل الأبلغ هو مثل سنغفورة، هذه المدينة ـ الدولة التي تذكّر بموت أوروبا التجارية القديمة (البندقية، أمستردام...) الخاضعة للدول الكبرى البيروقراطية. فالنجاحات الاقتصادية الكبرى التي حققتها لا تلغي مشاكلها الأمنية وافتقارها إلى القوة والقدرة على حماية نفسها.

إذن يبقى الجيو ـ إيكونومي أداة تساعد على فهم تحوّلات العالم ولكنه لا يستطيع مطلقاً الحلول محل الجيوبوليتيك. انه، على خلاف ما يعتقد البعض، يؤكّد ديمومة العنصر الجغرافي. فالكثافة وسرعة الاتصالات من كلّ الأنواع والأشكال لا تفي «نهاية الجغرافيا» ولكن تشكّل جغرافيا اقتصادية جديدة أو، على الأرجح، جغرافيات عديدة تتراكب وتتشابك، واحدة موروثة من العصر الزراعي وأخرى منتمية إلى العصر الصناعي وغيرها ينتمي إلى عصر ثورة التدفقات بأنواعها (رساميل، سلع، اتصال). وتبقى المكاتب والمصانع والطرق وسكك الحديد، رغم كلّ شيء، خياراً أساسياً. فالشركة الصناعية، رغم بحثها عن الليونة والمرونة، تنتظم حول شبكة: مكان تصنع فيه السلع وآخر يجري تخزينها فيه ونقاط للبيع... الخ. والعميل المالي الذي لا يحتاج إلا إلى هاتف وشاشة يستطيع أن يعمل من أي مكان، لكنه لا يستطيع الاستغناء عن مكان محدّد يمارس فيه عمله براحة وجدارة (بورصة معينة مثلاً).

وإذا كان الجيو ـ إيكونومي يشدّد على تنوّع اللاعبين المنخرطين في اللعبة الدولية الاقتصادية (الدول، الشركات، الأفراد) فان الجيوبوليتيك ينزع إلى الانتماء إلى اللاعبين السياسيين الكبار؛ إلى الدول. الجيو ـ إيكونومي يهتم بالمؤسّسات والدول والصناعات والمصارف والمنتجين والمستهلكين ويعالج دوائر اقتصادية داخلية ودولية تفلت من الدولة وفي الوقت نفسه لا تستطيع أن تتأثر بقراراتها وأفكارها.

ويتطوّر الجيوبوليتيك حول مسألة العلاقات بين المساحة والسياسة. من هذه الزاوية بدأ الجيوبوليتيك مع هيرودوت «أبي التاريخ» (٤٨٤ق.م.). وطالما ان الإنسان سيستمر في تشييد البناءات الجماعية (من الامبراطوريات القديمة إلى الدول والأمم المعاصرة) سيكون هناك تفكير ونقاش «جيوبوليتيكي».

وما يستطيع الجيو ـ إيكونومي أن يساهم فيه هو إعادة صياغة الإشكاليات الجيوبوليتيكية المرتبطة بتطوّر المفاهيم السياسية ««التقليدية» (القوة، الدولة، الأمة، المنطقة...). وعلى «الماكروجيوبوليتيك» المتمحور حول الكيانات الكبرى والمجموعات الواسعة أن يركّز على «الميكروجيوبوليتيك» وديناميةٍ تفتّت العالم إلى كيانات صغيرة جديدة تندمج في المساحة الواسعة. وتجدّد المقاربات هذا لا ينتج فقط عن الجيو ـ إيكونومي ولكن أيضاً عن جغرافيات الدين والثقافة والاتنية وغيرها. فكلّ ظاهرة إنسانية تلتقي، في لحظة أو أخرى، بالسياسة، أي بتنظيم العلاقات بين الناس في حضن مؤسّسات مشتركة.

المراجع

١ ـ لي جيميس، «الحروب في العالم»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، سلسلة دراسات ستراتيجية، رقم ١، الطبعة الثانية ١٩٩٦، أنظر أيضاً:

Politique Etrangère (revue), n° 1/1997 dossier: Stratégies et conflits de l'après - demain.

وخاصة المقالين التاليين:

"La guerre survivra-t-elle au XXI ème siècle?" ; "La fin de la géopolitique".

٢ ـ G. RENOVIN P. et DUROSELLE J. P. "**Introduction à l'histoire des relations internationales**", éd. A. Colin, Paris 1994' DUROSELLE J. P., "**Histoire Diplomatique de 1919 à nos jours**", éd. Dalloz, Paris 1978.

٣ ـ THUROW Lester. "**La maison d'Europe**", éd. Calmann - Lévy, Paris 1992, P. 275.

٤ ـ COLSON Bruno. "**Le Tiers - monde dans la pensée stratégique américaine**", éd. Economica, Paris 1994, P.P. 44 - 46.

٥ ـ BONIFACE Pascal, "**La France est-elle encore une grande puissance**?" éd. Presses de Sciences Po, Paris 1998, P. 33.

٦ ـ THUAL François, "**Méthodes de géopolitique**", éd. Ellipses, Paris 1996, P. 33.

٧ ـ ARON Raymond, "**Paix et guerre entre les nations**", éd. Calmann - Lévy, 8 ème édition, Paris 1984, P. 8.

٨ ـ THUAL François, op. cit. p. 33.

٩ ـ Amiral CELERIER Pierre, "**Géopolitique et Géostratégie**". Que sais-je? n° 693. P.U.F., Paris 1969.

١٠ ـ يقدّم كلّ من معهد ستوكهولم الدولي للسلام (SIPRI) في لندن تقريراً سنوياً مفصّلا عن تسلّح الدول وحالة الجيوش الدولية كماً ونوعاً وقصور حركة استيراد وتصدير الأسلحة وسباق التسلّح. (الأوّل يحمل عنوان SIPRI Year book والثاني The Military Balance).

١١ ـ COHEN Eliot, "**The Future of Force**", The National Interest, fall 1990, P. 8.

١٢ ـ RUSSET Bruce & STARR Harvey, "**World Politics: Menu for Choice**". Freeman, New York 1990, P. 420.

١٣. FELDMAN Shai, "A Nuclear Middle East", Survival, 23, May/ June 1981, P.P. 107 - 116; ROSEN Stephen. "A Stable System of Mutual Deterrence in the Arab - Israeli Conflict", American Political Science Review, 71, December 1977, P.P. 1367 - 1383.

١٤. جيميس لي ري. مصدر سابق، ص ١٨ إلى ٢٠، أنظر أيضاً:

"Democracies and War", The Economist, April 1, 1995; WALTZ Kenneth. "America as a model for the World;..." Political Survey, Vol XXIV, n° 4, December 1991, P. 667 - 670; MANSFIELD Edward SYNDER Jack. "Democratization and War", Foreign Affairs, May-June 1995, P. 79 - 97.

١٥. BERTRAND Maurice, "**La fin de l'ordre militaire**", éd. Presses de laF.N.S.P., Paris 1996, P.P.9 à 14.

١٦. BONIFACE Pascal, "**La volonté d'Impuissance, la fin des ambitions internationales et stratégiques?**", éd. Seuil, Paris 1996.

١٧. Ibid. P. 171 - 184.

١٨. Ibid. P. 185.

١٩. Ibid. P. 186.

٢٠. GADDIS John, "The long peace: Elements of Stability in the Postwar International System", International Security, vol. 10, n° 4, Spring 1986, P. 111 - 112.

٢١. MORGENTHAU, "**Politics among nations**", 5td ed. Alfred Knopf, New York 1975, P. 49.

٢٢. ANGEL Norman, "**The Great Illusion**", The Kmickerbocker, New York, 1910.

٢٣. TOFFLER Alvin Haidi, "**Guerre et Contre-guerre; survivre à l'aube du XXI ème siècle**", éd. Fayard, Paris 1994, P. 24.

٢٤. BREZINSKI Zbigniew, "**Out of Control**", Mac Millan, New York, 1993, P. 9 - 16.

٢٥. Le Monde, Dossiers et Documents, n° 278, Juillet - Août 1999, P. 1.

٢٦. BERGHEZAN, "**Ex-Yougoslavie: l'embargo sur les armes et le réarmement actuel**", rapport du GRIP, n° 97/ 1, Bruxells, 1997.

٢٧. **"Les transferts d'armes vers les pays africains: quel contrôle? Conflits en Afrique, analyse des crises et pistes pour une prévention**", éd. Complexe, GRIP, Bruxelles, 1997.

٢٨. RAMONET Ignacio, "Les autres guerres", Le Monde Diplomatique, manière de voir 43, Janvier Février 1999, P, 6.

٢٩. G. NAJMAN Maurice, "Révolution militaire pour le XXI ème siècle", in Ibid. P.P. 15 - 17.

٣٠. De St-GERMAIN Paul-Yvan, "La prospective de défense, Perspectives stratégiques", Journal de la Fondation pour les études de défense, Paris, n° 33, décembre 1997.

٣١. NAJMAN Maurice, op. cit. P. 16.

٣٢. TOFFLER A. & H. , "**Guerre et contre-guerre**", op. cit. et "**créer une nouvelle civilisation**", éd. Fayard. Paris 1995, P. 178.

٣٣. G. POUTKO Boris, "**Les nouvelles armes de la fin du monde**", éd. du Rocher, Paris 1996.

٣٤. G. KLARE Michael, "La nouvelle stratégie militaire des Etats-Unis", Le Monde Diplomatique, Novembre 1997.

٣٥. G. Général BAER Alain, "Réflexions sur la nature des futurs systèmes de défense", Cahiers du C.R.E.S.T. n° 12, november 1993.

٣٦. KREPINEVICH, Stratégique, n° 65, Paris, Janvier 1997.

٣٧. RAMONET Ignacio, "Les autres guerres". op. cit.

٣٨. ATTALI Jacques, "**Dictionnaire du XXI ème siècle**", éd. Fayard. Paris 1998. P. 38.

٣٩. Ibid. P. 158.

٤٠. Ibid. P. 159.

٤١. G. GUEHENNO J. -M. "**La fin de la démocratie**", éd. Flammarion, Paris 1993.

٤٢. SOPPELSA Jacques, "**Géopolitique des armements**", éd. Masson. Paris 1980. P. 11.

٤٣. G. CASTELLS Manuel, "**La société en réseaux**", éd. Fayard, Paris 1998.

PEPSI

خلوي : ٠٣/٩١٧٥٥٠
فاكس : ٠٨/٨٠٧٢٧١

المقاولات والتعهدات العامة

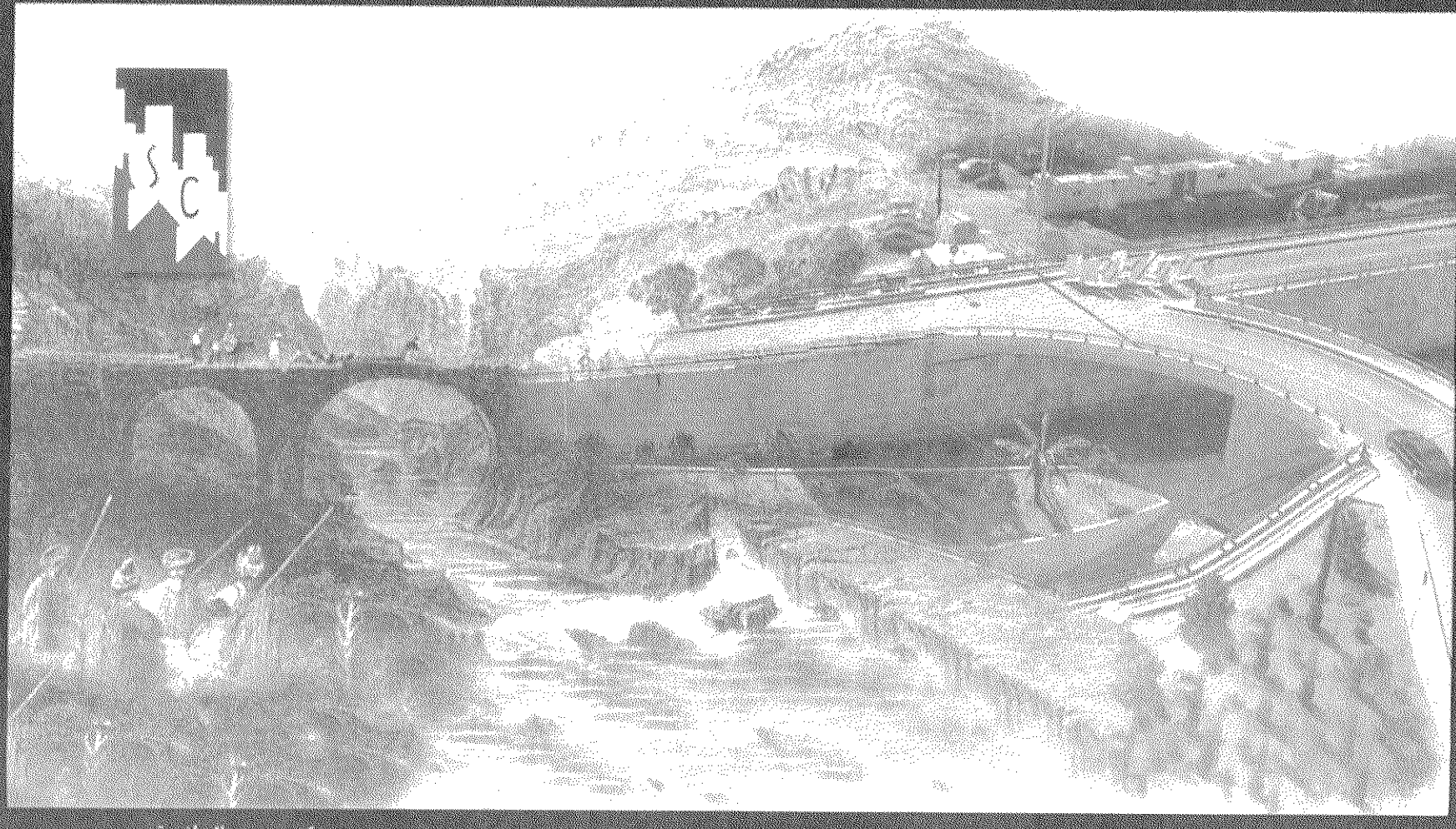

مكتب بيروت الحازمية
٩٥١٤٩٩ - ٩٥١٥١٢ - ٩٥١٥١٣ / ٠١
٠١/٩٥١٥١٤ - ٩٥١٥١٦

جسر عبور من الماضي الى الحاضر

Quality Performance & Value on the same page

HP LaserJet 2100 series

The HP LaserJet 2100 family set a new price-performance standard for personal and small workgroup users offering versatile printing solutions for all business requirements - today and tomorrow.

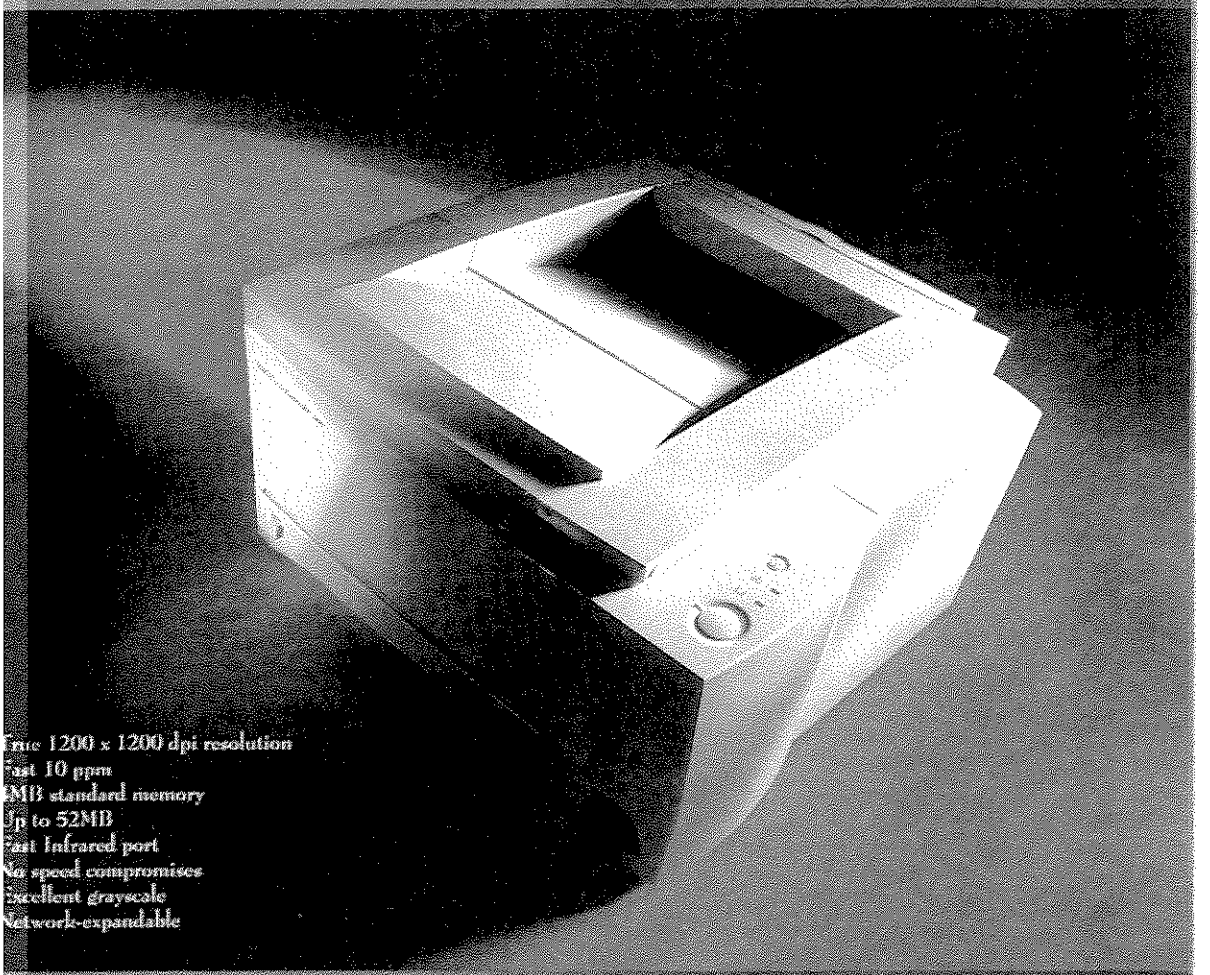

- ...ne 1200 x 1200 dpi resolution
- ...st 10 ppm
- ...MB standard memory
- ...p to 52MB
- ...st Infrared port
- ...o speed compromises
- ...xcellent grayscale
- ...etwork-expandable

CIS COMPUTER INFORMATION SYSTEMS SAL

For more info, please call 961-3-39 39 31
fax 961-4-52 51 85 e-mail: info@cis.com.lb

HEWLETT PACKARD
Expanding Possibilities

Marilyn's
Café
ANTELIAS • ST. ELIE CENTER

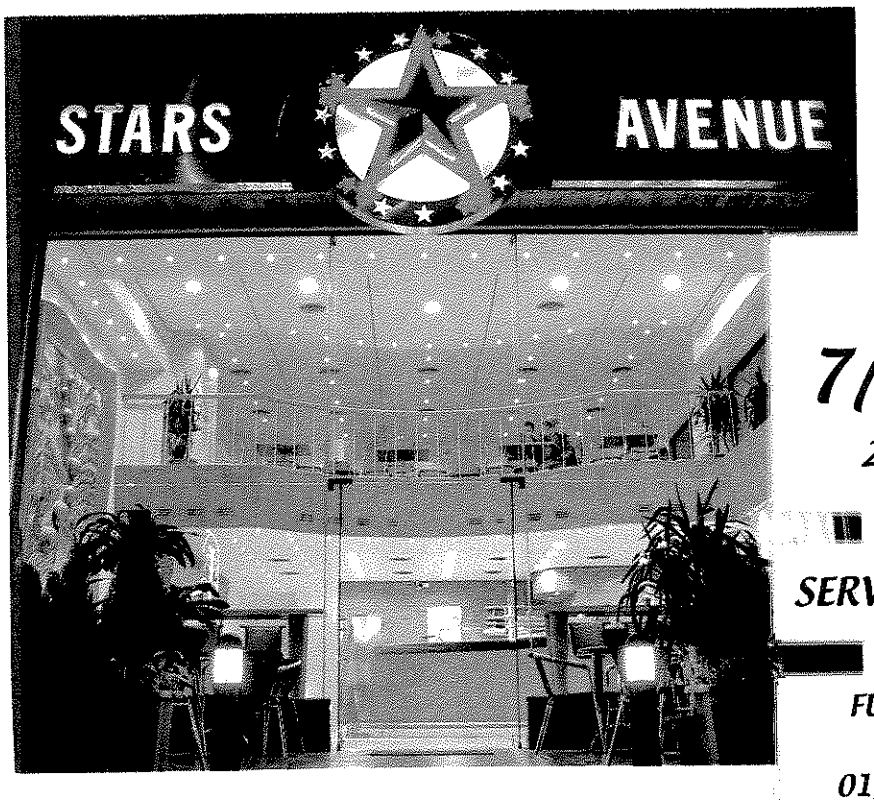

OUVERT

7/7 JOURS

24/24 HEURES

SERVICE A DOMICILE

FURN EL CHEBBACK
03/816007
01/291333 - 292666

OTIS ELEVATOR COMPANY S.A.L.

TEL: Mekalles: (01) 685801/6, Mar Elias: (01) 300002 -300066 -704993 -700407
Hadeth: (05) 462100 -462201 -463003, Tripoli: (06) 441537, Saida: (07) 725105
Zahleh: (08) 806384, Jounieh: (09) 915768, FAX: (01) 685807/8
P.O.BOX 11-7968 BEIRUT - LEBANON

مجموعة الرشاد للإعمار من الأسماء المميّزة التي تشارك في ورشة الاعمار التي تشهدها البلاد،فقد قدّمت العديد من المشاريع السكنية التي تناسب كل الطبقات في منطقة الحدث...و هي تختلف بين السوبر دولوكس والدولوكس وبمساحات مختلفة وكلها تجمع بين التقنيّة العالية والمواصفات الفخمة.

للمراجعة: الحدث – طريق صفير: ٠٥/٤٦٦٦٦٠–٠٥/٤٦٢٢٤٩ – ٠٣/٣٣٠٦٤٢ – ٠٣/٨١٠٢٥٤

ليسيه دي زار

سقي الحدث – شارع الجاموس – قرب مركز جبل لبنان الطبي

هاتف: ٠٥–٤٦٦٤٠٩

إنجاز كبير تحقق . بناء نموذجي لافت

هيئة تعليميّة منتقاة – تجهيزات تربويّة و تعليميّة حديثة

بإدارة و إشراف المربي الأستاذ يوسف عطوي

- صفوفها: روضة - إبتدائي - متو سط - ثانوي
- أقسامها: عربي - إنكليزي - فرنسي
- أقساطها: مدروسة و مقبولة من الجميع
- ملاعبها: فسيحة - مسرح - قاعات للمعارض و الكمبيوتر - مختبرات
- مناهجها: تربوية وفقاً للهيكلية الجديدة للتعليم
- نشاطات ثقافيّة و فنيّة و رياضيّة
- النقل مؤمن إلى جميع المناطق
- يقبل في الروضة الأطفال اعتباراً من عمر ثلاث و ست سنوات

COLLEGE
ST. GEORGES
HADATH - SFEIR
Tel: 836720

مدرسة
القديس جاورجيوس
الحدث – صفير
ت: ٨٣٦٧٢٠

RKC

شركة روبير قشوع للتجارة و الصناعة

ROBERT KASHOUH CO.
TRADING & MANUFACTURING

ستور المنيوم
سقف مستعار
موتور صدومفي
فرع المكلس - زحلة - صيدا
٠١/٤٨٦١٩٥-٦-٧-٨

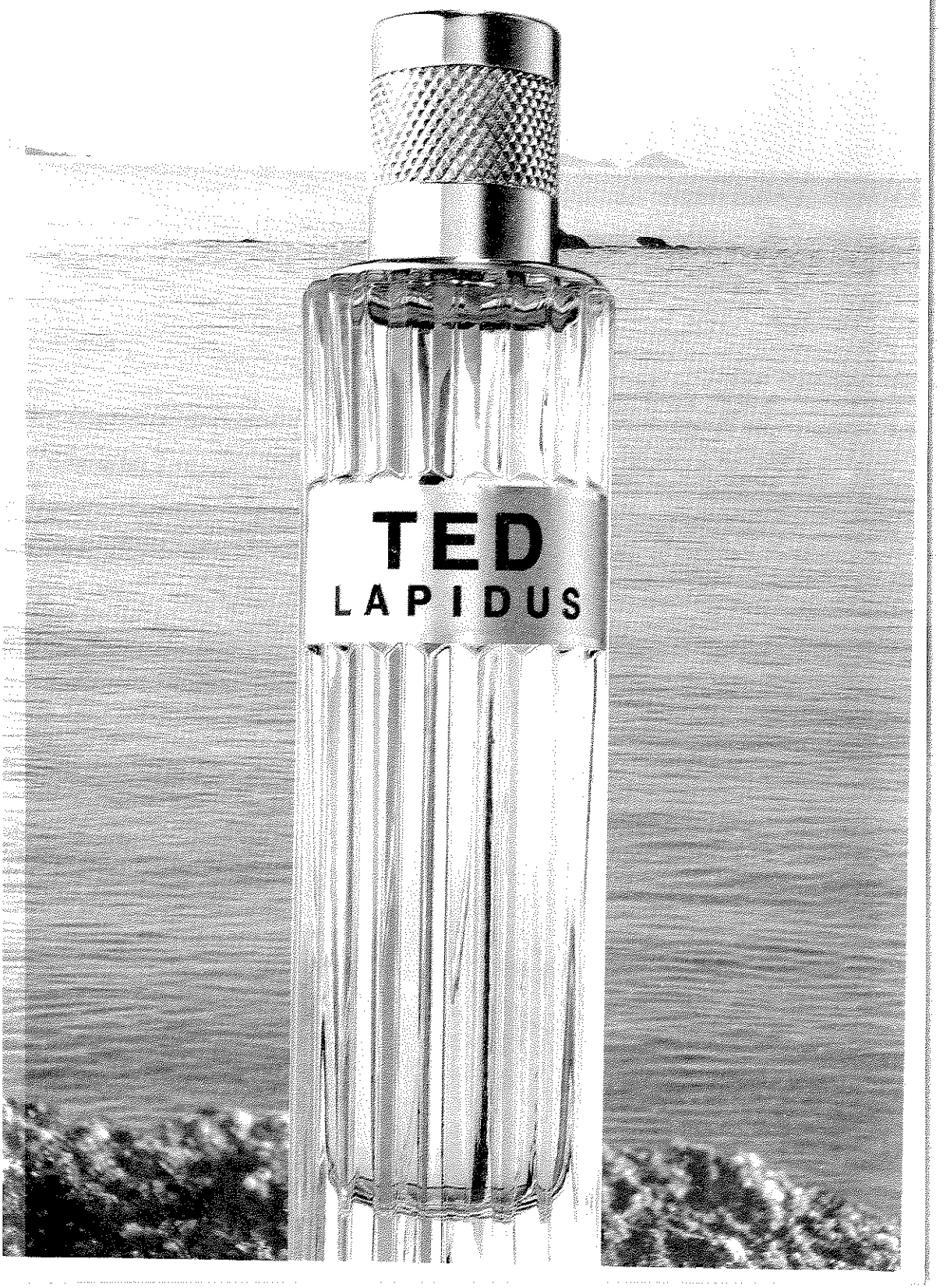
TED
LAPIDUS

حروب القرن المنصرم... هل انتهت؟

محمد عطوي(*)

يودّع العالم قرناً تميّزت سنواته بالثورات والحروب والنكبات، كما تميّزت بسرعة التقدّم وزخم التطوّر وإستشراء العنف بطريقة لم تعرف شعوب الأرض نظيرها منذ خمسة آلاف وثلاثمئة سنة، أي منذ أن بدأ الإنسان القديم في تدوين الوقائع وكتابة الأحداث في بيبلوس وسومر واوغاريت ومقابر الفراعنة. ومع ان إنسان هذا القرن إستطاع أن يفجّر القنبلة النووية (١٩٤٥) ويسير على سطح القمر (١٩٦٩) ويستنسخ النعجة دولي (١٩٩٨)... إلاّ أن المجازر التي ارتكبها، والحروب التي شنّها، والثورات التي أطلقها، جعلت من هذا العصر خزّاناً للعنف الدموي، ونزاعاً متواصلاً للمواجهات السياسية والدينية والعرقية. ويقدّم مستشار الأمن القومي الأميركي السابق زبينغيو بريجنسكي في كتابه «إنفلات الضوابط» رقماً مخيفاً إذ يقدّر عدد ضحايا حروب القرن العشرين ـ العالمية منها والإقليميّة والداخلية ـ بنحو ١٨٧ مليون نسمة. وهو يُضيف إلى أرقام القتلى، العسكريين والمدنيين خلال الحربين العالميتين، عدّة ملايين فُقدوا في حروب صغيرة أبرزها حرب اليابان ـ روسيا (١٩٠٥)، ونزاع باراغواي ـ بوليفيا (١٩٢٨ ـ ١٩٣٥) وغزو إيطاليا للحبشة (١٩٣٦) والحرب الأهليّة الإسبانيّة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) وانفصال باكستان عن الهند (١٩٤٧) والحرب الكوريّة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣) والحرب الأهليّة في نيجيريا (١٩٦٧) وحرب ڤيتنام (١٩٦١ ـ ١٩٧٤) ونزاع العراق ـ إيران (١٩٨٠ ـ ١٩٨٧). كما يُضيف إلى قائمة العنف

(*) كاتب وباحث.

ضحايا التصفيات الستالينيّة فيقدِّر عددها بأكثر من ٢٠ مليون نسمة بينهم ١٢ مليون ماتوا في المعتقلات النائية، أو في عمليات التطهير خلال الثلاثينات.

وقد تسبّبت الحروب في خلق مناخات سياسية صالحة لتمرير العديد من المؤامرات، ولاقتراف الكثير من المجازر. وكان من نتيجة ذلك ان استغلّ الأتراك إنشغال الرأي العام في الحرب العالمية الأولى لينتقموا من الأرمن، ويُبيدوا مئات آلاف الأبرياء، ويطردوا ثلاثمئة ألف باتجاه روسيا وأكثر من مئتي ألف باتجاه سورية ولبنان. كما استغلّ زعماء الصهيونيّة النقمة الجماعية التي أثيرت ضدّ اليهود في روسيا عام ١٩٠٤ ليرحّلوا الألوف منهم إلى الولايات المتحدة، وهكذا استغلّت «الوكالة اليهوديّة» الحرب العالمية الأولى لتحصل عام ١٩١٧ على وعد من وزير خارجية بريطانيا اللورد أرثر بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ثم وظّفت التصفيات الجماعيّة التي تعرّض لها يهود أوروبا في معتقلات النازيين خلال الحرب العالمية الثانية لتفتح باب الهجرة إلى فلسطين، وتستخدم «الهولوكوست» مبرّراً لاضطهاد الفلسطينيين والعمل على اقتلاعهم من أرضهم وبناء الدولة العبريّة فوقها. ومع ان العنف الأيديولوجي في كمبوديا لم يكن المظهر الأخير لانتشار موجة الإعدامات الجماعيّة في هذا القرن، إلاّ أنه بالتأكيد كان يمثّل نموذجاً فريداً من نماذج الترويع والتخويف، ذلك انّ زعيم «الخمير الحمر» بول بوت استطاع القضاء على أكثر من مليون نسمة وصفهم بأنهم أعداء الثورة الاشتراكيّة.

ويرى مؤلّف كتاب «الإنسانيّة الضائعة» ألن فينكلسكروت أنّ مفهوم إلغاء الشخص الآخر كان القانون السائد لدى جميع الأنظمة الإستبداديّة التي تحكّمت بأحداث هذا القرن. ولم يكن «بول بوت» سوى إفراز لتراث قرن بربري حصر ميزة الحياة ونعمتها بإنسان دون آخر، ومعنى هذا أنّ النظام الشيوعي الذي بشّر أتباعه بالجنّة الموعودة على الأرض، تصوّر أنّ الأنظمة الرأسماليّة غير قابلة لتأمين حاجات البشر، وان نهاية التاريخ تكمن في الانتصار عليها وعلى شعوبها باسم النضال الطبقي. ومع أنّ النازية كانت تُمثّل تيّاراً مختلفاً، إلاّ أنّ معاييرها بالنسبة للشعوب غير الآريّة لا تختلف كثيراً عن المفهوم القائل بأنّ الغلبة من حق مَن يملك كلّ الحق، وفي ظلّ هذه العقيدة المتحجّرة يسهل إلغاء الآخر دون أن يشعر القائل بعقدة الذنب أو تأنيب الضمير. ويبدو أنّ الصهيونيّة بدورها استعارت هذا المفهوم من خلال ممارساتها للأساليب النازية مع الفلسطينيين، وكانت دائماً تُبرّر أعمالها بالإدّعاء بأنّها تمثّل إرادة تاريخيّة دينيّة غير بشريّة. ويقارن مؤلّف كتاب «الإنسانيّة الضائعة» بين بداية هذا القرن ونهايته، فيقول إنّ

الحرب العالمية الأولى بدأت بمرض في التاريخ، وانّ حروب الحدود الآن ستنتهي بمرض في الجغرافيا. وهو يتصوّر أنّ نزاع الإمبراطوريات السابقة مطلع هذا القرن أدّى إلى انفجار الحرب العالميّة الأولى، بينما يتنازع البشر في آخر القرن على الجغرافيا والتخوم في إفريقيا والشرق الأوسط والبلقان والشيشان والقوقاز وآسيا الوسطى وكندا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا. ومن المؤكّد أنّ الجردة النهائيّة لضحايا القرن تشمل أكثر من ١٥٢ نزاعاً أبرزها خلاف المسلمين والهندوس عام ١٩٤٧، أيّ الخلاف الديني الذي أسّس لقيام دولتين منفصلتين على جثث نصف مليون قتيل، إضافة إلى تهجير ثمانية ملايين ونصف المليون نسمة في أضخم عملية إقتلاع جماعي جرت في التاريخ الحديث.

وهذه هي أمثلة عن الحروب الكبرى التي اندلعت في القرن المنصرم، وخصوصاً تلك الحروب التي لها علاقة مباشرة بمنطقة الشرق الأوسط:

الحرب الروسية ـ اليابانية (١٩٠٤ ـ ١٩٠٥) :

كانت أسباب الحرب الروسية ـ اليابانية تتمثّل في التنافس الروسي ـ الياباني على منطقة الشرق الأقصى بعد توسّع روسيا القيصرية إلى الشرق. وكان هذا التوسّع يستهدف ضمّ كوريا وضرب زخم الإمبرياليّة اليابانيّة. وقد عرف اليابانيون انّ قوّتهم لن تكون قادرة على مجابهة القوات الروسيّة عندما ينتهي إصلاح خط حديد سيبيريا عند بحيرة بايكال. ولهذا اتخذوا قرارهم بضرب الروس طالما انّ الموقف الستراتيجي يمنحهم بعض المميزات، خاصة وأنّ تعزيز القطاعات الروسيّة في منشوريا سيكون بطيئاً طالما بقي الخط الحديد الروسي متوقّفاً عن العمل. وكانت خطة اليابانيين ترتكز في أساسها على انتزاع بورت آرثر من قبضة الروس، ثم حشد قواتهم البرية كلّها فيما بعد لخوض معركة كبرى يمكن من خلالها إقناع الروس بإنهاء الحرب بعد تكبيدهم خسائر فادحة.

وكانت اليابان أكثر استعداداً للحرب من روسيا، فقد كانت تملك صناعة متطوّرة ووسائط مواصلات جيّدة، وعدا ذلك فقد عملت كلّ من إنكلترا والولايات المتحدة الأميركيّة على دعم اليابان خوفاً من التوسّع الروسي في منطقة الشرق الأقصى. واستطاعت اليابان، بمساعدتهما، تشكيل أسطول حربي قوي مؤلّف من ١٧٠ مركباً حربياً و٢٦٢ مركب نقل، كما شكّلت جيشاً كبيراً يزيد على ٣٧٠ ألف رجل في أيام

السلم[١]. وكانت قواعد الأسطول الياباني قريبة من مناطق الأعمال القتالية. وهكذا كانت القيادة اليابانية قادرة على إرسال الجيوش والعتاد إلى منطقة الأعمال القتاليّة عن طريق البحر فقط، ولذلك فقد مارس موضوع التفوّق البحري والتعاون بين القوات البريّة والأسطول الحربي دوراً كبيراً في هذه الحرب. ويُعتبر التأخّر الاقتصادي الروسي وقصر نظر الحكومة القيصرية سبباً لاستعداد روسيا السيئ للحرب.

بدأت الحرب الروسية ـ اليابانية بصورة غير رسميّة في ٨ شباط ١٩٠٤، عندما وجّه الأسطول الياباني ضربة قوية ومباغتة للأسطول الروسي المتمركز في منطقة بورت آرثر سبّبت تدمير ٣ قطع بحريّة روسية. وفي ١٩ شباط ١٩٠٤ أُعلنت الحرب بصورة رسميّة[٢]، وأسفرت عن انتصار ساحق لليابانيين ضدّ الروس. وبعد توسّط فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وقّع اليابانيون والروس اتفاقية هدنة، تلتها معاهدة سلام بورتسماوث في ٧ أيلول ١٩٠٥ التي قبلت روسيا بموجبها إخلاء منشوريا والتنازل عن شبه جزيرة لياوتونغ لليابان، وعن نصف جزيرة سخالين، واعترفت لها بالفوز في كوريا. وانتهت هذه الحرب بعد أن كلّفت الروس ٢٤٠ ألف رجل، وكلّفت اليابانيين ١٩٠ ألفاً[٣].

ومن أهم نتائج هذه الحرب أنها جعلت من اليابان الدولة الآسيوية الأولى، وأضعفت روسيا، وجعلت من ألمانيا، بعد تحريرها من مخاوف الحرب على جبهتها الشرقية مع روسيا، الدولة الأقوى في أوروبا، وبذلك تطوّرت مراكز القوى السياسية في العالم وتبدّلت بصورة أساسيّة نتيجة للحرب الروسية ـ اليابانية، مما اضطرّ الولايات المتحدة الأميركيّة إلى التخلّي عن سياسة عزلتها التقليديّة والإشتراك بصورة أكثر إيجابيّة في الأحداث على مسرح أوروبا، الأمر الذي انتهى باشتراكها في الحرب العالميّة الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، أيقظت هذه الحرب آسيا وأفريقيا لأنّها شككت في تفوّق الرجل الأبيض (الأوروبي) ـ بحسب ما كانت تشيعه السياسات الاستعماريّة وتنشره ـ وأخذ الرجل الإفريقي والآسيوي (الملوّن) يتحرّك في الاتجاه المضاد، ويستعدّ لتوجيه ضربة قاتلة إلى كلّ الإمبراطوريات الإستعماريّة الأوروبيّة[٤].

الحرب العالميّة الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) :

هل صحيح أنّ الحرب العالميّة الأولى إندلعت بسبب إغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند وهو في زيارة رسمية لسراييفو؟

الجواب على هذا السؤال التاريخي المحيّر قدّمه الباحث الأميركي في شؤون النفط وليام أينغدال ضمن كتابه الصادر عام ١٩٩٤ وعنوانه: «قرن من الحرب»[٥]، وفيه يكشف عن الأسباب الحقيقيّة التي تربط بين معارك التنافس على آبار النفط وبين الحروب والمؤامرات والمضاربات والاغتيالات. وهو يستعرض في دراسة موثقة تاريخ الإهتمام الدولي بنفط الشرق الأوسط منذ أشار عالم الآثار الفرنسي جاك دي مورغان سنة ١٨٩٢ إلى وجود البترول في منطقة الحدود الإيرانيّة ـ العراقيّة. ويؤكّد المؤلّف إينغدال ان بريطانيا أرادت أن تكون المستفيد الأوّل من هذه الثروة، بدليل أنها تخلّت عن سياسة السيطرة الحيويّة على طريق الهند إثر اكتشاف النفط بكميّات ضخمة عام ١٩٥٨ في منطقة مسجد سليمان في إيران. ويبدو أنّ ذلك الاكتشاف مع ما أعقبه من إكتشافات في العراق والكويت، حدّد صورة المعركة الشرسة من أجل الهيمنة العالمية ـ الاقتصادية والعسكرية ـ على مصادر ثروات الذهب الأسود. ويختصر الباحث الأميركي أسباب الحرب العالمية الأولى بالإشارة إلى المنافسة الضارية على إنشاء سكّة حديد برلين ـ بغداد، والتي تُعتبر، في رأيه، أكبر سبب لاندلاع القتال ضد ألمانيا. ويعود ذلك إلى أنّ هذه السكة كانت ستربط أقطار أوروبا والمشرق العربي وبلدان الخليج وشبه القارة الهندية في شبكة إقتصادية ـ صناعية لا مثيل لها في التاريخ. ويظهر ردّ فعل لندن ضد المشروع الألماني في تقرير رفعه المستشار العسكري البريطاني في الجيش العربي مستر «لافان» حذّر فيه حكومته من «انّ بناء خط سكة حديد برلين ـ بغداد سيضع كتلة ضخمة من الثروة الاقتصادية تحت النفوذ الألماني، الأمر الذي يُهدّد مصالحنا في مصر والخليج والهند». ويرى إينغدال أنّ جذور الصراع الجاري في البلقان حالياً تعود إلى تلك المرحلة التي نبّه فيها لافان إلى خطورة العائق الجغرافي الذي تمثّله صربيا باعتبارها خط الدفاع الأوّل عن ممتلكات بريطانيا الشرقية. وقال في حينه إنّ احتواء هذا العازل ضمن شبكة برلين ـ بغداد سيضعف الأمبراطورية البريطانية أمام صدمة الاندفاع الألماني نحو الشرق. ويتابع المؤلّف المصير العجيب لخط سكة حديد برلين ـ بغداد التي منعت الحرب العالمية إنشاءها، ثم استُكمل بناؤها عام ١٩٤٠ إلى أن دمّرتها الغارات الأميركيّة ١٩٩١.

بنظرة عامّة، يمكن الإشارة إلى سببين بارزين أدّيا إلى الحرب العالمية الأولى، أولهما نظام التحالفات السريّة الذي تطوّر بعد حرب ١٨٧٠، فقسّم أوروبا إلى فريقين من الدول، أخذ كلّ فريق يُعزّز جيشه وأسطوله ويتربّص بالفريق الآخر لاقتناص الفرص السانحة، وهو واقع جعل إحتمالات الحرب أكثر بروزاً وإمكانات الإشتباك العام بين

مختلف الدول الأوروبية أكثر توفّراً. وقد كانت دول كلّ فريق تشعر بالتزامها بمساعدة حلفائها حتى في تلك الأمور التي لا يكون لها مصلحة مباشرة فيها، فكانت ألمانيا تشعر بأنها مُلزمة بتأييد النمسا والمجر في سياستها البلقانية، بينما شعرت فرنسا وروسيا بالإلتزام المتبادل ما بينها. كما كان موظفو وزارة الخارجية الإنكليزية يؤمنون بأن إنكلترا يجب أن تؤازر فرنسا وروسيا وتدعم الوفاق الودي في وجه التقارب الثلاثي الألماني النمساوي والمجري.(٦)

أما ثاني السببين المباشرين الهامين للحرب فكان الإستعمار الاقتصادي الذي هو عبارة عن طائفة من المنافسات الدولية نشأت أكثرها عن الثورة الصناعية في انكلترا وامتدّت إلى البلاد الأخرى. وقد أدّت هذه الثورة إلى إنتاج كميات كثيرة من البضائع كان من نتائجها التزاحم في سبيل الحصول على أسواق وعلى مصادر جديدة لإستيراد المواد الخام، كما كان من نتائجها زيادة البطالة بين السكان زيادة أدّت إلى هجرتهم إلى العالم الجديد. وقد كان من نتيجة ذلك أيضاً، أن شرعت الدول العظمى في إستغلال إفريقيا وفي الحصول على إمتيازات ومناطق نفوذ في غيرها من البلدان الواسعة. وما أشرف العام ١٩١٤ حتى كانت الدول الأوروبية تُزاحم بعضها بالمناكب.(٧)

لقد نشبت الحرب العالمية الأولى بسبب مقتل ولي عهد النمسا «فرانسوا فرديناند» وزوجته في مدينة سيرايفو على يد طالب صربي يدعى غافريلو برنسيب في ٢٨ حزيران ١٩١٤، وتوجيه الإنذار النمساوي الشهير إلى بلاد الصرب (صربيا) في ٢٣ تموز/ للسماح لبعثة قضائية نمساوية الدخول إلى الصرب للإشراف على التحقيق، بالإضافة إلى بعض المطالب الأخرى. وكانت مدّة الإنذار ٤٨ ساعة لم تستجب بنهايته صربيا لقبول الطلب النمساوي الخاص بالبعثة القضائية، مما أدى إلى إعلان الحرب عليها في ٢٨ تموز ومهاجمتها من قبل النمسا. وبتاريخ ٣١ تموز ١٩١٤ أعلنت روسيا التعبئة العامة، فشنّت ألمانيا عليها الحرب في أوّل آب من العام نفسه، كما شنّت الحرب على فرنسا في الثالث منه.(٨)

وأسفرت الحرب العالمية الأولى عن إلقاء ألمانيا للسلاح، واضطرارها إلى توقيع صلح غير مشروط في الساعة الخامسة من صباح اليوم الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩١٨ في «كامبييني». وانتهت بذلك الحرب التي استمرّت ٤ سنوات وثلاثة أشهر وعشرة أيام.(٩)

أحدثت الحرب العالمية الأولى تغييرات جذرية في خريطة أوروبا السياسية. فقد

إختفت من الخريطة أربع إمبراطوريات كبرى هي الإمبراطورية الألمانية، والإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية، والإمبراطورية الروسية، والإمبراطورية العثمانية. وفي مقابل ذلك ظهر على خريطة أوروبا عدد من الدول الجديدة والكيانات السياسية المستحدثة، ففي شمال أوروبا ظهرت دولة فنلندا وجمهوريات البلطيق التي سُلخت من الأراضي الروسية وهي أستونيا ولاتفيا وليتوانيا، كما عادت إلى الظهور دولة بولونيا بعد غياب أكثر من قرن. وأُنشئت مدينة «دانزيغ الحرة» التي وُضعت بإشراف عصبة الأمم وإداراتها. أما إلى الوسط فقد ظهرت دولة تشيكوسلوفاكيا ودولة هنغاريا التي انفصلت عن النمسا، والتغييرات تلك نصّ عليها مؤتمر باريس، وهو المؤتمر الذي عُقد في باريس في ١٨ كانون الثاني ١٩١٩، لتسوية المشاكل التي خلّفتها الحرب، واشتركت فيه الدول الحليفة والدول المشاركة في الحرب وعددها جميعاً إثنتان وثلاثون دولة، واستُبعدت عنه جميع الدول المحايدة والدول المركزية وروسيا. وبالإضافة إلى وفود الدول المنتصرة، ذهب إلى باريس عدد من الوفود غير الرسمية التي لم تكن تمثّل دولاً مستقلّة بل فئات خاصة، كاللبنانيين والمصريين والأرمن والأكراد والكوريين والايرلنديين والروس البيض وغيرهم، وانحصر نشاط هذه الوفود، بالنظر إلى عدم اعتراف المؤتمر بصفة رسمية لها، في السعي لمقابلة أعضاء المؤتمر البارزين وعرض مشاكلهم القومية أملاً في كسب العطف والفوز بتأييد مطالبهم.(١٠)

إنّ معاهدات الصلح التي أعدّها مؤتمر باريس وفرض على الدول المركزية التي خسرت الحرب أن توقعها، هي ست معاهدات أكبرها وأهمّها معاهدة فرساي. أما المعاهدات الباقية فقد نُسجت على منوال معاهدة فرساي، فتضمّنت أقساماً أو فقرات كاملة من تلك المعاهدة، بمعنى أن معاهدة فرساي كانت المعاهدة الأم أو الأساس بالنسبة لباقي المعاهدات، وقد خسرت ألمانيا بموجبها ٨٨ ألف كيلو متر مربع من أراضيها وثمانية ملايين من أبنائها الذين تحوّلوا إلى أقليات في الدول المجاورة لها، وعادت مقاطعتا «الالزاس واللورين» إلى فرنسا، كما أُنشئت مدينة «دانزيغ الحرة» ووضعت بإشراف وإدارة عصبة الأمم. وبالإضافة إلى هذه الإقتطاعات فقد فُرضت على ألمانيا شروط عسكرية قاسية، إذ حُدّد حجم القوات التي لا يحق لها أن تتجاوزه، وفرضت شروط إقتصادية كانت من أصعبها جميعاً إذ بلغت الغرامة المتوجب دفعها ٣٣ مليار دولار تعويضاً عن الأضرار التي أحدثتها الحرب والتي تحمّل ألمانيا مسؤولية إشعالها، ووضع مؤتمر باريس نصوص معاهدة «سيفر» لتطبّق على الإمبراطوريّة العثمانيّة. وكان من أهم ما نصّت عليه بنودها سلخ مناطق واسعة من الممتلكات

العثمانيّة كأرمينيا والبلاد العربيّة وتراقيا ومنطقة أزمير في غرب آسيا الصغرى. ورافق ذلك عمليات عسكريّة قام بها الحلفاء على الرغم من استسلام تركيا في أواخر العام ١٩١٨ وأوائل العام ١٩١٩، إذ غزت اليونان منطقة أزمير وسيطرت عليها، وهاجمت أساطيل الحلفاء العاصمة اسطنبول واحتلتها، ونزل الإيطاليون في أضاليا، ودخل الفرنسيون كيليكيا كما أعلن الأرمن استقلالهم. كل هذه العمليات أجبرت الحكومة العثمانيّة على توقيع المعاهدة، كما هيأت الظروف النفسيّة والشعبيّة لمصطفى كمال، المفتش العسكري العام في منطقة الأناضول، لأن يقود جيش الأناضول ويحرّر بلاده ويؤمّن وحدة شبه الجزيرة وسيادتها واستقلالها، ويجبر الحلفاء على تعديل معاهدة «سيفر» بمعاهدة لوزان[١١].

الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) :

بدأت الحرب العالمية الثانية في أوّل أيلول ١٩٣٩، وانتهت في أوروبا في الثامن من أيّار ١٩٤٥، كما انتهت في الشرق الأقصى باستسلام اليابان في الثاني من أيلول ١٩٤٥. وقد دامت هذه الحرب حوالى ست سنوات واشتركت فيها معظم دول العالم، ونتج عنها من الخسائر البشريّة والعمرانيّة ما يُعادل خسائر حروب العصور الحديثة بكاملها.

إنقسام العالم إلى معسكرين : المحور والحلفاء :

إنقسم العالم قبيل الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين هما: المحور والحلفاء. وكان الحزب النازي قد سيطر على ألمانيا بزعامة أدولف هتلر منذ العام ١٩٣٣ وفرض عليها نظاماً ديكتاتورياً، فأخضع الاقتصاد الألماني لتوجيه الدولة الصارم، وأنشأ قوّة عسكريّة ضخمة في البرّ والبحر والجو، وضرب عرض الحائط بمقررات عصبة الأمم، وطالب بتكوين «الرايخ الثالث» من جميع المناطق والدول الناطقة باللغة الألمانيّة، مما جعل النازية تُصبح خطراً على جميع الدول المجاورة لألمانيا التي تُستعمل اللغة الألمانيّة. والتقت مطامع النازية الألمانيّة بمطامع الفاشية في إيطاليا حيث كان الحزب الفاشي بزعامة «بنيتو موسوليني» قد سيطر على إيطاليا منذ العام ١٩٢٢، وفرض عليها نظاماً ديكتاتورياً، كما أنشأ قوّة عسكريّة كبيرة في البر والبحر والجو، ورفض مقررات وإنذارات عصبة الأمم حول سياسة موسوليني التوسّعيّة في شرق أفريقيا (الحبشة والصومال).

الأسباب المباشرة للحرب :

كشفت ألمانيا النازية منذ العام ١٩٣٥ عن نواياها التوسّعيّة التي أدّت لاحقاً إلى إشعال نار الحرب. ونقض هتلر معاهدة فرساي في العام ١٩٣٥ بشأن بناء القوّة العسكريّة الألمانيّة، وكذلك بشأن التمركز الألماني العسكري في منطقة الراين المنزوعة السلاح (١٩٣٦) بموجب المعاهدة المذكورة، ثم ضمّ النمسا (١٩٣٨)، وضمّ مقاطعة السوديت وفرض سيطرته على تشيكوسلوفاكيا بعد مؤتمر ميونيخ (٢٩ أيلول ١٩٣٨). وقد أظهر الحلفاء، وبشكل خاص رئيس وزراء إنكلترا «نيفل تشمبرلين» الكثير من الخوف من القوّة الألمانيّة وتهديدات هتلر، مما جعل المؤتمرين في ميونيخ، وتشمبرلين منهم، يرضخون لمطالب هتلر خوفاً من الحرب، ونَجَمَ عن ذلك زوال دولة تشيكوسلوفاكيا. وتأكّد للحلفاء أنّ مطامع النازية لن تقف عند حدّ، فبدأت فرنسا وانكلترا بالتسلّح والاستعداد منذ العام ١٩٣٨. ثم طمع هتلر بتوسّع بلاده على حساب ليتوانيا وبولونيا، فتمكّن من انتزاع «ميمل» من ليتوانيا (آذار ١٩٣٩) ثم بدأ يطالب بولونيا بمقاطعة «دانزيغ» وأرفق مطالبته بالتهديد. ووقف الحلفاء: فرنسا وانكلترا إلى جانب بولونيا يشجعونها على عدم الرضوخ لإرادة هتلر. وفي غمرة التهديدات، وقّع هتلر على معاهدة سريّة مع الإتحاد السوفياتي في ٢٣ آب ١٩٣٩ لتحديد مناطق نفوذهما في بولونيا وبلاد البلطيق. وحاول الإنكليز التخفيف من حدّة التوتّر وإبعاد شبح الحرب فاقترحوا في أواخر آب ١٩٣٩ البدء بمفاوضات دبلوماسية بين بولونيا وألمانيا، ففشلت المحاولة، وكان بدء الهجوم الألماني على بولونيا في أوّل أيلول ١٩٣٩، وبذلك بدأت الحرب العالمية الثانية.

نتائج الحرب العالمية الثانية التي بلغت كلفتها ١١٥٤٠٠٠ مليون دولار أميركي[١٢]، كانت هامة في مختلف أنحاء العالم يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

١ ـ تقسيم ألمانيا إلى دولتين: ألمانيا الشرقية الديمقراطية الخاضعة للنفوذ الشيوعي، وألمانيا الغربية الإتحادية الخاضعة للنفوذ الأميركي الفرنسي الإنكليزي.

٢ ـ توسع الاتحاد السوفياتي نحو الغرب في أوروبا وظهور المعسكر الشيوعي المؤلّف من: الاتحاد السوفياتي، وبولونيا، وألمانيا الشرقية، والمجر، وتشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، وبلغاريا، ويوغسلافيا، وألبانيا. (انسحبت يوغسلافيا منه سنة ١٩٤٩).

٣ ـ تحوّل النمسا إلى دولة محايدة.

٤ ـ ضعف فرنسا وإنكلترا بسبب ويلات الحرب، وبدء خسارتهما لمستعمراتهما في العالم.

٥ ـ خروج الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية مسيطرين على مقدرات العالم.

٦ ـ تصفية الاستعمار القديم وأساليبه، وحلول الإستعمار الجديد محلّه وبدء ظهور العالم الثالث.

٧ ـ قيام هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة(١٣).

المؤتمرات: عقد الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية عدّة مؤتمرات لتنظيم متطلّبات الحرب وفقاً لتطوّر ظروفها. وأهم هذه المؤتمرات(١٤):

١ ـ **مؤتمر الدار البيضاء:** في كانون الثاني سنة ١٩٤٣ بين الرئيس الأميركي روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل، ودُعي إلى المؤتمر ستالين ولكنه إعتذر بسبب الحرب في الإتحاد السوفياتي. وقدر المؤتمر ان غاية الحلفاء هي في إستسلام ألمانيا وإيطاليا واليابان بدون قيد أو شرط.

٢ ـ **مؤتمر طهران:** عقد هذا المؤتمر في تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، وحضره الزعماء الثلاثة: روزفلت، تشرشل، ستالين، واتفقوا على تدمير المصانع الحربية الألمانية بعد الحرب، وحل الحزب النازي، ومحاكمة زعمائه، والقضاء على النزعة العسكرية الألمانية، وإنشاء مناطق مراقبة في ألمانيا، وفرض تعويضات حرب ضخمة على الألمان.

٣ ـ **مؤتمر يالطا:** عُقد هذا المؤتمر في يالطا في شبه جزيرة القرم، بناء على طلب ستالين في شباط سنة ١٩٤٥، وقرر تقسيم ألمانيا بعد احتلالها إلى أربع مناطق، وإنشاء لجنة عليا حليفة لإدارة المناطق الألمانية يكون مقرّها برلين، وتحديد بولونيا، ودخول الاتحاد السوفياتي إلى هيئة الأمم.

٤ ـ **مؤتمر بوتسدام:** عُقد في «بوتسدام» (برلين) في ١٧ تموز ١٩٤٥ بعد إستسلام ألمانيا، وحضره ستالين وتشرشل وترومان الرئيس الأميركي بعد روزفلت.

الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى (١٩٤٨) :

هي الحرب التي بدأت بدخول قوات عربية تابعة لمصر وسوريا والأردن والعراق ولبنان والسعودية واليمن أرض فلسطين، بهدف إعاقة قيام الكيان الإسرائيلي فوق أرض فلسطين العربية، وذلك في ١٥ أيار ١٩٤٨، وانتهت بعقد اتفاقيات فردية للهدنة مع الكيان الإسرائيلي. وقد تخلّلت هذه الحرب هدنتان عرفتا باسم الهدنة الأولى والهدنة الثانية.

وتميّزت هذه الحرب، رغم ضراوة الأعمال القتالية في بعض صفحاتها، بهيمنة الطابع السياسي على سيرة الأعمال القتالية. وقد وقف في هذه الصراع إلى جانب الجيوش العربية، قوات من المتطوّعين والقوات غير النظامية، مثل جيش الإنقاذ وجيش الجهاد المقدّس، علاوة على دعم المواطنين الفلسطينيين العرب، وذلك في مجابهة المنظمات الصهيونية الإرهابية التي تحوّلت إلى جيش نظامي مُدعم بوحدات محلية.[١٥]

وكان السبب المباشر لنشوب هذه الحرب تصميم الصهيونية والقوى الدولية المؤيّدة لها على إقامة الدولة اليهودية في فلسطين بناء على قرار التقسيم الذي قسّم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية في ٢٩ نيسان ١٩٤٧. هذا القرار الذي صدر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة نصّ على ما يلي[١٦]:

١ ـ ضرورة إنهاء الإنتداب على فلسطين ومنحها الإستقلال في أعقاب فترة إنتقال قصيرة تكون السلطة أو السلطات المحلية فيها مسؤولة أمام الأمم المتحدة ويكون النظام الأساسي للدولة، أو الدولتين، أو الدستور، قائماً على أسس ديمقراطية تمثيلية تُحترم فيها مبادىء حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، ويُحافظ فيها على وحدة إقتصادية لجميع أجزاء فلسطين.

٢ ـ إبقاء الصفة الدينية لجميع الأماكن المقدّسة.

٣ ـ إعتماد الوسائل السلمية فقط لإقرار أي حل واستبعاد القوة والتهديد.

٤ ـ تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية.

وعند صدور قرار التقسيم، وفي غمرة الهياج الشعبي، دعت جامعة الدول العربية إلى اجتماع عُقد في القاهرة يوم ١٩٤٧/١٢/٨، حضره رؤساء وزراء الدول العربية وصدر في ختامه بيان جاء فيه: «إن الحكومات العربية لا تقرّ قرار الأمم المتحدة،

وتعتبر التقسيم باطلاً من أساسه، وهي تقف إلى جانب إستقلال فلسطين وسيادتها، وستتخذ من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بإحباط مشروع التقسيم وخوض المعركة من أجل ذلك»[١٧].

وهكذا، أعلم العرب عزمهم على مقاومة لتقسيم، وفي الوقت نفسه عَقد الصهيونيون عزمهم على إنشاء دولة يهودية في فلسطين بعد ان إستمدوا قوة من قرار الأمم المتحدة. فهبّ عرب فلسطين، من خلال جيش الجهاد المقدّس (٨ ـ ١٠ آلاف مقاتل)، وبمساعدة جيش الإنقاذ (٣ ـ ٤ آلاف مقاتل) يدافعون عن وطنهم ضد القوات الصهيونية التي بلغت آنذاك نحو ٦٧ ألف مقاتل[١٨]. وقد إعتمدت هذه القوات في تسليحها على ما كانت تستورده من أوروبا وتحصل عليه من القوات البريطانية، بالإضافة إلى صناعة بعض الأسلحة الخفيفة محلياً. وقد استعدّت القوات الصهيونية فحصّنت مستعمراتها تحصيناً قوياً، ودرّبت سكانها على الدفاع الذاتي ضدّ أي هجوم عربي، وبدأت مرحلة من مراحل الصراع الدامي بين الجانبين تمثّلت بعمليات النسف والتدمير والإغارات. وكان البريطانيون يتظاهرون خلال هذا الصراع بالوقوف على الحياد، في حين كانوا يدعمون عملياً المنظّمات الإرهابية الصهيونية ويزوّدونها بالسلاح والذخائر.

وأعلن دافيد بن غوريون يوم ١٩٤٨/٥/١٤، قيام «دولة إسرائيل» على شطر من أرض فلسطين العربية، وشكّل حكومة مؤقتة لها. وسارعت الولايات المتحدة الأميركية إلى الإعتراف بها، وتلاها الإتحاد السوفياتي، ثم توالت بقية الإعترافات من الدول الأخرى المؤيّدة للصهيونية[١٩].

وقد أكّدت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين آنذاك ان الحكومة البريطانية، بوصفها الدولة المنتدبة، إعتزمت سحب قواتها العسكرية وإنهاء مهام قوة الشرطة الفلسطينية المحلية من عرب ويهود يوم ١٩٤٨/٥/١٥، على أن تترك معداتها وأسلحتها ومخازنها للسلطات التي تخلفها. والواقع أنه لم تكن هناك سلطة عربية فلسطينية تخلفها، في حين كانت المنظمة الصهيونية قد وضعت خطة متكاملة إستعداداً لمثل هذا الموقف، فاستغلّت حالة الفراغ الناجمة عن انسحاب السلطات البريطانية لتستولي على جميع مخلّفاتها من المعدات والسلاح والمؤسّسات الإدارية والمنشآت. وإزاء هذا الوضع، وإزاء تكرار الإعتداءات الوحشية الصهيونية على القرى العربية، وتقاعس السلطات البريطانية عن تنفيذ واجباتها في الإشراف على الأمن وحفظه حتى قيام سلطة محلية،

لم يعد أمام الدول العربية إلا التصدي لهذا الغزو الصهيوني الإستعماري لفلسطين بالقوّة، فاضطرّت إلى دفع قواتها المسلّحة النظامية لحماية شعب فلسطين من القتل والتشريد ومنع التقسيم.

وقد تخلّل الحرب ما بين اليهود والعرب في فلسطين هدنتان هما:

١ ـ الهدنة الأولى في ٦/١١ ـ ١٩٤٨/٧/٩: حاولت الأمم المتحدة منذ الأيام الأولى لدخول الجيوش العربية إلى فلسطين الوصول إلى إتفاق بين الطرفين لوقف إطلاق النار، ووجه مجلس الأمن في ١٩٤٨/٥/٢٢، نداء لوقف القتال في فلسطين خلال ٣٦ ساعة، ولكن العرب من جهتهم رفضوا هذا النداء، ووقفت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في وجه وقف إطلاق النار أملاً في أن تنجح القوات الإسرائيلية في تحطيم الهجوم العربي، ولكن الضغوط الأميركية والبريطانية جعلت العرب يقبلون وقف إطلاق النار في ١٩٤٨/٦/٢. وخلال الهدنة الأولى وصلت إلى إسرائيل كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات الحربية والطائرات الحديثة، وأصبح بإمكان القيادة العامة الإسرائيلية الإنتقال من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم، ووصلت إلى فلسطين المحتلّة أفواج كبيرة من المتطوّعين المدرّبين(٢٠). واندلع القتال بين العرب واليهود مرة ثانية.

٢ ـ الهدنة الثانية (١٩٤٨/٧/١٨): أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٥٤ يوم ١٩٤٨/٧/١٥ بفرض هدنة في فلسطين للمرة الثانية، بُدىء بتطبيقها من الساعة ١٧ يوم ١٩٤٨/٧/١٨، بعد ان تمكّنت إسرائيل خلال عشرة أيام من القتال من احتلال مساحات أخرى من الأرض، ومن تحسين مواقعها وأخذ المبادرة من أيدي العرب. ولم يجعل مجلس الأمن لهذه الهدنة زمناً محدداً، على أمل أن تتحوّل بمرور الوقت إلى هدنة دائمة يُحلّ فيها النزاع بالطرق السلمية بمعاونة الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة الذي إنهمك بوضع خريطة جديدة لفلسطين. وقد عقد هذا عزمه على تعديل قرار التقسيم بشكل يحقق في رأيه بعض العدل، فأعدّ مشروعاً عُرف باسم مشروع الكونت برنادوت، وقدّمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، غير ان الإسرائيليين لم يرضوا عن المشروع فاغتالوا الكونت برنادوت في القدس يوم ١٩٤٨/٩/١٧. ونتيجة لاندلاع القتال في فلسطين مجدداً على نطاق واسع، أصدر مجلس الأمن في ١٩٤٨/١٢/٢٩، قراراً بوقف إطلاق النار. وانتهت بذلك الجولة العسكرية الأولى بين العرب وإسرائيل(٢١).

نتائج الحرب: وقعت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في ظروف دولية وإقليمية خاصة، فقد كانت جامعة الدول العربية في مرحلة التكوين حين أخذت قضية فلسطين بالبروز والتأزم. وكانت بعض الدول العربية حديثة العهد بالإستقلال، ولم تكن الدول الأعضاء في الجامعة قد توسّعت في علاقاتها الدولية وأرستها على أسس متينة قائمة على تبادل المصالح. وفي مقابل ذلك، كانت الصهيونية تعمل، منذ مؤتمر بال (١٨٩٧)، على إنشاء دولة يهودية، وتنشط في مختلف المجالات الدولية، وتقيم العلاقات وتستخدم الوسائل المتعدّدة من أجل بلوغ هذا الهدف. وقد إستغلّت الصهيونية ما تعرّض له يهود أوروبا على أيدي النازيين من اضطهاد لتستدرّ عطف بعض الدول، ورهنت جهودها وقدّمت خدماتها لبعض الدول الأخرى في إطار إقامة كيان إستعماري إستيطاني في قلب الوطن العربي تستخدمه تلك الدول لتحقيق أغراضها في المنطقة العربية. وهكذا توافرت مجموعة عوامل مساعدة ومؤيّدة للصهيونية، في حين لم تتوافر مثل هذه العوامل للدول العربية، بل يمكن القول ان الدول العربية سعت إلى شراء السلاح من بعض الدول الصانعة له فلم يُقبل طلبها، في حين إستطاعت الصهيونية ان توفّر لرجالها في فلسطين، ثم لإسرائيل، السلاح الحديث الكافي للغلبة على العرب.

وكان من نتائج هذه الحرب أن أُخرج قسم كبير من الشعب العربي الفلسطيني من وطنه، وأتمّت إسرائيل سيطرتها على المنطقة المخصّصة لها في قرار التقسيم، وعلى مناطق أخرى مخصّصة للدول العربية بموجب القرار ذاته. ومن أهم أسباب فشل العرب في هذه الحرب:

١ ـ عدم إشراك السياسيين القادة العسكريين في أي نقاش حول الحرب، مما جعل هؤلاء في وضع غريب، فهم لم يطّلعوا على قرار دخول الحرب إلا قبل وقت جد قصير من إندلاعها، ولم يتح لهم الوقت الكافي لاتخاذ الإستعدادات اللازمة لتهيئة القوات.

٢ ـ ضآلة المعلومات المتوافرة في أجهزة قيادات الجيوش العربية عن القوات المعادية، في الوقت الذي كان الصهيونيون يعرفون أموراً كثيرة عن العرب.

٣ ـ رجحان ميزان القوى لصالح إسرائيل رغم الكثرة السكانية العربية، وذلك بسبب تفهّم الصهيونيين الأعمق لمعنى الحرب ومتطلّباتها، وإشراكهم كلّ القوى المتوافرة، وإعلانهم التعبئة العامة، في حين اقتصر عمل الدول العربية على رفع جزء من قواتها ونسبة لا تُذكر من سكانها.

٤ ـ ضعف القدرة والخبرة العسكريتين لدى القوات العربية، فبعضها كان حديث التشكيل، وبعضها كان بقيادة أجنبية، وكلّها لم يسبق لها الإشتراك الفعلي في القتال، في حين توافرت للقوات الإسرائيلية خبرات قتالية اكتسبها بعض قادتها وأفرادها من الحرب العالمية الثانية.

٥ ـ إفتقار العرب إلى قيادة عسكرية موحّدة جادّة قادرة على التخطيط والتنسيق بين الجيوش والإشراف على سير العمليات، مما أدى إلى إصدارها لأوامر تفتقر الدقة في تحديد الأهداف والمهام.

٦ ـ عجز الدول العربية عن استغلال فترات توقف القتال لتحسين أوضاع قواتها المسلّحة وتأمين السلاح والعتاد اللازمين كما فعلت إسرائيل.

٧ ـ قصور الدول العربية عن فهم ستراتيجيات الدول العظمى المتحكّمة في السياسة العالمية، واطمئنانها للوعود، وتقبّلها المماطلات، مما أدى إلى عجزها عن الإرتفاع إلى مستوى مجابهة الأخطار التي تهددها، في الوقت الذي كانت فيه الصهيونية العالمية قد حشدت كامل طاقاتها المحلية والدولية لخدمة أهدافها الستراتيجية بالتعاون مع الدول العظمى نفسها.

الحرب العربية ـ الإسرائيلية الثانية (العدوان الثلاثي على مصر) ١٩٥٦ :

جعلت ثورة ١٩٥٢/٧/٢٣ في مصر إقامة جيش وطني قومي أحد أهدافها الستة، وأخذت قيادة الثورة تُعيد تنظيم الجيش، وتزوّده بأحدث الأسلحة، وتدرّبه على أنجح الأساليب والطرق القتالية الحديثة. وهكذا عقدت مصر في أيلول ١٩٥٥، مع الإتحاد السوفياتي وبعض الدول الإشتراكية، صفقات لشراء الأسلحة، وتَبعَ ذلك تأميم مصر قناة السويس في ١٩٥٦/٧/٢٦. حينذاك قرّرت فرنسا وإنكلترا وإسرائيل التعاون في القيام بعدوان على مصر، وكان لكلّ طرف من هذه الأطراف الثلاثة هدف خاص به يسعى إلى تحقيقه من وراء العدوان، فقد وجدت إسرائيل في تسلّح الجيش المصري سبباً يخلّ بتوازن القوى القائم آنذاك. كما ان توجيه ضربة قوية إلى مصر ستؤدّي إلى وضع حدّ لعمليات الفدائيين العرب المنطلقة من قطاع غزّة. وهدفت فرنسا إلى إنزال الضرر بمصر لدعمها الثورة الجزائرية، ولتأميمها شركة القناة. وسعت إنكلترا، إلى جانب الإنتقام من التأميم، إلى إستعادة مركزها السابق في مصر قبل ثورة تموز.

تلاقت هذه القوى الثلاث على تحقيق أهدافها، واجتمع ممثلوها في ضاحية «سيفر» (قرب باريس)، ووقّعوا على بروتوكول سرّي ينظّم عملية العدوان ويحدّد واجبات ومسؤوليات كلّ طرف من الأطراف الثلاثة وفق الخطة التالية:

١ ـ يقوم الجيش الإسرائيلي بخلق حالة صراع مسلّح محدود على مشارف قناة السويس لتستغلّها إنكلترا وفرنسا كذريعة للتدخّل العسكري ضدّ مصر، على أن تسعى إسرائيل إلى ألاّ يبدو عملها العسكري لخلق الذريعة كبير الحجم بالدرجة التي قد تدفع مصر إلى توجيه قوتها الرئيسية فتنفرد بذلك بإسرائيل وتوقع بها الضرر البليغ قبل أن تدركها حليفتاها إنكلترا وفرنسا بعد إنصرام ٣٦ ساعة من بدء هذا القتال.

٢ ـ توفّر القوات الجوية والبحرية الفرنسية الحماية لسماء إسرائيل ومياهها الإقليمية.

٣ ـ بانقضاء ٢٤ ساعة على خلق الذريعة، تُصدر بريطانيا وفرنسا إنذاراً مشتركاً لكلّ من مصر وإسرائيل بوقف القتال والابتعاد عن قناة السويس مع قبول مصر إحتلال القناة مؤقتاً لحماية الملاحة البحرية العالمية فيها.

٤ ـ بانقضاء ١٢ ساعة على الإنذار، الذي صيغت كلماته بما لا يدع لمصر سبيلاً إلى قبوله، تقوم القوات الجوية الإنكليزية والفرنسية بتدمير الغطاء الجوي المصري والأهداف الحيوية لتحقيق السيطرة الجوية على سماء مصر، بينما ينطلق الجيش الإسرائيلي في أعماق سيناء ليستدرج القوات البرية المصرية الرئيسة إلى شرك مدبّر ينصبه لها هناك.

٥ ـ بعد انقضاء ٧ أيام، تُعتبر كافية لإنجاز إسرائيل مهمتها على الوجه الأكمل ولإستغلال إنكلترا وفرنسا لها في شنّ حملة حرب نفسية عارمة ضدّ مصر بكلّ وسائل الإعلام المتوافرة، يبدأ الغزو الإنكليزي والفرنسي لإحتلال قناة السويس وقطع خط الرجعة على جيش مصر الذي يكون قد تمّ إستدراجه إلى سيناء توطئة للقضاء عليه هناك، وبهذا تجد الحكومة نفسها في القاهرة بغير جيش يحميها.

٦ ـ خلال كلّ هذه الأحداث تبذل فرنسا جهدها في الدفاع عن موقف إسرائيل في الأمم المتحدة، كما تبذل إنكلترا جهودها لمساندة إسرائيل سراً دون الكشف عن ذلك علانية حتى لا يتأذى مركزها في العالم العربي.

وقد وضع الأطراف الثلاثة خطة العدوان هذه التي أسموها «موسكيتو». والتزمت أطراف العدوان الثلاثي بأسلحة الحرب المحلية المحدودة زماناً ومكاناً وحجماً وهدفاً، وذلك بشن الهجوم الستراتيجي الثانوي عبر سيناء بواسطة إسرائيل، والهجوم الرئيس عبر قناة السويس بواسطة إنكلترا وفرنسا، مع اتخاذ الحيطة والحذر لئلا يفلت الزمام وتتحوّل عمليات العدوان إلى حرب عالمية.

وفي الجانب الآخر، كانت مصر، إثر تأميم قناة السويس واستعادتها سيادتها الوطنية عليها، قد أدركت الأخطار التي برزت بوضوح كافٍ في مطلع آب ١٩٥٦، مما استدعى أن تُدخل تغييراً جذرياً على الهيكل العام لستراتيجيتها الدفاعية طبقاً لتقدير موقف جديد أساسه إنتقال منطقة الخطر الرئيس من شبه جزيرة سيناء إلى قناة السويس، وذلك بعدما تزايدت إحتمالات دخول بريطانيا وفرنسا إلى حلبة القتال بمجرّد أن تبدأه إسرائيل.

وقد واجهت مصر العدوان الثلاثي تحت قيادة وطنية وجبهة متحدة إلتحمت فيها قواتها المسلّحة مع قوى النضال الشعبي، تُساندها طاقات العالم العربي، وتشدّ أزرها قوى التحرر والتقدّم والسلام في مختلف أرجاء العالم،وجرت الحرب من وجهة نظر الستراتيجية المصرية وطبقاً لتطوّراتها السياسية والعسكرية في أربع مراحل رئيسة هي:

المرحلة الأولى: حصر العدوان الإسرائيلي والإستعداد لتدميره.

المرحلة الثانية: النضال من أجل تحقيق التوازن الستراتيجي في مسرح الحرب.

المرحلة الثالثة: الصراع في اتجاه المجهود الرئيسي.

المرحلة الرابعة: تصعيد الجهود السياسية والعسكرية حتى انسحاب قوات العدوان.

الضغوط السياسية والعسكرية وانسحاب قوات العدوان :

إستغرقت هذه المرحلة ١٢٠ بدأت يوماً بوقف إطلاق النيران صباح ٧ تشرين الثاني وانتهت بانسحاب القوات الإنكليزية والفرنسية عبر شاطىء الغزو يوم ١٩٥٦/١٢/٢٢، وجلاء إسرائيل عن سيناء وقطاع غزّة يوم ١٩٥٧/٣/٦.

وفي ختام هذه المرحلة أمكن إجبار الدول المعتدية على الإنسحاب بفضل الجهود المضنية التي بذلتها الدول العربية ودول عدم الإنحياز وكلّ الدول المحبّة للسلام. وكانت قوات الطوارىء التي صدر قرار الأمم المتحدة بتشكيلها وتكليفها الإشراف على هذا الإنسحاب قد توالى وصولها إلى منطقة الصراع منذ يوم ١٩٥٦/١١/١٥، تحت قيادة

الجنرال إيدسون بيرنز، وقد بلغ حجمها ٤,٠٠٠ ضابط وجندي. وتحت إشراف هذه القوة، تمّ انسحاب قوات العدوان وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل العدوان، ما عدا منطقة خليج العقبة التي رابطت فيها قوات الطوارىء لتضمن لإسرائيل حق المرور البحري والجوي الذي كان أهم ما خرجت به من مكاسب في حرب العدوان الثلاثي، وأما إنكلترا وفرنسا فكان العدوان بالنسبة إليهما بداية النهاية لوجودهما كقوة إستعمارية في العالم العربي، وإيذاناً بنزول الستار على إمبراطوريتيهما الإستعماريتين.

الحرب العربية ـ الإسرائيلية الثالثة (١٩٦٧) :

كان من الطبيعي ان تفتح حرب ١٩٥٦ الدرب واسعاً إلى حرب أخرى، هي حرب ١٩٦٧. فإسرائيل لم تحقق كلّ أهدافها الرئيسة، وخصوصاً هدف تدمير القوات المسلّحة المصرية، وهدف الإستيلاء على سيناء وضمّها إليها، ولم تحسّن وضعها الجيو ـ ستراتيجي. يُضاف إلى ذلك متغيّرات سياسية وعسكرية واقتصادية، عربية ودولية، جدّت على ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وجنحت في بعضها لمصلحة الجانب العربي، وضدّ مصلحة إسرائيل. وقد أفرزت حرب ١٩٥٦، ثلاثة دروس في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ووضعتها أمام المسؤولين العرب، وخصوصاً في الأقطار المحيطة بفلسطين:

أ ـ أوّل هذه الدروس ذلك التضامن العربي الشامل، وخصوصاً الشعبي، مع مصر في تصدّيها للعدوان الثلاثي.

ب ـ وثانيها ان الإعداد لمجابهة ناجحة ضدّ إسرائيل يتطلّب إدخال عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية على الستراتيجية العربية الشاملة، وهو ما يتطلّب مدّة طويلة لتحقيق ذلك، إضافة إلى الإعداد العسكري الدقيق وخصوصاً التسلّح.

ج ـ وثالث تلك الدروس الحاجة إلى حليف دولي سند للكفاح العربي ضدّ الإستعمار وإسرائيل[٢٢].

في الطريق إلى الحرب:

أخذت الأوضاع الدولية الإقليمية والداخلية الإسرائيلية، في العام ١٩٦٦، وبداية العام ١٩٦٧، تتضافر لتخلق مناخاً مؤاتياً لإسرائيل كي تشنّ حرباً شاملة ضد البلدان العربية المجاورة. ويمكن حصر أبرز معالم هذه الأوضاع في ما يأتي:

١ ـ إطمئنان إسرائيل إلى الدعم السياسي من الولايات المتحدة الأميركية، ثم الدعم العسكري، في حين كانت العلاقات بين بعض الأقطار العربية والولايات المتحدة تزداد تدهوراً.

٢ ـ عكست مؤتمرات القمة العربية، حيناً، صورة من التضامن العربي، نجحت إسرائيل في استغلالها ـ فضلاً عن بعض تصريحات عربية طائشة ـ وإظهار البلدان العربية في تضامنها هذا في شكل البلدان المعتدية التي تبغي تدمير إسرائيل و«إلقاءها في البحر». وبذلك تهيّأ الرأي العام العالمي، وخصوصاً الغربي، لقبول مزاعم إسرائيل في الدفاع عن النفس وردّ العدوان قبل وقوعه.

٣ ـ بلغت العلاقات العربية، رغم مؤتمرات القمة، حالة من التفسّخ والتفكك لم تعانها بالحدة نفسها من قبل.

٤ ـ كانت القوات المسلّحة المصرية قد تأثّرت بذلك الصراع الدامي الطويل الذي خاضته في اليمن، وقد كان انشغالها في اليمن، بعيدة عن مسرح الحرب القادمة، مناسبة جديرة بأن تتنهزها إسرائيل.

٥ ـ كانت القوات المسلّحة الإسرائيلية قد إستكملت استعدادها للحرب، وكوّنت قوتها الضاربة التي تهيء لها القدرة على شن حرب خاطفة وحاسمة في الوقت نفسه ضدّ ثلاث جبهات عربية[٢٣].

وبعد أن أصبحت الظروف والعوامل متوافرة لشن الحرب، راحت إسرائيل تبحث عن ذريعة ومدخل مناسب لبدء الحرب. وقد وجدت إسرائيل في الجبهة الشمالية ـ الشرقية هذا المدخل المناسب، الذي يمكن أن يحقق الذريعة ويقود إلى الحرب. فسوريا أحد البلدان الثلاثة القائمة بتنفيذ مشروعات المياه العربية التي تعمل إسرائيل على إحباطها بشتى الوسائل، وعلى رأسها الوسيلة العسكرية. وفي هضبة الجولان السورية تكثر المواقع العسكرية الحصينة والمتحكمة بالأراضي الإسرائيلية المنخفضة. لذا، فتدمير الجيش السوري واحتلال الجولان هدفان مهمان من أهداف الحرب الإسرائيلية، وينضم إلى هذه الذريعة وتلك، الإتهام الذي دأبت إسرائيل على توجيهه إلى سورية منذ مطلع العام ١٩٦٥ بأنها تؤوي معسكرات منظمات المقاومة الفلسطينية، وتمدّها بالعون والدعم، وتشجع نشاطها داخل الأراضي الإسرائيلية. لذلك كلّه، كانت القيادة العسكرية الإسرائيلية تعتقد بوجود «حساب قديم يلزم تسويته مع الجيش السوري، الذي لم يكف ـ

مستغلاً ميزة طوبغرافية ـ عن ملاحقة وضرب المستعمرات الزراعية التي يُشرف عليها من أعلى الهضبة.»[٢٤]

ومنذ منتصف عام ١٩٦٦، بدأت إسرائيل عمليات التصعيد العسكري الحاد، فشنّت في تموز ١٩٦٦، هجوماً جوياً كبيراً على مناطق التحويل في سورية لتدمير المعدات المخصصة لتنفيذ مشروعات المياه عند منابع نهر الأردن. وفي تشرين الثاني ١٩٦٦ شنت هجوماً برياً واسع النطاق على قرية السُموع في قطاع الخليل بالضفة الغربية، أدى إلى مقتل ما يزيد على ٢٠٠ مواطن عربي. واستمرّ التصعيد في الأشهر الخمسة الأولى من العام ١٩٦٧، وبدأ التوتر في المنطقة العربية يأخذ أبعاداً جديدة، بعد إعلان قادة إسرائيل التهديد المباشر لسورية بغزو أراضيها، فذهب رئيس الأركان إلى المطالبة بالإستيلاء على دمشق وإسقاط نظام الحكم فيها، وقال رئيس الوزراء «ان إسرائيل قد عقدت العزم على استخدام القوة ضدّ سورية»[٢٥]. وتزايدت التهديدات في المستويات الإسرائيلية كافة، ابتداء من رئيس الوزراء حتى أعضاء الكنيست. وفي ٩ أيار، وقبل أي تحرك عربي مضاد، منحت لجنة شؤون الأمن في الكنيست سلطات كاملة للحكومة للقيام بعمليات عسكرية ضد سورية، وقد تذرّعت إسرائيل، قبل أن تشن الحرب، بأنها تدافع عن نفسها تجاه عدوان سيقع عليها بين يوم وآخر، وأنها لا بُدّ من أن تجهض نيات أعدائها وخططهم في الهجوم عليها.

وقد رأت الإدارة الأميركية أن نجاح إسرائيل في الحرب واستمرار الإحتلال بعد ذلك، سيحققان لكليهما مصالحهما المشتركة، فبالنسبة إلى الأولى سيؤديان إلى فقدان حركة التحرر العربي وقدرتها على تهديد المصالح الأميركية، وبالنسبة إلى الثانية سيحققان لها أغراضها في التوسع، وسيخلقان الظروف لأن يفتح النصر العسكري السبيل أمام إيجاد حل للصراع العربي ـ الإسرائيلي يتخذ شكل معاهدات صلح يفرضها المنتصرون على المنهزمين. وكانت إسرائيل في الوقت نفسه ترمي إلى أن تؤدي الحرب إلى خلق وقائع جديدة، تسمح لها بالتوسع وتحقيق مرحلة أخرى من مراحل المشروع الصهيوني. وبذلك تبلغ إسرائيل والولايات المتحدة أغراضهما من الحرب وهي:

١ ـ توسيع رقعة إسرائيل باحتلال أراضٍ عربية جديدة وضمها إليها.

٢ ـ فرض الحل الأمبريالي ـ الإسرائيلي على المنطقة.

٣ ـ تصفية القضية الفلسطينية.

٤ ـ تحطيم القوة العربية المتنامية وقواتها العسكرية.

٥ ـ إسقاط بعض الأنظمة العربية.(٢٦)

لقد شغلت حرب ١٩٦٧، حيزاً كبيراً من الأدبيات السياسية والعسكرية والتاريخية العربية والأجنبية، نظراً إلى ضخامة الحدث، من حيث وقائعه وامتداداته ونتائجه، على مختلف الصعد، القطرية والعربية والإقليمية والدولية. «ويمكن إختصار مشكلة حرب ١٩٦٧، جوازاً، بالفرضية الآتية: إنها صراع بين الردع غير المصحوب بنيّة البدء باستعمال القوة، وبين القوة المستعملة والبادئة.»(٢٧)

وثمة نتائج عسكرية محددة إنتهت إليها حرب ١٩٦٧، ومن أبرز هذه النتائج:

١ ـ تدمير القوة العسكرية الرئيسة لمصر والأردن، وقسم مهم من القوة العسكرية السورية. وقد أدّت هذه الحال إلى إختلال ميزان القوى العسكري العربي ـ الإسرائيلي إختلالاً خطيراً، وخصوصاً في العام الذي تلا الحرب. ثم بدأ هذا الخلل بالتناقص حينما بدأت مصر وسورية، بعد الحرب مباشرة، إعادة تسليح قواتهما.

٢ ـ سيطرت إسرائيل على مساحات كبيرة من الأراضي العربية، تفوق كثيراً مساحتها الأصلية البالغ قدرها ٢٥٨٩٠ كلم٢ عشية حرب ١٩٦٧، إذ تبلغ مساحة شبه جزيرة سيناء ٦١١٩٨ كلم٢، ومساحة قطاع غزّة ٣٦٣ كلم٢، ومساحة الضفة الغربية ٥٨٧٨ كلم٢، ومساحة الجولان ١١٥٠ كلم٢. وبذلك أصبحت جملة الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل بالإحتلال ٨٩٣٥٩ كلم٢. وأدى ذلك إلى تحسين الوضع الجيوستراتيجي لإسرائيل تحسيناً كبيراً لأن هذه الأراضي أضافت عمقاً ستراتيجياً أفضل كثيراً مما كان متاحاً لها قبل ذلك.(٢٨)

٣ ـ إثر المكاسب التي حازتها إسرائيل في الحرب، إزداد عمقها الستراتيجي وبالتالي هامش أمنها.(٢٩)

٤ ـ نتيجة لاحتلال شبه جزيرة سيناء والجولان والضفة الغربية، أصبح الطيران الإسرائيلي في وضع وقدرة أفضل على مهاجمة العمق العربي مما كانت عليه حاله، وخصوصاً بالنسبة إلى مصر.

٥ ـ فتحت إسرائيل الملاحة في مضائق تيران، وسيطرت على شرم الشيخ بشكل يضمن لها حماية الملاحة إلى ميناء إيلات الحيوي.
٦ ـ إحتلّت إسرائيل منابع النفط في سيناء، وصار بوسعها تأمين حاجاتها النفطية محلياً.
٧ ـ وصلت إسرائيل إلى خطوط دفاعية طبيعية منيعة (قناة السويس ونهر الأردن ومرتفعات الجولان وجبل الشيخ) بحيث صار بوسعها تطبيق المناورة على الخطوط الداخلية بكفاءة أكبر.
٨ ـ ربحت إسرائيل أعتدة حربية كثيرة (دبابات ومدافع وصواريخ)، لم تلبث أن عدّلتها وأدخلتها في الخدمة داخل قواتها المسلّحة.
٩ ـ زاد عدد العرب الخاضعين للإحتلال، وزادت مساحة الأرض المحتلّة، الأمر الذي خلق ظروفاً أكثر ملاءمة لنمو المقاومة.
١٠ ـ حصلت إسرائيل على رهينة كبيرة (أراضٍ وسكان عرب)، للمساومة عليها في سبيل إجبار الأقطار العربية على قبول السلم الإسرائيلي، الأمر الذي أعدّ المناخ الملائم لحرب الإستنزاف، ومن ثم لحرب ١٩٧٣[٣٠].

حرب الإستنزاف (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) :

يهدف هذا الأسلوب القتالي إلى بلوغ ثلاثة أغراض رئيسة:
١ ـ إنزال أكبر كمية من الخسائر بالعدو، سواء بجنوده أو بأسلحته.
٢ ـ تدمير أكبر كمية من منشآته أو تعطيلها.
٣ ـ الحط من معنويات العدو عن طريق تتالي الضربات، وطول مدّتها، حتى يشعر العدو بالإرهاق.

وبدأت حرب الإستنزاف بمرحلة الصمود (حزيران ١٩٦٧ ـ آب ١٩٦٨)، لتنتقل بعدها إلى مرحلة الدفاع النشط (أيلول ١٩٦٨ ـ شباط ١٩٦٩) ثم مرحلة الإستنزاف (آذار ١٩٦٩ ـ آب ١٩٧٠).[٣١]

لم تكن القوات النظامية المصرية تملك الوسائل الكافية لخوض غمار القتال ضدّ عدوّها بالأساليب العادية التي تمارس بها الجيوش الحرب النظامية عادة، وتحقق نتيجة حاسمة عسكرياً في زمن قصير نسبياً. ولذلك رأت القيادة السياسية والعسكرية الضغط على العدو بالطريقة التي تجعله يفقد شعوره بالأمن وفرضه سياسة الأمر الواقع التي يتصوّرها، ودون السماح له باستخدام عناصر تفوقه العسكري، وذلك

باستثمار مزايا التفوق المصري في ممارسة حرب المواقع الثابتة مع إعطائها طابعاً إيجابياً عن طريق إستخدام نيران المدفعية إستخداماً منهجياً منظّماً ومركّزاً، وتوجيه ضربات هجومية محدودة مفاجئة تُؤمن تفوّقاً تكتيكياً مباشراً في مكان وزمان توجيه العمليات، بواسطة عمليات القوات الخاصة من وحدات مغاوير برية وبحرية ومنقولة جواً وعلى درجات متفاوتة في العمق داخل جبهة العدو ومؤخرته وأجنحته البعيدة شمالاً وجنوباً، مع تأمين دفاع جوي ثابت عن طريق المدفعية المضادة للطائرات وبطاريات صواريخ «سام ٢» ودفاع جوي متحرّك إحتياطي في حالات الضرورة بواسطة المقاتلات المعترضة دون الزج الكامل لسلاح الطيران الآخذ في استعادة قوته تدريجياً بعد حرب ١٩٦٧. وهكذا عُهد إلى المدفعية الميدانية المصرية ذات التقاليد العريقة في كافة الحروب التي خاضها الجيش المصري، وذات الكفاءة المعروفة في القصف من المواقع المجهّزة الثابتة، بأن تبدأ «حرب الإستنزاف» عن طريق قصف مركّز ومنظّم لإستحكامات «خط بارليف» الإسرائيلي.[٣٢]

الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة (١٩٧٣):

تباينت الآراء في تقويم حرب الإستنزاف من حيث المبدأ، فبعض العسكريين والمحلّلين صنّفها في عداد الحروب العربية ـ الإسرائيلية، تأسيساً على ما فيها من أهداف إرتبطت بحرب ١٩٦٧:

١ ـ سواء من قبل إسرائيل التي أرادت أن تكرّس حرب الاستنزاف خاتمة لحرب ١٩٦٧ تفرض فيها إرادتها السياسية على البلدان العربية، بتيئيسها من القدرة على الصمود أو القتال.

٢ ـ أو من قبل البلدان العربية، وخصوصاً مصر، التي أرادت أن تكون حرب الإستنزاف رسالة إلى إسرائيل تؤكّد فيها ان ثمن الإحتلال سيكون غالياً، وأنها ستتعرّض لإستنزافات متنوّعة متتابعة إن هي لم تقبل إزالة آثار حرب ١٩٦٧. وأما أهل الرأي الآخر فيرون ان ما سمّي «حرب الإستنزاف» لم يكن أكثر من مجموعة معارك وصدامات مسلّحة، وقعت في البرّ والجوّ والبحر، دون أن ترقى أهدافها إلى الأهداف المعروفة عن الحروب، ودون أن تسعى للحسم أو إحتلال أرض العدو أو تدمير قواته، ومن ثم إجباره على الإستسلام أو الرضوخ لإرادة المنتصر.

ومهما يكن من أمر، يمكن إعتبار حرب الإستنزاف مرحلة وسطاً تربط ما بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣. ففي حين أرادتها إسرائيل مرحلة ختاميّة لحرب ١٩٦٧، إعتبرتها مصر مرحلة تمهيدية للحرب القادمة، لما لها من تأثيرات مباشرة في طرائق الإعداد والتخطيط والتسليح في تلك الحرب، وفي أداء القوات المسلّحة وتدريبها وتنظيمها.

لقد تكوّنت نُطفة حرب ١٩٧٣، في رحم حرب ١٩٦٧، وولدت منها بعد أكثر من ست سنوات. وإذا كانت نتائج حرب ١٩٦٧، هي أسباب حرب ١٩٧٣، فإن الستراتيجيات المتعلّقة بالحربين، وخصوصاً الغرض الستراتيجي، كانت مختلفة، إضافة إلى ان المدّة ما بين الحربين شهدت تلك السلسلة من الأعمال الحربية المحدودة، التي جمعتها حرب الإستنزاف والتي إنتهت إلى توفير عامل جديد أُضيف إلى العوامل والأسباب المكوّنة لبيئة الحرب والممهّدة لها.

وقد جسّد الفارق الجوهري في الغرض الستراتيجي بين الحربين أبرز أوجه التباين، ففي حين كان هذا الغرض ما قبل حرب ١٩٦٧، «تحرير فلسطين من الإستعمار الصهيوني» أصبح بعدها «إزالة آثار العدوان»، أي آثار حرب ١٩٦٧، ويعني هذا النصّ ان الغرض الستراتيجي هو إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل ٥ حزيران ١٩٦٧.[٣٣]

وبدأ التعاون العربي العسكري منطلقاً من إطار بلدان المواجهة، فعقد وزراء دفاع مصر وسورية والأردن والعراق مؤتمراً في حزيران ١٩٦٨، ووضعوا خطة لحشد القوات على جبهتين: جبهة شرقية (سورية والأردن) وجبهة غربية (مصر) ويكون لكلّ جبهة قائد عام، ويشرف على الجبهتين وينسق بينهما قائد عام مقرّه في القاهرة، وكانت الغاية الأساسية من تكوين الجبهة الشرقية خلف قيادة عربية موحدة متماسكة ومؤثّرة في مواجهة إسرائيل من الشرق مهمتها:

١ ـ ان تقود، إضافة إلى القوات السورية والأردنية، القوات العراقية المحتشدة في الجبهة، وأية قوة عربية أخرى من المشرق العربي.

٢ ـ وأن تضع الخطوة اللازمة للعمليات في الجبهة، بالتنسيق مع قيادة الجبهة الغربية التي تضم القوات المصرية أساساً، والقوات التي ترفدها من أقطار المغرب العربي والسودان، وقد تقرّر أن يتولّى العراق قيادة الجبهة الشرقية، على أساس أنه سيضع القسم الأكبر من قواته تحت تصرّفها.

وقائع الحرب :

في تمام الساعة ١٤:٠٥ من يوم ٦ تشرين الأوّل ١٩٧٣، عبرت مئات الطائرات المصرية والسورية خطوط وقف إطلاق النار، متجهة إلى مواقع العدو الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه، فتحت ألوف المدافع نيرانها على طول جبهة قناة السويس وجبهة الجولان. وهكذا، بدأت حرب تشرين الأوّل ١٩٧٣، وعبرت حوالى ٢٠٠ طائرة مصرية قناة السويس متّجهة إلى أهدافها في سيناء.[٣٤] وواجهت إسرائيل الهجوم المصري بهجمات جوية محدودة متتالية على مناطق العبور ووسائله، وعلى القوات المتمركزة في شرقي القناة. فتصدّى لها جدار الدفاع الجوي المصري، وسقط خط بارليف بأيدي القوات المصرية في اليوم الثاني من القتال، باستثناء موقع واحد في أقصى الشمال على شاطىء البحر المتوسّط. وفي الوقت نفسه، كانت مجموعات كثيرة من وحدات الصاعقة (المغاوير) قد عبرت القناة ووصلت إلى قرب محاور حركة القوات الإحتياطية المدرّعة المعادية في العمق العملياتي عند ممرات متلا والجدي والجفجافة ورمانة، حيث بدأت تعترض طريقها نحو الجبهة، وتوافرت لدى أجهزت الإستخبارات الإسرائيلية، عند فجر يوم ٦ تشرين الأوّل معلومات تؤكّد بدء الهجوم العربي على كلتا الجبهتين، ولذلك عقدت رئيسة الوزراء غولدا مائير إجتماعاً حضره وزير الدفاع اللواء موشي دايان وتقرّر فيه البدء بالتعبئة العامة والإستعداد للحرب. وأعدّت القيادة العامة الإسرائيلية خطة لهجوم شامل مضاد، بدأ صباح يوم ٨ تشرين الأوّل على طول جبهة القتال. لكنه باء بالفشل.[٣٥]

من جهة أخرى، وفي الساعة ١٤:٠٥ من يوم ٦ تشرين الأول، عبرت مجموعات من الطائرات السورية (١٠٠ طائرة) خط وقف إطلاق النار، وفتحت المدافع (حوالى ألف مدفع) نيرانها لتنصبّ على المواقع الإسرائيلية في الجولان. وتمكّنت القوات السورية من إختراق خط الدفاع الإسرائيلي إلى عمق نحو ٢٠ كلم داخل الهضبة، حتى أصبحت على مشارف بحيرة طبرية.[٣٦]

وفي هذه الأثناء صدر قرار مجلس الأمن ٣٣٨ في ٢٢ تشرين الأوّل ١٩٧٣ بوقف إطلاق النار. وقد فوجئت سورية بقبول مصر القرار، فاضطرّت إلى وقف خطة الهجوم المضاد الستراتيجي والقبول بوقف إطلاق النار.

لقد تميّزت الستراتيجية الشاملة العربية في حرب ١٩٧٣، باتساع أفقها، وتنوّع مجالاتها، وقدراتها على ممارسة الضغوط والشدّ والإرخاء بقدر ما يتطلّبه الموقف، وبالقدر الذي تستطيعه في إطار العوامل والإعتبارات والضغوط الإقليمية والدولية، وبذلك اشتركت أسلحة غير عسكرية في حرب ١٩٧٣، كان سلاح النفط أبرزها وأشدّها أثراً وأقواها تأثيراً، إذ أقرّ وزراء النفط فوراً بنسبة شهرية متكرّرة لا تقل عن ٥ بالمئة وذلك حتى يتم جلاء القوات الإسرائيلية جلاءً كاملاً عن جميع الأراضي العربية المحتلّة في حرب ١٩٦٧، وبعد وقف إطلاق النار في ٢٢ تشرين الأوّل، عاد وزراء النفط إلى الإجتماع في ٤ تشرين الثاني وقرّروا الإستمرار في الحظر الذي طبّقوه.

والأمر المهم في حرب ١٩٧٣، هو أن الولايات المتحدة هرعت إلى نجدة إسرائيل بعد أن قدّم سفير إسرائيل في واشنطن تقريراً إلى الحكومة الأميركية في ١٢ تشرين الأوّل ١٩٧٣، جاء فيه «أن مستقبل دولة إسرائيل في خطر»[٣٧]. فأمر الرئيس نيكسون في اليوم التالي بإقامة جسر جوّي لتزويد إسرائيل بكلّ ما طلبته «حتى لو أدى ذلك إلى تفريغ المستودعات من الإحتياطات الأميركية المعدّة للحرب». وقد قوّم رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال أليعازر دور هذا الجسر بقوله: «لو لم تصل إلينا الأسلحة الأميركية حتى يوم ١٣ تشرين الأوّل، لكان المعنى الوحيد لذلك أن الكارثة الكبرى قد وقعت لأننا كنا قد خسرنا تماماً المخزون الستراتيجي من السلاح. وكان ذلك معناه ان باستطاعة مصر وسورية أن تصلا إلى أبعد ما يمكن أن يتصوّره أي إسرائيلي»[٣٨].

الخلاصة

لقد حقّقت المفاجأة العربية في حرب ١٩٧٣ النتائج التالية:

١ ـ إرباك القيادات العسكرية الإسرائيلية في جميع المستويات، ومنعها من العمل المباشر أو ردّ الفعل السريع.

٢ ـ تأخير العدو في تعبئة قواته الإحتياطية وحشدها لمواجهة الهجوم العربي.

٣ ـ تنفيذ المرحلة الأولى الصعبة من الهجوم، وهي عبور قناة السويس وإقتحام خط الدفاع الإسرائيلي في الجولان، وتدمير التحصينات الدفاعية المعادية.[٣٩]

وفي مقابل الخطة العربية التي كانت تقوم على مبدأ المفاجأة وعامل الخداع والتمويه، لم يغب عن بال القيادة العسكرية الإسرائيلية قط إحتمال قيام مصر وسورية

بالهجوم على القوات الإسرائيلية في سيناء والجولان. وقد خطّطت القيادة الإسرائيلية للدفاع وصدّ الهجوم، وأجرت تدريبات على ذلك.[٤٠]

ولا ريب في ان المفاجأة التي حققتها القوات العربية في حرب ١٩٧٣، وهي مفاجأة ستراتيجية وعملياتية وتكتيكية في آن واحد، لم تكن غاية بحدّ ذاتها، بقدر ما كانت وسيلة لتحقيق أهداف عدة، نفسانية وستراتيجية وعملياتية. وقد قصدت المفاجأة إلى:

أ ـ إستثمار فترة عدم وجود قوة ضاربة إسرائيلية، وهي فترة جدّ قصيرة، بسبب أن القوات الإحتياطية الإسرائيلية لن تكون معبأة ساعة بدء الهجوم.

ب ـ تعطيل الستراتيجية الإسرائيلية الثابتة بشأن القتال على خطوط داخلية.

ج ـ إضعاف القوة الإسرائيلية، برّاً وجوّاً، بتقسيمها على جبهتين في آن واحد.

د ـ زيادة نسبة تفوق القوات العربية المهاجمة على القوات الإسرائيلية واستثمار هذه النسبة التفوقية إلى أقصى حد ممكن، وخصوصاً أنها ستنْقص إثر تعبئة القوات الإحتياطية الإسرائيلية وحشدها. وقد أدّت المفاجأة، وخصوصاً في المرحلة الأولى من الحرب، إلى تحقيق جميع هذه الأهداف العملياتية.

الحرب العربية ـ الإسرائيلية الخامسة (١٩٨٢) :

أدّت حرب ١٩٨٢ (إجتياح إسرائيل للبنان) إلى إحتلال حوالى نصف لبنان، طوال ثلاث سنوات، كان النضال اللبناني ضدّ قوات الإحتلال، في أثنائها، مستمراً، بأشكال متعدّدة، ووتائر مختلفة حتى هزمت وانسحبت في منتصف العام ١٩٨٥. وكانت إسرائيل تخترع الذرائع من أجل تسويغ هجومها على لبنان، للقضاء على المقاومة الفلسطينية وبنيتها التنظيمية والسياسية والعسكرية ومجتمعها الفلسطيني المقيم في لبنان وخصوصاً أنها كانت تنظر بعين الجدية والإهتمام إلى إتجاه القيادة الفلسطينية نحو «إنشاء قوة عسكرية تقليدية، بما في ذلك إقامة التحصينات الميدانية، وإنشاء نظام متطوّر للقيادة والإشراف، وتوفير مخزونات كبيرة من المدافع والدبابات ومعدات إطلاق الصواريخ».[٤١]

وقد بدأ الإعداد لحرب ١٩٨٢، إثر وقف إطلاق النار في ٢٤ تموز ١٩٨١، حين اعتبرت الحكومة الإسرائيلية ان اتفاق وقف إطلاق النار هذا شكّل هزيمة سياسية لإسرائيل، وجعل منظّمة التحرير «طرفاً معترفاً به في النزاع»[٤٢].

واتصف صيف ١٩٨٢، بأنه ظرف ملائم، لبنانياً وعربياً ودولياً، لحرب تشنّها إسرائيل ضدّ المنظّمة وخصوصاً بعد أن وقّعت إسرائيل إتفاقية التعاون الستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية (٣٠ تشرين الثاني ١٩٨١) وانشغل العرب بالحرب العراقية - الإيرانية، وكانت مصر قد خرجت من دائرة العمل العربي إثر اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. ولجأت إسرائيل إلى ذريعة حماية منطقة الجليل الأعلى من الصواريخ الفلسطينية، في حين أفادت مصادر الأمم المتحدة ان قواتها المتمركزة في جنوب لبنان لم تُسجّل أية حادثة تتعلّق بصواريخ أو مدفعية أطلقت ضدّ إسرائيل منذ وقف إطلاق النار في ٢٤ تموز ١٩٨١ حتى انطلاق الحرب في ٤ حزيران ١٩٨٢م وفي مقابل ذلك، أفادت المصادر نفسها، وللمدّة نفسها «أن إسرائيل خرقت المجال الجوّي اللبناني ٢١٢٥ مرّة، ومياه لبنان الإقليمية ٦٥٢ مرّة، كما جرت بعض حوادث الإنتهاك براً».(٤٣) وانتهزت إسرائيل حادثة محاولة إغتيال سفيرها في لندن في ٣ حزيران ١٩٨٢، من قبل أشخاص ينتمون إلى مجموعة منشقّة عن منظّمة التحرير الفلسطينية لتقرّر بدء الحرب.

ويُشير بعض المصادر(٤٤) إلى ان القوات السورية إنتشرت وتمركزت في لبنان بشكل يخدم هدفين هما: الفصل بين القوى اللبنانية المتنازعة، والتحصّن في مواجهة إحتمال قيام الجيش الإسرائيلي بمهاجمة دمشق عبر سهل البقاع.

وليس من الحكمة أن ننظر في حرب ١٩٨٢، دون أن نضعها في إطارها الستراتيجي الشامل، وهو ما أُطلق عليه في إسرائيل «ستراتيجية إسرائيل في الثمانينات» التي أوردها وزير الدفاع في تقريره والتي قوامها «مواجهة المواجهة العربية» وذلك بقهر الإرادة العربية، سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً، والتوسّع في الأرض العربية، والقضاء على الحركة الوطنية اللبنانية، والسيطرة على المنطقة العربية، وتصفية النفوذ السوفياتي فيها، وجعلها خالصة للهيمنة الأميركية - الإسرائيلية.(٤٥)

وقد كانت أهداف إسرائيل من إجتياحها للبنان ما يلي:(٤٦)

١ - إخراج القوات الفلسطينية من لبنان.

٢ - إجتثاث الوجود الفلسطيني من لبنان بوساطة المذابح والإرهاب.

٣ - إبعاد الخطر عن الحدود ٤٠ - ٤٥ كلم.

٤ - الحصول على عمق ستراتيجي في لبنان مماثل لذلك العمق الذي حصلت عليه بعد معاهدة السلام مع مصر (١٩٧٩)، بل يفوقه أهمية.

٥ ـ عبّرت إسرائيل، في حربها في لبنان، عن غرض ستراتيجي جديد، لم تشهده الستراتيجيات الإسرائيلية في الحروب السابقة، فقد أعطت إسرائيل نفسها حق الدفاع عن أية أقلية قومية، أو دينية في المنطقة، وحق منع السيطرة العربية على هذه الأقلية.(٤٧)

لقد اعتمدت ستراتيجية إسرائيل في حرب ١٩٨٢ على مبدأ الحرب الصاعقة، سعياً وراء إحداث إنهيار ستراتيجي وحسم سريع وخاطف، وقد توافر لها معظم العوامل والعناصر اللازمة لتكون حربها حرباً خاطفة، فقد كانت تملك أسلحة حديثة متطوّرة، هي أحدث ما في الترسانة الأميركية، وبذلك توافرت لها قوة الصدمة وغزارة النار، كما إستطاعت أن تعمل في مسرح الحرب بحركة سريعة ومناورة مرنة، واندفعت في الإقتحام والخرق، ذلك أنها لم تكن تخشى تدفق قوات عربية كثيفة إلى مسرح الحرب، وإنما بقيت تواجه القوات التي كانت موجودة في المسرح قبل بدء الحرب، وكانت القيادة الإسرائيلية قدرت ٧٢ ساعة لإنجاز الحرب، ولكنها طالت واستمرّت ٧٩ يوماً، ثم إتخذت أشكالاً أخرى حتى إنتهت بعد سنوات ثلاث، بانسحاب القوات الإسرائيلية.(٤٨) وجرت معارك حرب ١٩٨٢ جميعها في مسرح حرب واحد، محصور في منطقة جغرافية محدودة، هي النصف الجنوبي من لبنان. وقد بدا طريق بيروت ـ دمشق هو الحد الشمالي لتلك المنطقة، وفي الوقت نفسه، لم تكن إسرائيل تخشى أن تُفتح النار عليها من أي مسرح عمليات آخر، أو من أية جهة أخرى، ولهذا خصصت معظم قواتها المسلّحة للحرب.

ولم تبدأ إسرائيل غزوها لبنان إلا بعد أن طوّرت علاقتها بالولايات المتحدة تطويراً ستراتيجياً هاماً، تمثّل فيما يُسمّى «مذكّرة التفاهم» التي وقّعها وزير الدفاع الأميركي والإسرائيلي في واشنطن في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨١، وهي مذكّرة وضعت «الأسس لتحالف عسكري ستراتيجي بين الدولتين».(٤٩)

الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠) :

في الحرب العراقية ـ الإيرانية إستخدمت إيران تكتيكاً خاصاً في إدارة المعارك يُلائم وضعها ويعتمد على الكثافة البشرية والأسلحة الخفيفة، إضافة إلى تكتيك «التطويق قصير المدى» والانتصارات الجزئية التي تحوّلت إلى عمليات استنزاف قاتلة لكي تتجنّب الدخول في معارك غير متكافئة مع القوات العراقية التي كانت، بشكل

مستمر، تتمتع بالتفوّق الجوي وفي سلاح الدروع والمدفعية، وقد إستمرّ هذا الأسلوب طيلة فترة ثماني سنوات مما يفسّر عدم تحقيق أي هدف ستراتيجي يُساعد في إنهاء الحرب.

وقد كان تخطيط القيادة العسكرية العراقية للحرب متكاملاً مع عمل سياسي يضم جهات عديدة، منها قوى المعارضة في داخل وخارج إيران والقوى ذات المصلحة في إسقاط النظام الجديد/ القوى الغربية/ إضافة إلى بعض دول المنطقة التي كانت خائفة من المد الإسلامي.

وقد حدّدت القيادة العراقية الفترة اللازمة للوصول إلى أهدافها التعبوية والستراتيجية بمدة لا تزيد عن ثمانية أسابيع كحد أقصى، وعلى هذا الأساس جرى الإعداد للحرب، واعتبرت هذه الفترة مقياساً لكلّ أعمال التخزين مع حساب إحتياطي كبير كما جرت العادة في كلّ الحسابات العسكرية. وقد شملت الأعمال التي مهّدت بها القيادة العراقية دخولها الحرب ما يلي:(٥٠)

أ ـ تخزين السلاح والعتاد بكميات كبيرة جداً، بحيث امتلأت مخازن العتاد مما اضطرّ القيادة إلى إنشاء مئات المخازن الجديدة على عجل ومن ثم اضطرّت إلى خزنها في العراء رغم المحاذير الأمنية.

ب ـ تخزين المواد الضرورية التي تخدم المجهود الحربي سواء على مستوى المواد الإحتياطية أو المواد الغذائية.

ج ـ الإعداد النفسي والعملي للقوات المسلّحة بكلّ قطاعاتها، وهذا يشمل تفاصيل متنوّعة منها، على سبيل المثال، التدريب المكثّف وإعادة التوزيع الستراتيجي للقوات ونقل عدد كبير من الضباط من مناصبهم في الوحدات المقاتلة إلى وحدات ثانوية الأهمية والإعتماد على الضباط الموالين للنظام في قيادة هذه الوحدات، وإخراج عدد كبير من الضباط من الجيش والقوة الجويّة والبرامج المكثّفة التي قامت بها دائرة التوجيه السياسي والتي تستهدف إعداد الجندي لتقبل فكرة الحرب كحل وحيد للمشكلات المستعصية مع إيران والتركيز على التقليل من أهمية الأطروحة الدينية التي ينادي بها النظام الجديد في إيران، وكذلك التركيز على تاريخ الحضارات العراقية القديمة كالبابلية والسومرية كبديل عن الحديث عن تاريخ العراق الإسلامي.

د ـ الإعداد السياسي، وهذا يشمل جوانب معروفة وأخرى لا زالت خفية ومنها تحسين العلاقة وزيادة الإرتباط مع الدول العربية التي تشارك النظام العراقي رغبته في التخلّص من النظام الجديد في إيران.

هـ ـ إقامة التحالفات السرية مع بعض الدول الكبرى وأخذ الضمانات بالمساندة. وقد شهدنا الوفود السرية قبيل الحرب وبعدها لعقد الصفقات والتحالفات.

أسباب الإنكسارات الإيرانية: هذه هي الأسباب وراء الإنكسارات الإيرانية وجعل الإيرانيين يرضخون لقرار الأمم المتحدة ٥٩٨ الذي طالما رفضوه:(٥١)

١ ـ لا شك ان القيادة العراقية كانت في السنوات الأخيرة من الحرب تعدّ قواتها للحرب إعداداً جيداً، وقد ساعدها في ذلك عوامل عديدة أهمّها سيل المساعدات المالية التي كانت تقدّمها مختلف الجهات التي لا ترى في مصلحتها إنتصار إيران في الحرب، هذا بالإضافة إلى فتح مختلف مصادر التسليح الغربية والشرقية وبأحدث المواصفات وبالكميات التي يحتاجها كما ان هذه الجهات نفسها زادت من ضغوطها السياسية والإقتصادية وشدّدت من حصارها على إيران. وبما ان الجيش العراقي لديه قابلية هائلة في إعادة التنظيم واستيعاب الأسلحة فقد ساعد ذلك في سرعة إعداده بشكل جيد.

٢ ـ أما الضغوط العسكرية التي مورست على إيران فقد تمثّلت بالحصار البحري الذي منع تصدير النفط تماماً وأفقد القيادة الإيرانية القدرة على التحرّك وسبّب إرتفاعاً في الأسعار في الداخل مما خلق تململاً إنعكس على سيل المتطوّعين للجبهات، وقد كان ذلك واضحاً خلال الأشهر الأخيرة، كما ان الأسطول الأميركي بدأ بتحرّشات واستفزازات مستمرّة تجاه القوات البحرية الإيرانية، وقد إنعكس هذا التصعيد في ضرب الحقول النفطية والمنصات المقامة في المياه الإقليمية، وكذلك إسقاط طائرة «إيرباص» إيرانية في عرض البحر وهي تحمل المئات من الركاب، يُرافق ذلك نشاط إعلامي ضد إيران على مستوى عالمي واختلاق الفضائح، وقد بدا واضحاً ان الغرب كان يريد لهذه الحرب أن تنتهي بسقوط النظام الإسلامي في إيران.

٣ ـ جاء ذلك كلّه مترافقاً مع موجة من القصف الجوي وبالصواريخ على المدن الإيرانية مما شلّ الحياة العامة وساعد الفئات المناوئة للحكم الإسلامي على التحرّك وإعادة تنظيم صفوفها والقيام بأعمال التخريب.

٤ ـ في تلك الفترة، كانت مدينة طهران العاصمة وعدّة مدن أخرى تبدو خالية من البشر، ولنا أن نتصوّر مقدار الضغط النفسي والإقتصادي الذي نتج عن هجرة ثمانية ملايين من البشر من العاصمة نحو الشمال الذي لم ينجُ أيضاً من القصف وإن كان بشكل أقل تأثيراً.

٥ ـ لقد كانت القيادة العسكرية الإيرانية في ورطة كبيرة فهي تنقصها الخبرة الكافية للحد الأدنى من وسائل الدفاع، وزاد الطين بلّة تورّطها في عمليات حلبجة التي لا طائل من ورائها ونقص الموارد البشرية التي كانت تتوجّه إلى الجبهات والتي كانت هذه الجبهات بحاجة إليها رغم النداءات المتكرّرة التي كان القادة السياسيون والعسكريون يصدرونها بهذا الشأن. وبما ان وفرة الموارد البشرية في إيران كانت إحدى مصادر القوة التي يتمتع بها الإيرانيون فقد فقدوا بذلك آخر مصادرهم.

٦ ـ بناء على معلومات أفضى بها العديد من الإيرانيين، كان يبدو ان التقارير التي تصل إلى القيادة السياسية العليا مشوّشة أو غير دقيقة عن الوضع الحقيقي للجبهات. وهذه المعلومات المشوشة ستؤثّر بالتأكيد على إتخاذ القرار الصائب باعتبار أنه لا يمكن إجراء أي تقدير للموقف بشكل دقيق بدون معلومات صحيحة.

٧ ـ لقد كان لهذه الضغوط على كافة الجبهات تأثيرها الواضح على الجبهة الداخلية التي كانت مصدر القوة التي تتمتع بها السلطة الجديدة في إيران، إذ ان فئات كبيرة من أبناء الشعب الإيراني بدأت تفقد حماسها الديني الذي كان الدافع المحرّك لاستمرار الصمود في الحرب.

حسابات الربح والخسارة: لا شك ان الأشهر الأخيرة من الحرب شهدت تدهوراً سريعاً في إيران على كلّ المستويات، وخاصة على المستوى الإقتصادي حيث تعرّضت البلاد لحصار كامل، ولم تعد تستطيع تصدير نفطها. وعلى الصعيد العسكري، بدأت القوات العراقية تحقق انتصارات جدية منذ بدأت معركة تحرير الفاو، فبدأت الروح المعنوية في إيران بالهبوط، وكانت المدن الرئيسة، كطهران وقم، خالية تقريباً من السكان بفعل الصواريخ التي تتساقط بغزارة، إضافة إلى القصف الجوي المستمر، خاصة بعد وصول طائرات ميغ ـ ٢٥ وميغ ـ ٢٩ وطائرات محسّنة من نوع ميراج أف ١، إضافة إلى أحدث المقاتلات القاصفة من طراز سوخوي، بالإضافة أيضاً إلى التدخّل الأميركي

الخفي في الحرب. لذلك فضلت إيران أن تعلن قرارها بالقبول بالقرار ٥٩٨ والذي يعتبر نهاية لهذه المأساة الدامية التي لا يستطيع أحد أن يصف ما عانى فيها الشعبان والتي لم تُعلن خسائرها الفعلية من كلا الجانبين إلا بعد زمن طويل.

أما بالنسبة إلى الخسائر العسكرية، فإن هناك مبالغات من كلا الطرفين في تقديرها، ولكن التقديرات تُشير إلى ان خسائر الإيرانيين في العنصر البشري كانت أكبر بنسبة ٢٠ ـ ٣٠٪ من خسائر العراق. أما في الأسلحة والمعدات، فإن خسائر العراق كانت أكبر بنسبة ٥٠٪ من خسائر إيران. أما بالنسبة إلى الروح المعنوية والإيمان بالمعركة فإن عدد الأسرى العراقيين في إيران يقدّر بـ ٧٥ ـ ٨٠ ألفاً، أما عدد الأسرى الإيرانيين في العراق فلا يزيدون عن ٣٠ ألف أسير.[٥٢]

حرب «عاصفة الصحراء» لتحرير الكويت : (١٩٩١) :

في الثاني من آب ١٩٩٠، إجتاحت القوات العراقية الكويت. وبرّر العراق هذا الغزو بدوافع تاريخية وحدودية واقتصادية ومالية. ورغم صدور العديد من القرارات الدولية التي طالبت العراق بالإنسحاب، فإن نظامه رفض الإستجابة لأي نداء، مما دفع المجتمع الدولي إلى الموافقة على قرار تحرير الكويت بالقوة. وبدأت الحرب الجوية ضدّ العراق في فجر يوم ١٧ كانون الثاني من العام ١٩٩٠، في أضخم معارك جويّة شهدها العصر الحديث. وإستجابت الولايات المتحدة وبريطانيا وتسع دول أخرى بشكل سريع لنداء المساعدة، الذي وجّه إليها لمواجهة القوات العراقية التي احتلّت الكويت واحتمال تقدّمها للإعتداء على العربية السعودية. وكانت هذه الإستجابة بمثابة أضخم عرض للقوة الجويّة في التاريخ، فقد اجتمعت ٢٨٠٠ طائرة مقاتلة من أحدث الأنواع بينها ١٣٧٦ طائرة أميركية، تُضاف إلى ذلك مئات من طائرات النقل والخدمات والطائرات القاذفة.[٥٣]

وقد وصلت إلى العربية السعودية ٣٢٣ طائرة في تشكيلات قتالية يوم السابع من آب ١٩٩٠، ثم إرتفع عددها إلى ٥٠١ طائرة يوم ١٢ آب وإلى ١٢٢٠ طائرة يوم ١١ أيلول ووصل عددها عند اندلاع العمليات العسكرية يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٩١ إلى ٢٤٣٠ طائرة ثم ارتفع إلى ٢٧٩٠ طائرة ليصل إلى ٢٨٠٠ طائرة يوم ٢٤ شباط.[٥٤]

ولا شك في ان نشر القوات الجوية الأميركية وفقاً للمصطلح الجغرافي ولطول المسافة التي قطعتها منذ انتقالها من الولايات المتحدة أو من أوروبا إلى غرب آسيا،

يُعتبر أضخم عملية من نوعها في التاريخ، فقد أحضرت الولايات المتحدة ٣٦٪ من إجمالي قواتها الجوية، وما نسبته ١٠,٤٪ من أجنحة تشكيلات طائراتها التكتيكية، كما نفذ الجسر الجوي بين الولايات المتحدة وغرب آسيا (منطقة الخليج) ١٢ سرباً من طائرات الشحن العملاقة سي - ٥ و٧ تشكيلات من طائرات سي - ١٤١. وانضمت إلى هذه الطائرات سلاح الجو السعودي والطائرات الكويتية التي إستطاعت الخروج من الكويت.(٥٥)

وقد حقّقت الهجمات الجوية والضربات الصاروخية والأسلحة الدقيقة التوجيه، بالإضافة إلى القصف المدفعي، نتائج كبيرة وخسائر فادحة أهمها ضرب معظم المراكز الستراتيجية العسكرية الرئيسة الهامة في العراق، مما جعل الدفاع والسلاح الجويين العراقيين غير فعالين، كما تم نسف معظم المرافق النووية والكيماوية التي تنتج هذه الأسلحة وتدمير القدرات العراقية على إنتاج الأسلحة البيولوجية، إضافة إلى ضرب الطرق الرئيسة ونسف الكباري وتدمير الجسور لقطع الإمدادات والتموين عن طريق القوات العراقية المتمركزة بالكويت، من أسلحة وذخائر ومعدات وأجهزة وقطع غيار ووقود وأغذية ومياه، مما جعلها غير قادرة على القتال أو الإستمرار في المعركة، وضرب قوات الحرس الجمهوري التي كانت تعدّ العمود الفقري للجيش العراقي، وإلحاق أضرار بالغة بمعداتها ومدرّعاتها وأسلحتها ومدفعيتها.

رهانات العراق الخاسرة: راهنت القيادة العراقية على عوامل عدّة أهمّها:

- إستمالة إيران وكسبها إلى جانبها في اللحظة الأخيرة عبر إطلاق الشعارات التي كانت ترفعها طهران من قبل، وخاصة ما يتعلّق منها بالموقف من أميركا بشكل خاص والغرب بشكل عام.
- راهنت بغداد على إحداث ردة فعل واسعة من جانب الشارع العربي الذي اعتاد الوقوف إلى جانب أية دولة عربية تتصدّى لأميركا.
- راهنت القيادة العراقية على جر «إسرائيل» للحرب بهدف قلب المعادلات وإحداث شرخ في التحالف الدولي وإرباك دول عربية شاركت في هذا التحالف.
- راهنت القيادة العراقية على موقف الاتحاد السوفياتي قبل إنهياره.

ومنذ البداية، رأت الإدارة الأميركية في غزو العراق للكويت وكذلك في حرب تحرير الكويت فرصة لتأكيد دورها السياسي والعسكري العالمي المتعاظم في الوقت الذي كان

فيه الوزن الدولي للاتحاد السوفياتي كقوة عظمى منافسة آخذاً في التلاشي، واستغلّت الإدارة الأميركية الفرصة التي تحدّث عنها الرئيس الأميركي بوش في خطابه، ووصفها بأنها تاريخية، بدهاء كبير لتكريس هذا الدور، ولبرهنة ان الولايات المتحدة صارت القوة الحقيقية الوحيدة في العالم.

لقد تغلّب بوش على تناقضات ضخمة، وأقنع معظم الدول العربية في الإنضمام للتحالف الدولي ضدّ صدام رغم التوقعات بأن هذا التحالف لن يستمرّ طويلاً: وعندما شنّ التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، الحرب التي إنتهت بإخراج القوات العراقية من الكويت، إمتدح قادة الغرب الحرب باعتبارها نموذجاً لنظام الرئيس بوش الدولي الجديد والذي لن تستطيع معه أية قوة «معتدية» الإفلات بلا عقاب. والغرب الذي نجا من دفع «الفاتورة البشرية» للحرب تحمّل وزر مقتل عشرات الآلاف وتهجير ما بين أربعة وخمسة ملايين من العراقيين، كما أنه لم يدفع أيضاً «الفاتورة المالية» التي قدّرت بما يتراوح بين ٧٠ و٨٠ مليار دولار لأن دول الخليج العربية أعادت حشو محفظة النقود الأميركية في حين دفعت دول العالم الثالث ثمناً باهظاً بسبب ارتفاع أسعار النفط، كما خسرت عائدات عمالها المهاجرين إلى الكويت والعراق.

وسياسياً، جلبت الحرب تغييراً غير مشكوك فيه، فهي أعطت واشنطن النفوذ والحافز لإحضار الدول العربية وإسرائيل إلى مائدة مفاوضات السلام بعد عقود من الصراع، وهذه المفاوضات التي بدأت في مدريد في تشرين الأول ١٩٩١ لم تثمر نهائياً حتى الآن غير أنها ما زالت مستمرّة، لأن أياً من أطرافها لا يستطيع دفع ثمن تحدي الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة المتبقية في العالم بالإنسحاب من المفاوضات.

لكن، وفي منطقة الخليج، فان ما يثير الدهشة هو أن القليل القليل قد تغيّر والفشل الأكثر وضوحاً للحلفاء، وفق ما يرى المحلّلون، كان في العراق ذاته حيث ما يزال صدام حسين الذي أثار الأزمة من أوّلها إلى آخرها بغزو الكويت، يجلس بثبات على كرسي الحكم رغم الدمار الواسع الذي لحق ببنية العراق التحتية بفعل قصف الحلفاء.

وبوش، الذي حرص على عدم إستعداء إيران أو إزعاج بعض الأصدقاء العرب، قرر وقف الحرب بعد طرد القوات العراقية من الكويت بدلاً من متابعتها إلى بغداد. وفي خطاب تعرض لإنتقادات شديدة وواسعة، حثّ الرئيس الأميركي المعارضة العراقية لأخذ زمام المبادرةوإسقاط صدام، لكنه لم يقدّم للمعارضة أي دعم ملموس، وكانت

حجته هي «عدم التدخل في الشؤون الداخلية». وبعدها تحرّك «الشمال الكردي» و«الجنوب الشيعي»، غير ان القوات المتبقية لصدام سحقت الحركتين وسيطرت مجدداً على الموقف، بينما كانت الولايات المتحدة ومعها دول الغرب تلعب فقط دور المتفرّج على الأحداث.

والآن، فإن الوضع دخل في طريق مسدود، فالعراق حُيِّد عسكرياً من وجهة نظر أميركا، ولم يعد يشكّل تهديداً للجيران، والسلاح الوحيد لدى الغرب ضد صدام هو المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة والتي أصابت الشعب العراقي لا النخبة الحاكمة في بغداد.

المراجع

١ ـ الموسوعة العسكرية، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، طبعة ١٩٨١، الجزء الأوّل، بيروت، ص ٦٠٢.
٢ ـ المصدر السابق، ص ٦٠٢.
٣ ـ المصدر السابق، ص ٦٠٤.
٤ ـ المصدر السابق، ص ٦٠٥.
٥ ـ أينغدال وليام، «**قرن من الحرب**»، الولايات المتحدة الأميركية، ١٩٩٤.
٦ ـ الموسوعة العسكرية، مصدر سابق، ص ٦١٨.
٧ ـ المصدر السابق.
٨ ـ «الحياة» الدولية، لندن، ٤ كانون الأوّل ١٩٩٩، ص ٩، والموسوعة العسكرية.
٩ ـ الموسوعة العسكرية، مصدر سابق، ص ٦٣٢.
١٠ ـ الموسوعة العسكرية.
١١ ـ المصدر السابق، ص ٦٣٣.
١٢ ـ تقرير جيمس برادي والجامعة الأميركية نُشر في كانون الأوّل ١٩٤٥.
١٣ ـ المصدر السابق.
١٤ ـ الموسوعة العسكرية، مصدر سابق، ص ٦٥٠.
١٥ ـ د. الخالدي وليد، «**الصهيونية في مئة عام**»، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧.
١٦ ـ الموسوعة الفلسطينية، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ٦٥١.
١٧ ـ الموسوعة الفلسطينية، المجلّد الثاني، دمشق، ١٩٨٤، ص ٦٥٠.
١٨ ـ المصدر السابق، ص ١٥٠.
١٩ ـ المصدر السابق، ص ١٥٠.
٢٠ ـ المصدر السابق.
٢١ ـ المصدر السابق، ص ١٦٢.
٢٢ ـ حوراني فيصل، «**عبد الناصر وقضية فلسطين**»، نيقوسيا، شرق برس، ١٩٨٧، ص ١٩.
٢٣ ـ د. الكيلاني هيثم، «**الستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص ٢٣٠.
٢٤ ـ د. الكيلاني هيثم، مصدر سابق نقلاً عن مركز الدراسات السياسية والستراتيجية بالأهرام، ص ٢٥١.
٢٥ ـ حسن البدري، «مَنْ أشعل الحرب الثالثة في يونيو ١٩٦٧؟» «السياسة الدولية، السنة ١٤، العدد ٥٣ (تموز ١٩٧٨)، ص ١٤٨.
٢٦ ـ د. الكيلاني هيثم، مصدر سابق، ص ٢٣٢.
٢٧ ـ د. الكيلاني هيثم، مصدر سابق، ص ٣١٢.
٢٨ ـ د. الكيلاني هيثم، مصدر سابق، ص ٣١٤.
٢٩ ـ LEVITE Ariel, "Israel's Offensive Military Doctrine" IDF Journal (Winter 1989).

٣٠ ـ د. الكيلاني، مصدر سابق، ص ٣١٣ و٣١٤ و٣١٥.
٣١ ـ الجمسي محمد عبد الغني، «مذكرات»، مجلّة «كلّ العرب»، باريس من ٧ آب ١٩٨٩ ـ ٥ آذار ١٩٩٠، عدد (٢ تشرين الأوّل ١٩٨٩).
٣٢ ـ الموسوعة العسكرية، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، طبعة ١٩٨١، بيروت، الجزء الأوّل، ص ٥٢١ و٥٢٢.
٣٣ ـ د. الكيلاني، مصدر سابق، ص ٣٥١.
٣٤ ـ دوبوي تريفور ن.، «**الحروب العربية. الإسرائيلية ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤**»، ترجمة جبرائيل بيطار، دمشق، مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١، ص ٥٢٧ ـ ٧٠٤.
٣٥ ـ د. الكيلاني، مصدر سابق، من ص ٣٦٣ ـ ٣٦٦.
٣٦ ـ المصدر السابق.
٣٧ ـ دوبوي، «**الحروب العربية. الإسرائيلية**»، مصدر سابق، ص ٧٠٩.
٣٨ ـ المصدر السابق.
٣٩ ـ د. الكيلاني، مصدر سابق، ص ٤٢٥.
٤٠ ـ د. الكيلاني، مصدر سابق، ص ٤٢٥.
٤١ ـ جامعة تل أبيب، مركز الدراسات الستراتيجية، «**التوازن العسكري في الشرق الأوسط**»، ترجمة نبيه الجزائري، (عمان: دار الجليل، ١٩٨٤) ص ١٦.
٤٢ ـ المصدر السابق، نقلاً عن دافار، ١٩٨٢/١/٢١.
٤٣ ـ إسبينوزا وليم وجنكة ولسن، «**دفاع أم عدوان**»، سلسلة أوراق مؤسّسة الدراسات الفلسطينية ـ ٢٢ (نيقوسيا، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية. ١٩٨٣).
٤٤ ـ مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان، حزيران ـ كانون الأوّل ١٩٨٢، (نيقوسيا: المؤسّسة، ١٩٨٥) ص ١١ (ملف محدود التوزيع).
٤٥ ـ د. الكيلاني، مصدر سابق، ص ٤٩٨ و٤٩٩.
٤٦ ـ د. الكيلاني، مصدر سابق، ص ٤٩٨ و٤٩٩.
٤٧ ـ دافار ١٩٨١/٤/١٤.
٤٨ ـ مجلّة «الأرض»، دمشق، ١٩٨٢/٩/٧، ص ١٠.
٤٩ ـ من تصريحات رئيس الوزراء مناحيم بيغن، معاريف ١٩٨١/٩/١٠.
٥٠ ـ العميد البوسعيد نزار، «**الحرب العراقية الإيرانية**»، بيروت، ١٩٩٤ ص ٩، ١٠، ١١، ١٢.
٥١ ـ المصدر السابق.
٥٢ ـ العميد البوسعيد نزار، مصدر سابق، ص ١٣٦ و١٣٧.
٥٣ ـ القاسمي خالد بن محمد، «**الستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج**»، مؤسّسة دار الكتاب الحديث (بيروت) ودار الثقافة العربية (الشارقة)، ١٩٩٢، ص ٥.
٥٤ ـ المصدر السابق.
٥٥ ـ المصدر السابق، ص ٦.

شرف. تضحية. وفاء

Specially formulated for younger skin.

Why NIVEA Soft?
The demand for an all-purpose, water-in-oil, intensive cream is well catered for by NIVEA Creme.

But there is a growing trend and an increasing demand, particularly among younger consumers, for a lighter, more easily-absorbed product with valuable, caring ingredients.

And this is where NIVEA Soft comes in.

It meets this trend in every way:
- ***Young, attractive packaging***
- ***Special, caring ingredients including Jojoba Oil and Vitamin E***
- ***Easily spread***
- ***Quickly absorbed***

The real ambition

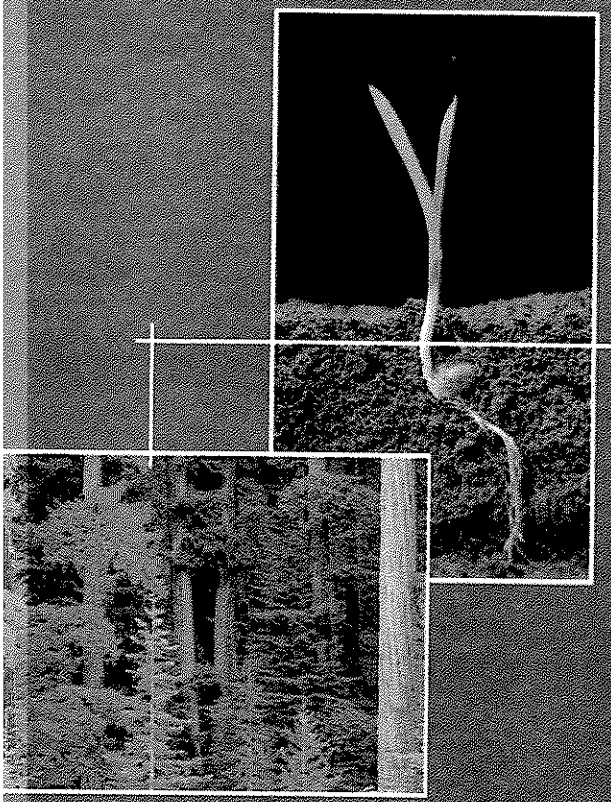

BEMO

BANQUE EUROPEENNE
POUR LE MOYEN-ORIENT SAL

RCB 17837
List Of BANKS N° 93
BSE N° 1111
Capital LBP 16.000.000.000

HEAD OFFICE & DOMESTIC BRANCHES

Ashrafieh
Sassine Sq, BEMO Bldg. Beirut, Lebanon
P.O.Box: 16-6353
Telex: 44881/2 BEMO LE
Tel.: (01) 200505/6/7 - 203375/84
Fax: (01) 330780/1
E-mail: bemosal@dm.net.lb
Swift: EUMOLBBE

Dora
Dora Hwy: Tachdjian Bldg.
"Banking Center"
Tel.: (01) 257771/2/3/4
Fax: (01) 257775

Hamra
Hamra Street-Estral Bldg., 3rd floor
Tel.: (01) 346004/5 - 347959

Jounieh
Jounieh Square - El Khazen Bldg., 1st Fl.
Tel.: (09) 638278-9 - 914363 - 915624

Chtaura
Beirut-Damascus highway
Shams Center, 1° floor
Tel.: (08) 544 725/6/7/8
Fax: (08) 544 729

OVERSEAS BRANCH
Cyprus
International Banking Unit
Doma court, 227 Makarios III Ave
P.O.Box: 56232 - 3305 Limassol
Tel.: (3575) 587640 - 583628
Fax: (3575) 588611
Telex 5575 BEMO CY
Swift: EUMOCY21

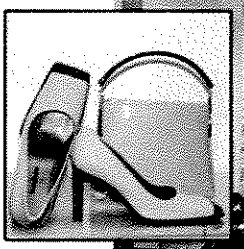

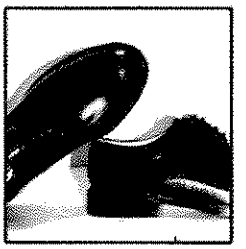

RED SHOE

BEIRUT

Hamra
Verdun
Mar-Elias
Bliss street
Ashrafieh
Jal-El Dib

RED SHOE

Saida
Tripoli
Chtaura
Jounieh
Jbeil
Zahleh
Zghorta

RED SHOE

RED SHOE. Traditional craftsmanship since 1953. Continuous alliance between style and comfort. Fine leather shoes and accessories for Men, Women and Children, to compliment all occasions.

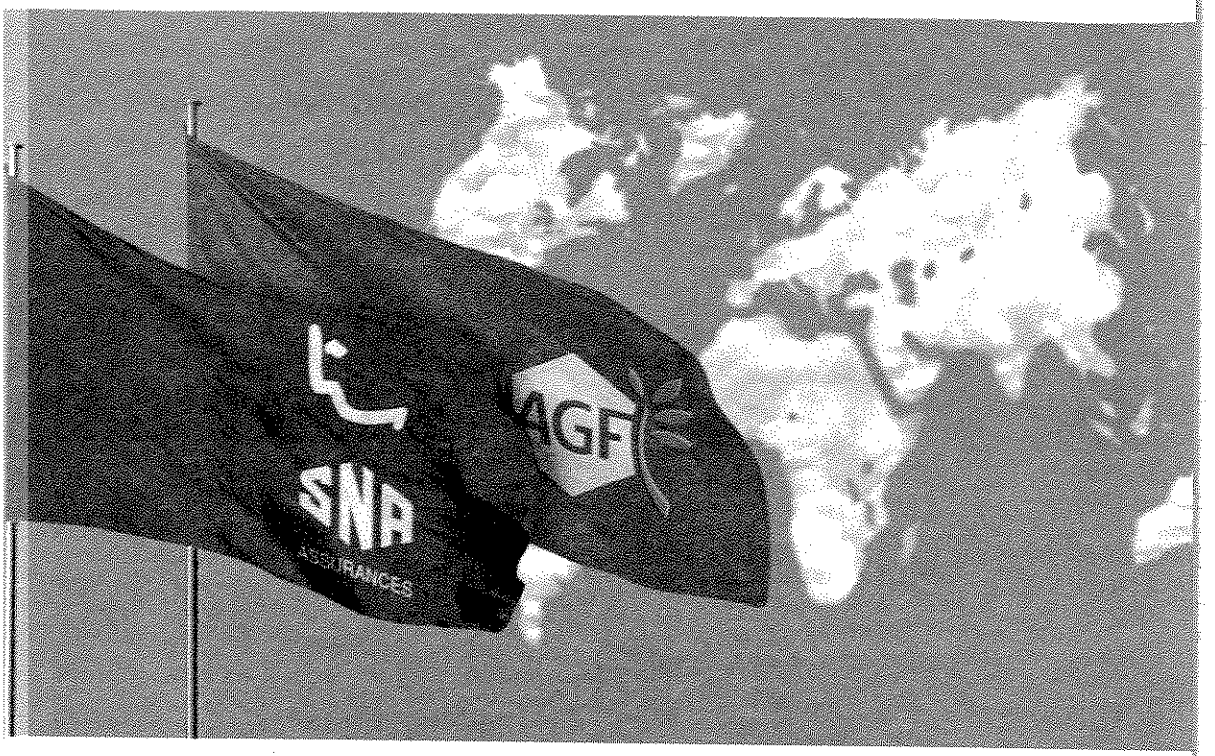

LA DOUBLE DIMENSION

SNA (Société Nationale d'Assurances) et AGF (Assurances Générales de France), deux leaders dans le monde des assurances au Liban et en France, consacrent l'alliance de l'expertise locale et de la solidité internationale. Vous pouvez en toute confiance compter sur le groupe SNA/AGF qui reste votre meilleur choix pour un partenaire national aux dimensions internationales.

Ensemble pour vous

SNA ASSURANCES AGF

él 05. 956600 Fax 05. 956624 E-mail sna@sna-assurances.com Imm. SNA, Hazmieh. B.P. 11-4805 & 16-6528 Beyrouth, Liban.

دار الفكر اللبناني

كتب ادبيـــــة
كتب جامعيـــة
كتب مدرسيـــة
كتب ادبية و علمية

كورنيش بشارة الخوري
هاتف: ٦٤٤٤١٦ - ٦٣١٠٠٢ - ٦٣١٧٦٠
فاكس: ٦٣٠٧٥٧ - ص.ب ٤٦٩٩ - بيروت

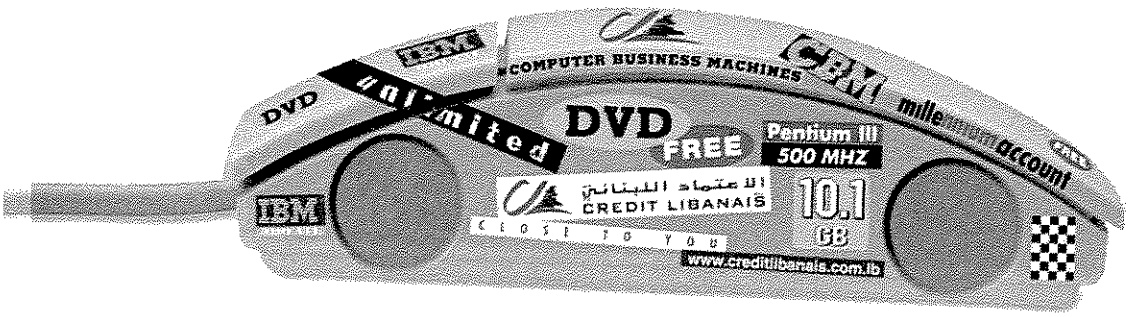

قرض أسهل لكومبيوتر أسرع!

قرض شراء كومبيوتر من الاعتماد اللبناني هو اليوم فرصتك للحصول على كومبيوتر سريع وعالي المواصفات IBM PC 300GL Pentium III 500Mhz 64MB RAM 10.1GB HDD, DVD بشروط سهلة ومريحة:

- تقسيط على ٢٣ شهراً مع تسديدات شهرية متساوية
- دفعة أولى توازي الدفعة الشهرية
- متوفّر لكل من بلغ سن الـ ١٨
- استخدام مجاني وغير محدود للإنترنت لدى فتح حساب millennium
- بطاقة انترنت ماستركارد مجانية لدى فتح حساب millennium

وميزات أخرى عديدة.

أسرع الآن وقدّم طلب قرض لدى أحد فروعنا أو اتصل على الرقم ٠١-٩٠٠١١١ لمزيد من المعلومات.

الاعتماد اللبناني
CREDIT LIBANAIS

دايما بقرب منك
www.creditlibanais.com.lb

The One Year Protection Cycle...

12 Months, 52 Weeks, 365 Days, 8.760 Hours, 525.600 Minutes, 31.536.000 Seconds..

Pole Position *Productions*

al-mashrek
insurance and reinsurance s.a.l

DBAYEH MAIN OFFICE Almabani-Murr Tower Tel: (04) 418418 Fax: 961 4 418578
ASHRAFIEH / HEAD OFFICE Tel: (01) 204666 Fax: 961 1 337625
• **BOURJ HAMMOUD** Tel: (01) 258223 / 268808 • **DEKWANEH** Tel: (01) 658595 / 687816 • **BATROUN** Tel: (06) 741436 / 6424
• **FERZOL** Tel: (08) 950569 • **JOUNIEH** Tel: (09) 917430 / 910338 • **MAZRAA** Tel: (01) 701720 • **MTAILEB** Tel: (04) 416437 / 40
SAIDA Tel: (07) 721672 • **TRIPOLI** Tel: (06) 629454 / 629072 • **ZAHLE** Tel: (08) 820030 • **JBEIL** Tel: (09) 541966 / 943340

Redland

READYMIX

Baabda

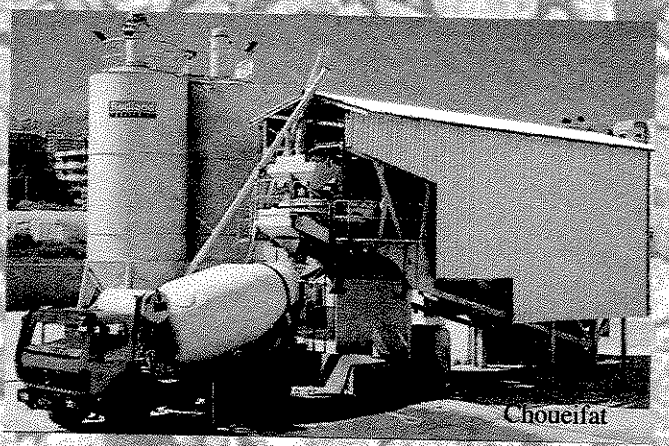

Choueifat

Reliable and rapid deliveries.
Economical placing costs.
Delivery to agreed programme.
Laboratory designed concrete mixes.
Assistance of experienced specialists.
No wastage.
Deliveries to suit your needs.

C.R. 56122, Capital LBP. 2,500,000,000 Fully Paid
Tel/Fax: (01) 484405 / 486012, (03) 747403
Sales: (03) 747403
Albert Hajje Building - Flat 5, 2nd floor, Mar Maroun Street,
Horsh Tabet, Beirut, Lebanon
E-mail: redland@dm.net.lb

الأنهار الدولية والنزاعات في الشرق الأوسط

د. عدنان السيد حسين(*)

يحتلّ التنازع على المياه العذبة حيّزاً مهمّاً في العلاقات الدولية نتيجة النمو السكّاني والحاجات الإقتصادية والإجتماعية، وأمام الخشية من اضطراب الأمن والسلم الدوليين في عالم يشهد متغيّرات متسارعة على مستوى النظام الدولي والعلاقات الإقليمية.

ويندرج الشرق الأوسط في هذا السياق خصوصاً وأنه مصنّف من المناطق الجافة في العالم. هذا فضلاً عن ارتباط جزء كبير من مياهه العذبة بالأنهار الدولية، النابعة من خارج الأراضي العربية (النيل، دجلة، الفرات...) مع ما يترتّب على ذلك من مسؤوليات مشتركة بين الدول المتجاورة إقليمياً. إضافة إلى ارتباط الصراع العربي ـ الإسرائيلي، قبل التسوية السلمية وبعدها، بمياه الأنهار المجاورة لفلسطين، وتالياً بالإستقرار العام في الشرق الأوسط.

تعالج هذه الدراسة محورين أساسيين هما:

أوّلاً، الأنهار الدولية واستخدام المياه في الأغراض غير الملاحية.

ثانياً، الأمن المائي العربي والخيارات الممكنة.

وتصل في خاتمتها إلى مجموعة ملاحظات وتوصيات مقترحة.

(*) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

أوّلاً : الأنهار الدولية واستخدام المياه في الأغراض غير الملاحية :

يمكن القول إنّ القانون الدولي العام ظلّ محدوداً في قواعده حيال الأنهار الدولية. ولعلّ السبب الرئيسي في هذا المعطى هو طغيان المصالح الوطنية والإقليمية على تنظيم الإفادة من مياه الأنهار الدولية، وصعوبة التوصّل إلى قواعد دولية عامة يمكن أن تطبّق في مجمل الحالات العالمية بسبب تضارب المصالح الوطنية وخصوصيتها المرتبطة بأوضاع جيوبوليتيكية واقتصادية.

بيد أنّ المجهودات الدولية المتواصلة، أفضت في العام ١٩٩٧ إلى وضع اتفاقية إطارية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، جديرة بالدراسة ربطاً بما سبقها من اتفاقات ومعاهدات ثنائية وإقليمية في هذا المجال.

١ ـ النهر الدولي:

النهر الدولي هو الذي يعبر أراضي دولتين، أو أكثر، أو هو نهر حدودي يشكّل حدّاً بين دولتين أو مجموعة دول. إنه على خلاف النهر الوطني الذي يقع من منبعه إلى مصبّه ومجمل روافده داخل المساحة الجغرافية للدولة المعروفة باسم «الإقليم».

من هذه الأنهار الدولية العابرة للدول: الراين والدانوب في أوروبا[1]، الكونغو والنيل في أفريقيا، دجلة والفرات والأردن في آسيا، الأمازون والباراغوي في أميركا... ومن الأنهار الدولية الحدودية: الراين على الحدود الألمانية ـ السويسرية وعلى جزء من الحدود الألمانية ـ الفرنسية، ونهر السنغال على الحدود الموريتانية ـ السنغالية...

هذه مجرّد نماذج عن الأنهار الدولية التي رتّبت على الدول المتشاطئة مسؤوليات تنظيم الإفادة من مياهها للأغراض الملاحية أو غير الملاحية كالريّ ومياه الشفة والإستخدام الصناعي... ولذلك سعى المجتمع الدولي، وما يزال، للتوصّل إلى إطار دولي يجنّب الدول المعنيّة مخاطر التنازع على المياه، وما أكثرها منذ التاريخ القديم وحتى عصرنا الراهن. بل يمكن القول ـ كما تشير التقارير الدولية ـ إنّ النزاعات المقبلة على المياه ستكون أدهى وأخطر من سابقاتها، وإن منطقة الشرق الأوسط بنوع خاص مرشحة لحدوث مثل هذه النزاعات، مع تفاقم مشكلات الإفادة من مياه نهري دجلة والفرات بين تركيا وكلٍّ من العراق وسوريا، ومياه نهر النيل بين الدول الأفريقية المتشاطئة، ومياه نهر الأردن وروافده بين إسرائيل وسوريا والأردن والمناطق

الفلسطينية... وكثيراً ما تشير التقارير الدولية إلى أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن المياه مع ما في هذا التوقع من اعتبارات أمنية على الصعيدين المحلي والإقليمي.

٢ ـ مجهودات دولية:

من مجهودات المجتمع الدولي في القرن العشرين لتنظيم علاقات الدول المتشاطئة كان مؤتمر فرساي (١٩١٩) الذي تحدّث عن عبور المراكب للأنهار الدولية الأوروبية بغير قيود، أي أنه مهّد لوضع قواعد الملاحة النهرية. ثم جاء مؤتمر برشلونة بعد سنتين (١٩٢١) ليصنّف الأنهار الدولية بأنها تلك الصالحة للملاحة[٢]، دون أن يضع قواعد لانتفاع الدول من مياه الأنهار الدولية في أغراض غير ملاحية ذات علاقة بالشأن الإقتصادي أو بالريّ ومياه الشرب.

على صعيد قاري آخر، جاء إعلان الدول الأميركية عام ١٩٣٣ المتعلّق بالإنتفاع من مياه الأنهار الدولية في القطاعات الزراعية والصناعية. كما برزت اتفاقات إقليمية بين عدد محصور من الدول، كالإتفاقية المصرية ـ السودانية في ١٩٢٩/٥/٤ لتنظيم الري في البلدين، وضرورة أخذ الموافقة المسبقة من السلطات المعنية عند القيام بمشروعات على نهر دولي يمكن أن تؤثّر في منسوب المياه المتدفّق الى الدولة الأخرى[٣].

أفضت هذه المجهودات الدولية وغيرها إلى اعتماد قاعدة عدم الإضرار بحقوق ومصالح الدول النهرية المتشاطئة، وقاعدة الإستخدام العادل لمياه النهر الدولي. وقد طغى العرف في هذا المضمار أكثر من القواعد المكتوبة والمعترف بها على الصعيد الدولي العام، فاستمرّت المجهودات الدولية توخّياً لمزيد من التنظيم القانوني ولتحقيق الشمولية في تطبيق القواعد المتعلّقة بالأنهار الدولية، مع الإشارة الى صعوبة مثل هذه المجهودات نظراً للمصالح الدولية المرتبطة في الدرجة الأولى بحياة الشعوب وحاجاتها الإقتصادية.

٣ ـ الإتفاقية الإطارية:

نتيجة خصوصية مصالح الدول المتشاطئة من جهة، ومحدودية التهديد الأمني الذي قد ينتج عن النزاعات على مياه الأنهار في النصف الأول من القرن العشرين من جهة

ثانيـة، ظلّت الأمم المتحدة تؤثر الركون إلى الاتفاقات والمعاهدات الإقليمية في هذه المسألة، دون أن تتوصّل إلى قواعد قانونية جامعة وإلى تحديد مرجعية قانونية دولية واحدة. فلاحظنا وجود عدد كبير من تلك الإتفاقات المنطلقة في الأصل والأساس من خصوصية المصالح الإقليمية، والتي ظلّت في إطارها الإقليمي المحدود دون أن تعمّم عالمياً.

بيد أنّ اتساع رقعة الجفاف مع زحف التصحّر في أواخر القرن العشرين، ومع الزيادة السكّانية الراهنة والمتوقّعة، وأمام تنامي الحاجات الإقتصادية المرتبطة بوفرة المياه... برزت الحاجات الدولية لتنظيم الإفادة من مياه الأنهار الدولية، وصوناً للأمن الدولي بعد تفاقم النزاعات في غير جهة من العالم، وخاصة في الشرق الأوسط حيث تكتسب الأنهار الدولية أهمية بارزة على الصعيد الأمني الشامل. وراحت الأمم المتحدة تعيد النظر في هذه المسألة الحيوية إلى أن قرّرت الجمعية العامة في العام ١٩٧٠ تكليف لجنة القانون الدولي لوضع «قانون لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية»(٤).

وقد استغرق عمل هذه اللجنة فترة طويلة حتى تاريخ ١٩٩٧/٥/٢١، عندما أقرّت الجمعية العامة اتفاقية دولية جديدة للإستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية(٥)، هي بمثابة اتفاقية إطارية accord cadre للأنهار الدولية. فما هي أبرز مضامينها الجديدة؟

تتكوّن الإتفاقية من سبع وثلاثين مادة بالإضافة إلى ملحق خاص بالتحكيم، تتركّز في معظمها على الإستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية والدولية، وما يرتبط بها من مبادئ رئيسية ثلاثة(٦):

١ ـ **مبدأ الإستخدام المنصف والمعقول**: أي أنّ لكلّ دولة نهرية الحق فوق إقليمها في جزء معقول ومنصف في استخدام مياه النهر، وبما لا يضرّ بحقوق ومصالح الدول النهرية الأخرى. أما درجة الإنصاف فإنها نسبية، ويصعب تحديدها بمعزل من مراعاة مصالح الأطراف المعنيين والعملية التفاوضية بينهم.

٢ ـ **مبدأ الإستخدام البريء وغير الضار**: كأن تتخذ دولة المجرى المائي تدابير تحول دون التسبب في ضرر ذي شأن لدول المجرى المائي الأخرى. والضرر قد يتعلّق بالمياه الجوفية، والبيئة الطبيعية، ومنسوب المياه وغير ذلك.

٣ ـ **مبدأ التعاون الدولي:** يتحقق من خلال تبادل البيانات والمعلومات بين الدول المعنية، والإعلان عن التدابير التي تؤثر في حالة المجرى المائي، والإبلاغ والتنبيه في حالة الخطر. وهذا يقود الى اعتماد قاعدة الشفافية بين الدول المتشاطئة.

إلى ذلك، قامت الإتفاقية بتقنين المبادئ المستندة إلى الأعراق الدولية، وتطويرها بما يتفق مع حماية البيئة والحدّ من النزاعات الدولية على مياه الشرب. كما أكّدت على الإلتزام بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية باعتماد: المفاوضات، المساعي الحميدة، الوساطة، التوفيق، اللجوء إلى اللجان النهرية المشتركة، التحكيم، محكمة العدل الدولية(٧).

وإذا كانت هذه الإتفاقية الإطارية لا تؤثّر سلباً في الإتفاقات القائمة والسابقة عليها، إلاّ بالقدر اللازم بسبب طبيعة المجرى المائي، وتساهم في تشجيع الدول على إبرام اتفاقات دولية خاصة، بما توفّره من إطار تفاوضي عام ... فإنّها تساهم في تجنّب النزاعات الدولية التي يمكن أن تحدث بسبب الإستخدامات غير الملاحية للأنهار والمجاري المائية الدولية. بيد أن هذه المساهمة المرتجاة هي رهن قيام الدول النهرية بمهمتين هما:

١ ـ التصديق على هذه الإتفاقية الإطارية(٨).

٢ ـ إبرام المعاهدات الثنائية والإقليمية الدولية لتنظيم استخدام الأنهار والمجاري المائية.

في مجمل الأحوال، أتت هذه الإتفاقية تتويجاً للمجهودات الإقليمية والدولية طوال قرن من الزمان. ويمكن أن تمهد لاحقاً لوضع اتفاقات دولية عامة أخرى أكثر تفصيلا.

ثانياً: الأمن المائي العربي والخيارات الممكنة:

لم يعد الأمن مقتصراً على الأمن الدفاعي، بما يتضمنه من عوامل ومعطيات ستراتيجية متعلّقة بالتسلّح. بات يشمل في ما يشمل، أمن الدول والشعوب معاً، من الأمن الوطني ـ المحلي إلى الأمن الدولي الشامل مروراً بالتجمّعات الإقليمية. إنّ أمن الأفراد صار ملحوظاً كأمن الدول وأمن الجماعات بعد تطوّر القانون الدولي الإنساني، ومفاهيم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

على ذلك، تبرز مصطلحات الأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن البيئي، والأمن الصحي، والأمن الإقتصادي(٩)... في الدراسات والتقارير الراهنة. ويبقى للأمن المائي

أهمية لافتة بعدما بات نحو ٥٥ في المئة من سكان الأرض في حالة شحّ شديد في المياه، بحيث يتوافر للفرد أقل من ألف متر مكعب من المياه سنوياً[١٠]. ويأتي الوطن العربي بحكم موقعه الستراتيجي، وظروفه البيئية الطبيعية، ضمن المناطق ذات الموارد المائية القليلة وأهمها الأمطار والأنهار والمياه الجوفية، وتلك التي تشهد موجات متلاحقة من الجفاف والتصحّر.

١ ـ واقع الأمن المائي العربي:

تشير التقارير الدولية، والعربية، إلى تناقص نصيب الدول العربية من المياه في الحاضر والمستقبل. ويمكن القول إنّ حجم الموارد المائية لهذه الدول لا يتجاوز واحد في المئة فقط من حجم المياه الدولية بينما يشكّل سكانها ما نسبته خمسة في المئة من مجموع سكان العالم[١١] مع نسبة نموّ سكاني مرتفعة.

ثمّة تراجع ملحوظ في كمية استهلاك الإنسان العربي للمياه، نتيجة عوامل عدّة كالتصحّر والتلوّث والهدر، فضلاً عن النمو السكاني، واستصلاح أراضٍ جديدة للزراعة. هذا بالإضافة إلى وقوع أهم منابع الأنهار الكبرى التي تعبر الوطن العربي خارج الأراضي العربية، وسيطرة إسرائيل على جزء مهمّ من المياه السطحية والجوفية في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، مع ما يؤدي ذلك الى ارتباط الأمن المائي العربي بالأمن الإقليمي الشامل.

ويواجه الأمن المائي العربي أزمة تقاسم مياه نهري دجلة والفرات بين تركيا وكلٍّ من العراق وسوريا. كما يواجه معضلة سيطرة إسرائيل على المياه العربية في فلسطين، وأطماعها الظاهرة والمستترة في مياه الدول العربية المجاورة. هذا بالإضافة إلى ضرورة تنظيم الإنتفاع من مياه النيل في مصر والسودان وعدد من الدول الأفريقية، وتحقيق الإستقرار والتعاون المائي بين موريتانيا والسنغال على الحدود السياسية المشتركة التي تتبع مجرى نهر السنغال الفاصل بين الدولتين في آخر موقع على طرف المغرب الأقصى.

ومن الواضح أنّ واقع الأمن المائي العربي يرتبط بالموقع الجيوستراتيجي العربي، وبالعلاقات الإقليمية صعوداً أو هبوطاً. كما أنه يتداخل مع العوامل الإقتصادية والإستقرار البيئي الذي تنشده دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكلما برزت حالات الشحّ في استخدامات المياه كلما صار الأمن المائي العربي مُهَدّداً وضاغطاً.

٢ . نهرا دجلة والفرات:

تهدف تركيا إلى لعب دول قيادي في إدارة الموارد المائية في الشرق الأوسط، وهي لذلك عقدت في العام ١٩٩١ «قمة مياه الشرق الأوسط» في اسطنبول، ودعت في العام ١٩٩٧ إلى «مؤتمر مياه العالم»[١٢]. وكانت وضعت مخططاً كبيراً منذ العام ١٩٨٣ لتنفيذ مشروع تنمية شرق الأناضول المعروف باسم مشروع (Great Agricultural Project GAP)، والذي يهدف إلى ريّ أراضٍ جديدة مساحتها ١,١٤٦,٣٠٠ هكتار، وتوليد نحو ١٩ مليار كيلووات في السنة، مما سيؤدّي إلى استثمار نصف مياه الفرات في هذا المشروع[١٣]، وترك انعكاسات سلبية على دولتي الجوار الإقليمي: العراق وسوريا.

أدّى هذا المشروع إلى انخفاض منسوب مياه الفرات، ما سبّب خسارة للإقتصاد السوري، وتوقّف العمل في سبع وحدات من أصل ثماني وحدات بمحطة كهرباء سدّ الفرات الذي كان يزوّد سوريا بسبعين في المئة من إنتاج الطاقة الكهربائية. كما أدّى نقص مياه الفرات إلى تراجع الإستغلال الزراعي في العراق بنسبة ٤٠ في المئة في حوض هذا النهر، وتوقّف محطة كهرباء سدّ القاسمية عن العمل منذ العام ١٩٩١، وتضرّر سبع محطات كهربائية بعضها لا يزال قيد الإنشاء[١٤].

تتهرّب تركيا من الإعتراف بصفة «النهر الدولي» لكلٍّ من دجلة والفرات مع ما يستتبع هذه الصفة من التزامات. وهي تجد أنه لا مشكلة مع سوريا والعراق من جرّاء سدّ أتاتورك، وغيره من المشاريع المائية التركية، وذلك بحجة الحقوق السيادية لتركيا. وفي ذلك اعتبر رئيس الوزراء التركي سليمان ديميرل، بتاريخ ١٩٩٠/٥/٦: «أنّ لتركيا السيادة على مواردها المائية. ولا يجب أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري الفرات ودجلة أيّ مشكلة دولية. يجب أن يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية. فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي»[١٥].

في المقابل، ترى كلّ من العراق وسوريا أهمية التوصّل مع تركيا إلى اتفاق يحدّد حصص كلّ طرف من المياه المشتركة في هذين النهرين الدوليين، وفق قواعد القانون الدولي بعيداً من الضغوط السياسية والإقتصادية. والواقع أنه لا توجد سيادة مطلقة لدولة ما في التصرف بمياه نهر دولي، ويجدر سلوك طريق المفاوضات من أجل التوصّل إلى اتفاق يؤمّن حقوق الدول المتشاطئة. وإذا لم تنجح المفاوضات في التوصّل إلى هذا الهدف، يمكن للدول المعنية سلوك طريق التحكيم الدولي، أو التوجه في نهاية المطاف

إلى محكمة العدل الدولية لبت هذه المسألة بعيداً من أجواء الضغوط والتهديدات العسكرية. ومن الأفضل أن تعمد كل من سوريا والعراق الى توحيد الإستراتيجيات والسياسات المائية الملائمة.

٣ ـ نهر الأردن:

من المتوقّع أن يكون موضوع نهر الأردن، وتالياً نهر اليرموك المرتبط به، محل نزاع بين العرب وإسرائيل بصرف النظر عن مآل المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ومستقبل العملية السلمية في الشرق الأوسط، مع الإشارة إلى سيطرة إسرائيل بالقوة على جزء منه. ومن المعروف أنّ المفاوضات المتعدّدة الأطراف، المنبثقة عن مؤتمر مدريد ١٩٩١، تطرّقت إلى بحث المياه إلى جانب مسائل البيئة والتسلّح والتنمية الإقتصادية واللاجئين. حصل ذلك أمام حشد دولي مشارك في تلك المفاوضات من الولايات المتحدة الأميركية والدول الصناعية والشرق أوسطية، وبغياب سوريا ولبنان عن المفاوضات المتعدّدة الطرف طالما أن المفاوضات الثنائية لم تتهِ بالتوصّل إلى اتفاقات سلام محدّدة قابلة للتطبيق.

يتبيّن من مراجعة المشاريع الإسرائيلية المقدمة إلى المؤتمر الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المنعقد بالدار البيضاء عام ١٩٩٤، أنّ التركيز الإسرائيلي انصبّ على مطلبي المياه العذبة والنفط. علماً بأنّ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة راحت منذ العام ١٩٥٣ تخطّط لتحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب. واستمرّت بهذا التوجّه بعد مشروع أريك جونستون في العام ١٩٥٤، المكلّف من الرئيس دوايت أيزنها بتوزيع مياه الأنهار بين إسرائيل وكلٍّ من الأردن وسوريا ولبنان.

أمّا الهدف الإسرائيلي الستراتيجي في هذا المجال، فهو تأمين كميّة من المياه تقدّر بنحو ٧٠٠ مليون متراً مكعباً من مياه نهر الأردن[١٦]. ويمكن أن تزداد هذه الكميّة إلى ألف مليون متراً مكعباً، إذا ما استمرّت السيطرة على كميات من مياه الجولان وجنوب لبنان[١٧].

الواقع أنّ الحرب العربية ـ الإسرائيلية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أدّت إلى حصول متغيّرات جيو سياسية متعلّقة بالمياه، إذ سيطرت إسرائيل على مياه الضفة الغربية وعلى منطقة الأغوار ووادي الأردن ووادي اليرموك ووادي الرقاد ومرتفعات الجولان الغنية بالمياه. وبات نهر الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية، وخطاً مائياً ستراتيجياً

فاصلاً بين الضفتين الشرقية والغربية. ولطالما بنى منظّرو الإستيطان الإسرائيلي نظرياتهم التوسّعية على أهمية نهر الأردن، وفي طليعتهم الوزير السابق إيغال آلون الذي ربط بين المياه وحاجات الإستيطان في الضفة الغربية، وتطرّق الى البُعد الأمني الستراتيجي.

على صعيد آخر، قضت المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية (وادي عربة) في العام ١٩٩٤ باقتسام مياه نهري الأردن واليرموك والمياه الجوفية لوادي عربة، من دون العودة إلى رأي الطرف الفلسطيني المعني بهذه المسألة. كما دعت إلى تنمية أخدود وادي الأردن، مع ما يستتبع ذلك من مشاريع مشتركة إقتصادية وبيئية وسياحية[١٨]. وقد حصلت خلافات أردنية ـ إسرائيلية حول تطبيق مضمون المعاهدة في عهد حكومة نتنياهو السابقة، بعدما تفاعلت قضية المياه في الأوساط الشعبية الأردنية.

من الناحية الواقعية، تسيطر إسرائيل على ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه روافد حوض نهر الأردن، فضلاً عن مياه الجنوب اللبناني (الحاصباني والوزاني والليطاني)، ومياه الجولان. هذا بالإضافة إلى استئثارها بأكثر من خمسين في المئة من المياه السطحية والجوفية في الضفة الغربية[١٩]... وجاء في التقرير السنوي لبنك إسرائيل أنّ ٣٧ في المئة من موارد إسرائيل المائية تأتي من نهر الأردن، وبحيرة طبريا و٢٥ في المئة من المياه الجوفية في الضفة الغربية، عدا عن كمية من مياه نهري اليرموك والليطاني تقدر بنحو ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً[٢٠]. والواقع أنّ تعامل إسرائيل مع نهر الأردن لا ينطلق فقط من حاجتها للمياه وإنما من اعتبارات جيوستراتيجية كذلك.

وإذا استمرّ الضغط الإسرائيلي على الدول العربية بشأن المياه العذبة، توخّياً لتأمين حاجات الإستيطان والتوسّع الإقليمي، فإنّ الأمن في الشرق الأوسط يبقى مهدّداً حتى لو وُقّعت معاهدات واتفاقات إضافية على المسارات الفلسطينية واللبنانية والسورية. وتجدر ملاحظة فشل لجنة المياه المتعدّدة الأطراف، المنبثقة عن مؤتمر مدريد، بالتوصّل إلى اتفاق بشأن المياه. أمّا نهر الأردن فهو أحد مكامن الصراع العربي ـ الإسرائيلي على المياه حاضراً ومستقبلا، وذلك على المسارين الفلسطيني والأردني معاً.

لذلك، فإنّ الأمن الإقليمي والمصالح العربية المشروعة يحتّمان اعتماد قواعد القانون الدولي والأعراف الدولية، وما يقتضيه مبدأ السيادة في العلاقات الدولية، على صعيد

تسوية النزاعات القائمة والمحتملة حول المياه. ويبقى السؤال حول إمكانات اعتماد سياسة مائية مشتركة لدول الطوق العربية في إطار ستراتيجيا عربية مشتركة؟

٤ ـ نهر النيل:

جرت محاولات عدّة لعقد اتفاقات بين دول حوض نهر النيل الأساسية: مصر، السودان، إثيوبيا، وبمشاركة بريطانيا في معظمها (الدولة المستعمرة) خلال أعوام ١٨٩٠ و١٩٢٠ و١٩٣٥ و١٩٤٦ و١٩٥٩. ولا تزال مصر هي الدولة الأولى في اعتمادها على مياه النيل بنسبة ٩٥ في المئة، لسدّ الإحتياجات السكانية والإقتصادية. فالحياة المصرية تتركز في وادي النيل في منظومة جيوسياسية لافتة.

وتشغل إثيوبيا موقعاً جيوسياسياً مؤثّراً في مجرى نهر النيل، إذ أنّ ٨٥ في المئة من إجمالي مياه النيل عند أسوان هو من الهضبة الأثيوبية[٢١]. وعندما بدأت إثيوبيا بتنفيذ مشاريعها في إقامة السدود على روافد النيل، كان من الطبيعي أن تتنبّه كلٌ من مصر والسودان لأي متغيّر قد يحصل في منسوب المياه المتدفّق إلى أسفل النهر في الأراضي السودانية والمصرية بحكم وجود منابع النيل في مرتفعات أثيوبية وسريان المياه في منحدرات سودانية ومصرية.

وثمّة قلق عام مسيطر على دول حوض النيل: مصر، السودان، إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، أوغندا، الكونغو، رواندا، بوروندي. بيد أن المشكلة الأكبر قائمة عند الدول الثلاث الأساسية المذكورة التي تخشى مواسم الجفاف، وبناء السدود بغير اتفاق وانسجام بينها. ولم تتمكن دول الحوض في مؤتمر بانكوك (١٩٨٦)، بدعوة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P، من التوصّل إلى اتفاق شامل يقضي باقتسام مياه النيل على أساس الإنصاف والتعاون والمصالح الدولية. فلم توافق إثيوبيا على نتائجه، بينما استمرّت على علاقات فنية مع إسرائيل لإقامة سدود نهرية يمكن أن تؤثّر سلباً في منسوب المياه المتدفقة إلى السودان ومصر. وهذا ما أعاد طرح فكرة أمن دول وادي النيل، في الوقت الذي تكتّلت هذه الدول داخل مجموعة (أندوجو) من أجل التشاور والتعاون الدائمين. والمصالح المشتركة لدول نهر النيل تقضي بتطوير أعمال هذه المجموعة الأفريقية.

أمّا العلاقات المصرية ـ السودانية، فإنها تستند إلى اتفاقية عام ١٩٥٩، التي تضمّنت تنظيم الحقوق المكتسبة للدولتين، ومشروعات لضبط مياه النهر وتوزيع فوائدها،

وللتعاون الفني بينهما. وأفضت هذه الإتفاقية إلى حصول مصر على ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً، والسودان على ١٨,٥ مليار متر مكعب سنوياً[٢٢].

تؤكد مصر على حقها في الحصول على نصيب معقول من أيّة إيرادات إضافية، وتطرح ضرورة التشاور معها من قِبَل دول الحوض عند اعتماد أيّة ترتيبات أو مشاريع جديدة. وهي تنطلق من حقيقة طبيعية كونها دولة المصبّ.

أمّا السودان فإنّه يلتزم توحيد الموقف مع مصر في أيّة مفاوضات مع دول الحوض، بناء على مضمون اتفاقية ١٩٥٩. إلاّ أنّ السودان يعاني مشكلة الحرب الأهلية في الجنوب التي أدّت إلى وقف العمل في شقّ قناة جونجلي التي بدأ العمل فيها سنة ١٩٧٨، مما أثّر سلباً في مصالح مصر والسودان معاً.

عموماً، لا توجد اتفاقية مشتركة بين دول حوض النيل التسع، يمكن الركون إليها لتنظيم الحقوق المكتسبة لجميع الأطراف ولتجنّب الإضرار بمصالح بعضها[٢٣]. ويمكن في هذه الحال الإستناد إلى الإتفاقية الإطارية الجديدة للأمم المتحدة (١٩٩٧)، لتنظيم إفادة دول نهر النيل من مياهه، وإسقاط ذرائع التدخّلات الأجنبية في أفريقيا والتمهيد لإنجاز مثل تلك الإتفاقية المشتركة بين دول حوض النيل.

ثالثاً : ملاحظات وتوصيات :

أرست الإتفاقية الإطارية للإستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية، التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢١، مجموعة قواعد ومبادئ مساعدة على تسوية النزاعات المتعلّقة بالأنهار الدولية، وأهمها ثلاثة مبادئ هي: الإستخدام المنصف والمعقول، والإستخدام البريء وغير الضار، والتعاون الدولي. ومن شأنها إيجاد إطار دولي عام، إذا ما صادقت غالبية الدول على هذه الإتفاقية وعملت بموجبها، وسعت إلى وضع اتفاقات إقليمية في ضوء قواعدها ومبادئها. بتعبير آخر، يمكن أن تصبح هذه الإتفاقية الإطارية مرجعاً أساسياً في القانون الدولي المتعلّق بالأنهار الدولية.

لقد بات الأمن المائي العربي في أولويات العمل العربي، على الصعيدين الوطني والقومي، نتيجة ارتباطه بالأمن الغذائي والأمن الإقتصادي والأمن البيئي، وبعدما أصبح جزءاً من الأمن الستراتيجي في الشرق الأوسط بحكم العلاقات غير المستقرّة مع تركيا،

وعلاقات الصراع مع إسرائيل نتيجة الأعمال الإستيطانية بصرف النظر عن المعاهدات والإتفاقات التي وُقّعت أو سوف توقّع في المدى المنظور. وسواء تراجع الصراع العربي - الإسرائيلي أو توسّع فإن المستقبل يحمل اهتمامات دول الشرق الأوسط بالمياه العذبة.

وما يزيد من أهمية الأمن المائي العربي حقيقة تراجع الموارد المائية العربية نتيجة الجفاف والتصحّر، وبسبب الضغوط المتزايدة للنموّ السكاني. ويُصنّف الوطن العربي بأنّه من المناطق الجافة في العالم، مع ما يستتبع هذا الأمر من مسؤوليات وطنية وعربية مشتركة. فنصيب الفرد من المياه آخذ بالتراجع، واتساع رقعة التصحّر تهدّد المساحات الزراعية.

في إطار هذا التوصيف الطبيعي القائم، انخفض منسوب نهر الفرات في سوريا والعراق نتيجة تنفيذ مشروع (غاب) التركي، كما تضرّر الإقتصاد الزراعي في هذين البلدين العربيين. ولم تتوصّل الدول الثلاث المعنيّة بعد إلى اتفاقية مقبولة، تقوم على قواعد الإنصاف والتعاون الإقليمي وحسن الجوار، على الرغم الجهود المبذولة منذ العام ١٩٨٧ (تاريخ البروتوكول المشترك بين سوريا وتركيا) لتسوية النزاع القائم.

تزامن ذلك مع الضغط الإسرائيلي على الموارد المائية العربية عامة، المحيطة بفلسطين، وبينها نهر الأردن ونهر اليرموك. وبينما برّرت إسرائيل سيطرتها على جزء من المياه العربية بالحاجات الراهنة والمستقبلية إلى المياه التي تحتّمها ظروف الإستيطان في الأراضي العربية المحتلّة، لم تتوصّل لجنة المياه في المفاوضات المتعدّدة الأطراف إلى اتفاق في هذا الموضوع الحيوي. ومن المتوقّع أن تشهد تجاذبات حادّة في المستقبل حول المياه بصورة عامة، والأنهار الدولية بصورة خاصة.

وفي أفريقيا، برزت مصر بمثابة الدولة الأكثر تضرّراً من أيّة مشاريع أو إنشاءات على نهر النيل من جهة إثيوبيا، كونها دولة المصبّ التي تعتمد في بقائها ونموّها على مياه النيل. ولا تزال جهود دول حوض النيل التسع متواصلة لوضع اتفاقية شاملة تكون بمثابة نقلة نوعيّة في القانون الدولي العام المتعلّق بالأنهار الدولية. ومن المتوقّع أن تفيد هذه الدول من الإتفاقية الإطارية للأنهار الدولية.

مجمل هذه الوقائع، وغيرها، تستدعي مجهودات عربية إضافية لمعالجة المشكلات الناجمة عن الأنهار الدولية العابرة للوطن العربي. ونجد في هذا الصدد التوصيات الآتية:

أ ـ إعتماد سياسة مائية عربية مشتركة حيال الدول الشرق أوسطية والأفريقية، وسياسات وطنية متكاملة معها لترشيد الوعي البيئي، واستخدامات المياه، وتنمية الموارد المتاحة. وهذا ما يقتضي وضع حدّ للنزاعات العربية ـ العربية وللنزاعات الأهلية العربية، وتقليصها إلى أدنى الدرجات، توخّياً لحماية الأمن المائي العربي. ومن أخطر الحالات هي تدويل النزاعات حول المياه، أو تفاقم النزاعات العربية ـ العربية بسبب موضوع المياه.

ب ـ تشكيل هيئة عربية في إطار مؤتمر القمة العربي، تكون تابعة من الناحية الإدارية لمجلس جامعة الدول العربية. هيئة ذات اختصاص في شؤون المياه، وقادرة على وضع ستراتيجيات وسياسات مشتركة تجاه الأنهار الدولية وقضايا المياه بصورة عامة، بعد أن تحدّد حاجات المياه في ضوء التخطيط الإقتصادي والنموّ السكاني، وكيفيات حماية البيئة الطبيعية من التلوّث والتدمير بعد أن اتضح الإرتباط الموضوعي بين شؤون المياه وحماية البيئة الطبيعية.

ج ـ الإرتقاء بالمشاركة العربية في وضع الأسس القانونية لاستخدامات الأنهار الدولية. والتصديق على الإتفاقية الإطارية للأنهار الدولية (١٩٩٧)، وحثّ سائر الدول على تصديقها واحترام مبادئها.

د ـ تأكيد صفة النهر الدولي لكلٍّ من نهري دجلة والفرات. واحتواء الخلافات العربية التركية، مما يقتضي في البداية اعتماد موقف عربي مشترك تجاه هذه الخلافات استناداً إلى قواعد القانون الدولي، ومبدأ حسن الجوار في العلاقات الإقليمية. ثم اللجوء إلى التفاوض مع الأتراك، أو التحكيم الدولي، قبل عرض النزاع على محكمة العدل الدولية في نهاية المطاف إذا لم تتوصّل الخطوات البديلة الى تسوية النزاع.

هـ ـ أن تعتمد دول الطوق العربية ستراتيجيا مشتركة في تعاملها مع إسرائيل بشأن ملفّ المياه، بما فيه الأنهار والمياه السطحية والجوفية. تستند هذه الستراتيجيا إلى مقتضيات مبدأ السيادة في العلاقات الدولية، والحقوق العربية المشروعة بالإنتفاع من الموارد المائية. وتعتمد قواعد القانون الدولي العام كمرجعية صالحة لتسوية النزاعات التي قد تحصل بمعزل عن الإلتزامات العربية والإسرائيلية الناشئة من المعاهدات والإتفاقات المطبّقة. وكلّما جرى التقيّد بالقواعد الدولية الآمرة ـ الملزمة ـ كلّما تمّ احتواء النزاعات الحاصلة والمتوقّعة. إنّ هذا الأمر ينطبق على إسرائيل كذلك بمثل ما ينطبق على البلدان العربية ذات الصلة.

و ـ تكريس التعاون المصري ـ السوداني وسط مجموعة دول حوض النيل (أندوجو)، وحماية الأمن الإقليمي في وادي النيل بعيداً من التدخلات والضغوط الخارجية.

ويساهم إعمال هذه التوصيات بتعزيز العمل العربي المشترك، الذي سيفضي في طبيعة الحال الى بلورة نظام عربي متطوّر على الصعيد الإقليمي، نظام يعتمد التخطيط الستراتيجي أسلوباً لتسوية النزاعات العربية ـ الإقليمية في الشرق الأوسط، أو لتسوية النزاعات العربية ـ العربية ذاتها التي باتت تهدّد الأمن العربي الشامل. ويبقى موضوع الأنهار الدولية محورياً في أيّ عمل عربي إنطلاقاً من المصالح العربية حاضراً ومستقبلاً.

المراجع

(١) لنهر الدانوب مركز خاص بين الأنهار الدولية نظراً لكثرة الدول التي يجري تباعاً في أقاليمها: ألمانيا، النمسا، المجر، تشيكيا، يوغوسلافيا، بلغاريا، رومانيا. ويصب في البحر الأسود.

أنظر: علي صادق أبو هيف، «**القانون الدولي العام**»، منشأة المعارف بالإسكندرية، د.ت، ص ٣٦٦.

(٢) مرجع سابق، ص ٣٦٨.

(٣) الرفاعي محمد منيب، «نظام الأنهار الدولية في القانون الدولي وتطبيقاته». في: مجلة معلومات دولية، دمشق، ١٩٩٨، ص ١١٩.

(٤) قرار رقم ٢٦٦٩، تاريخ ١٩٧٠/١٢/٨.

(٥) وافقت ١٠٤ دول على هذه الإتفاقية، وامتنعت ٢٧ دولة عن التصويت، واعترضت ثلاث دول: الصين، تركيا، بوروندي.

Multilateral Treaties Deposited with the Secretary General Status as at 31/12/1997, U.N. New York, p. 945

(٦) يمكن استنتاج هذه المبادئ من المواد (٥-١٠) للإتفاقية.

(٧) سعيد سالم جويلي، قانون الأنهار الدولية. بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث حول «المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين»، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ٢٤ ـ ٢٦ نوفمبر ١٩٩٨.

(٨) حتى تاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١ صادقت ست دول فقط هي: فنلندا، البرتغال، جنوب أفريقيا، سوريا، فنزويلا، لوكسمبورغ.

(٩) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، منشورات الأمم المتحدة، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٤، ص٢٤ و٢٥.

(١٠) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ١٩٩٦، ص ٣٨.

(١١) راجع ورقة عمل «الأمن المائي العربي والتحديات الإقليمية والتنموية» لأمين عام جامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد إلى مؤتمر المجلس العالمي للمياه في مرسيليا، آب (أغسطس) ١٩٩٩. في: صحيفة الحياة، لندن، ١٩٩٩/٩/١٦.

(١٢) «قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وبين سوريا والعراق». بحث مقدّم من الدكتور هيثم الكيلاني إلى مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ١٩٩٨.

(١٣) ماجد داود، «مسألة المياه والعلاقات مع الجوار». في: مجلة معلومات دولية، دمشق، العدد ٥٦، ١٩٩٨، ص ١٤٨ و ١٤٩.

(١٤) «الأمن المائي العربي والتحديات الإقليمية والتنموية»، مرجع سابق.

(١٥) Turkish Daily News 7/5/1990

(١٦) أنظر المشاريع المتعلّقة بمياه نهر الأردن في: إليشع كالي، «**المياه والسلام**»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

بيروت، ١٩٩١.

(١٧) ركّزت المراكز البحثية الإسرائيلية على الزيادة السنوية لكميات المياه. وأهمها «مركز جافي» للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب ومؤسسة ميكروت المتخصصة بتنفيذ المشاريع المائية.

(١٨) أنظر كتابنا: «**التسوية الصعبة. دراسة في الإتفاقات والمعاهدات العربية. الإسرائيلية**»، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨، ص ١٢٦ و ١٢٧.

(١٩) تستولي إسرائيل على ٤٨٥ مليون متر مكعب من المياه الجوفية في الضفة الغربية من أصل المخزون الأساسي البالغ زهاء ٦٠٠ مليون متر مكعب.

(٢٠) «الأمن المائي العربي والتحدّيات الإقليمية والتنموية»، مرجع سابق.

(٢١) عبد المالك التميمي، المياه العربية،التحدّي والإستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٦٠.

(٢٢) أنظر: سامر مخيمر وخالد حجازي، «أزمة المياه في المنطقة العربية». في: عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، الكويت، ١٩٩٦، ص ٩٦ و ٩٧.

(٢٣) المياه العربية. التحدّي والإستجابة، مرجع سابق، ص ١٦٤.

بنك بيروت الرياض ش.م.ل

BEIRUT RIYAD BANK s.a.l.

Always by your si

Head Office: Riyad El Solh Street - Beirut Riyad Tower Bldg., P.O. Box: 11-4666 Beirut - Lebanon. Tel: +961 1 980 222 - Fax: +961 1 980 3567 - E-mail: info@brb

CAP Computer

أحدث و أجود أجهزة الكمبيوتر PII, PIII

صيانة ما بعد البيع و خدمة لا تقارن

توصيل على الشبكة (web)

تدريب على أهمّ البرامج

أسعار خاصّة و تسهيلات

لأفراد المؤسسة العسكريّة .

:idet el Metn - Chalet Suisse Str. 126 GETO Bldg
el.: +961.1.877777 - 875555 - 873333 ext 142,
133,105,233,253,130, Fax: +961.1.877200
P.O.Box: 55522 Beirut, Lebanon
ite: www.cap.com.lb E-mail: comage@cap.com.lb

CAP Computer Trading L.L.C.
Dubai - U.A.E. P.O.Box: 31569
Zorooni Bldg, Khalid Bin Waleed Street
Tel : +971-4-3934747
Fax : +971-4-3938670-71
Mobile : 050-6244036
E-Mail : capdxb@emirates.net.lb

LA RÉALITÉ EN FACE...

Depuis plus de 12 ans, les assurés MEDICARD nous ont confié leurs soucis d'hospitalisation. Aujourd'hui, notre carte bénéficie de la confiance de quinze hôpitaux à travers le territoire libanais. MEDICARD ne s'est donc pas imposée par hasard, mais est devenue une nécessité.
Prévoir l'avenir est impossible mais prévenir en se protégeant est nécessaire.

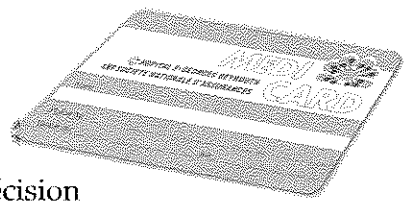

Votre bonne décision

SNP ASSURANCES

HOPITAL SAINT - GEORGES
BEYROUTH

Nous sommes là pour vous renseigner

Service client 01. 449 848

Fax 01. 582 560

B. P. Medicard 16-6378 Beyrouth, Liban

E-mail medicard@inco.com.lb

Remplissez ce coupon et renvoyez-le pour recevoir nos informations détaillées

Nom .....

Adresse .....

Téléphone ..... Fax .....

E-mail .....

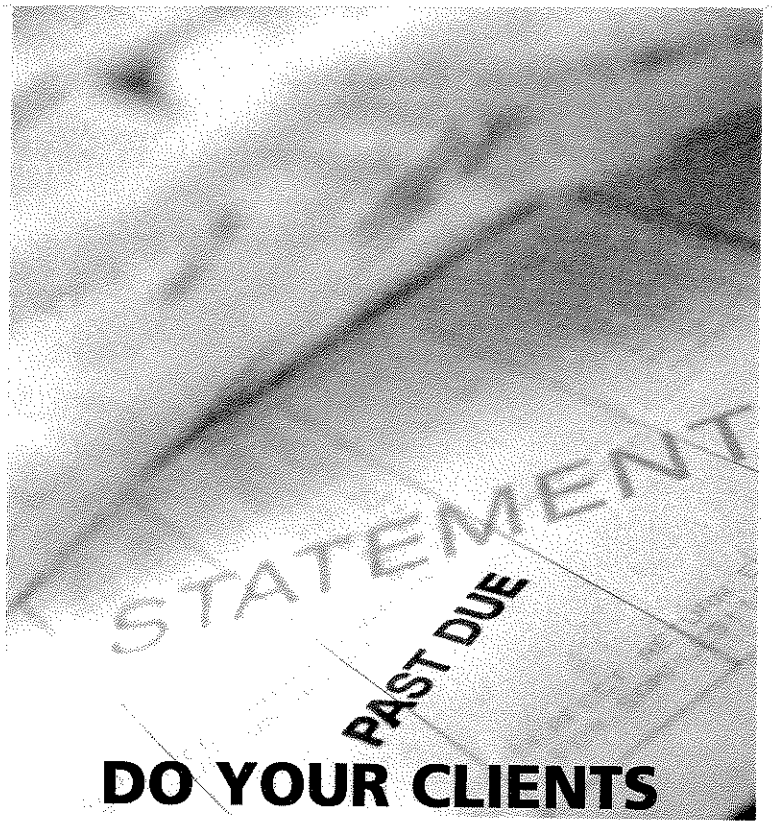

DO YOUR CLIENTS TAKE YOU FOR A BANK ?

By asking for longer payment delays, your clients are throwing your cash flow off balance and stunting your company's growth.

To face the consequences of these payment delays, Ipso Facto offers you simple financing solutions that work alongside your sales turnover : we buy your receivables upon issuance. You will benefit from an unlimited cash inflow that requires no collateral.

Ipso Facto offers you an array of financial services, such as invoice financing, management and collection of receivables, and credit risk protection, that will enhance your company's growth.

N°1 factoring services in the Middle East,
in cooperation with "Société Française de Factoring" [SFF]

SFF

IPSO FACTO
FACTORING

•Schoucair Bldg •Horch Tabet •P.O.Box : 55616 Beirut Lebanon •Telephone : +961.1.487 587 •Fax : +961.1.487 486
•e-mail : cashflow@ipsofacto.com.lb

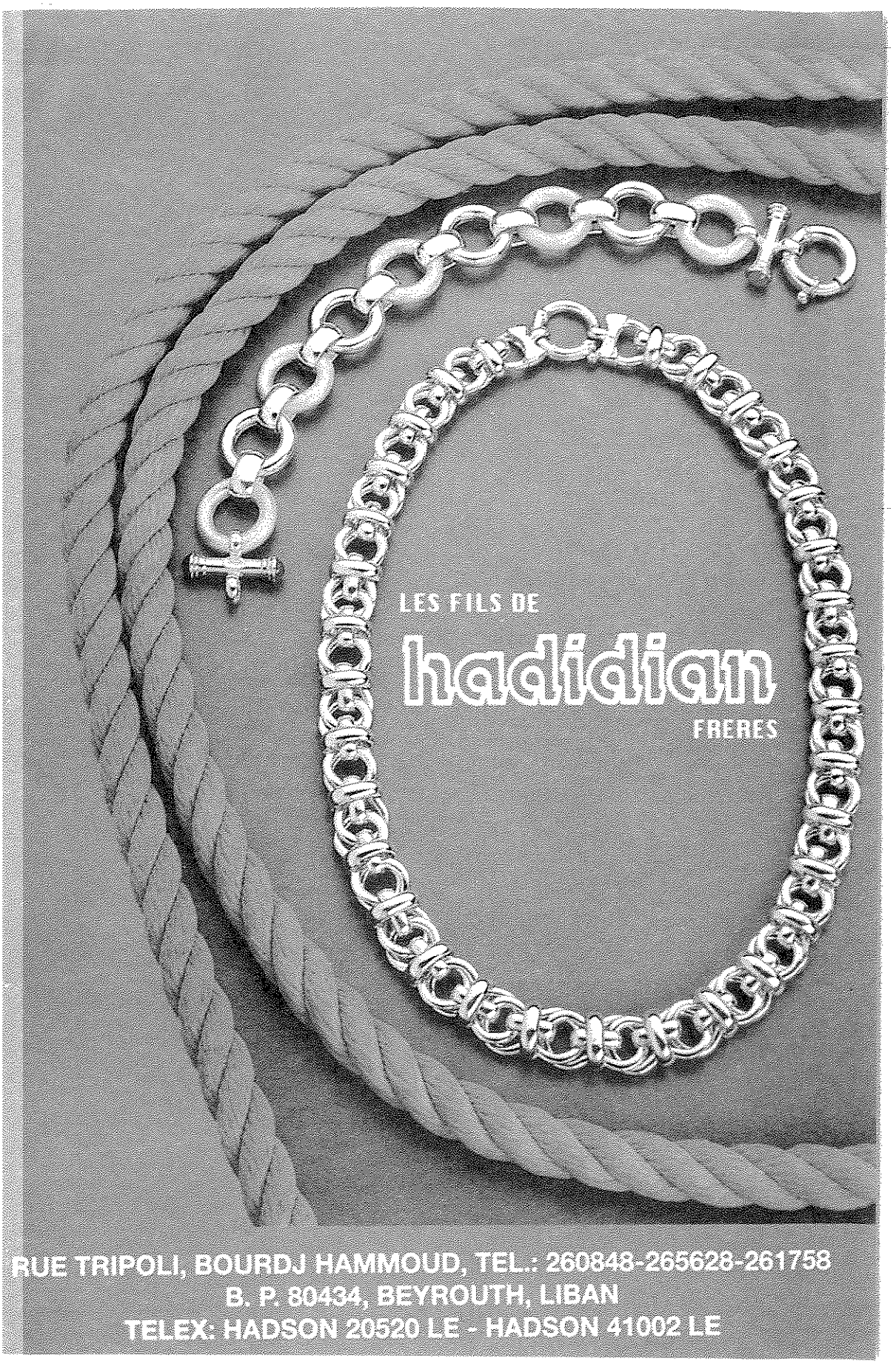

RUE TRIPOLI, BOURDJ HAMMOUD, TEL.: 260848-265628-261758
B. P. 80434, BEYROUTH, LIBAN
TELEX: HADSON 20520 LE - HADSON 41002 LE

مؤسسة عصام فريح للبناء والإسكان

بشامون

للمواجهة بناية برج الجزيرة - ط٤ - أو داخل البناية

تلفون ٠١/٣٠٣٦٦٤ - ٠١/٣٠٦١٢٩ - ٠٣/٣٨٩٨٤٥

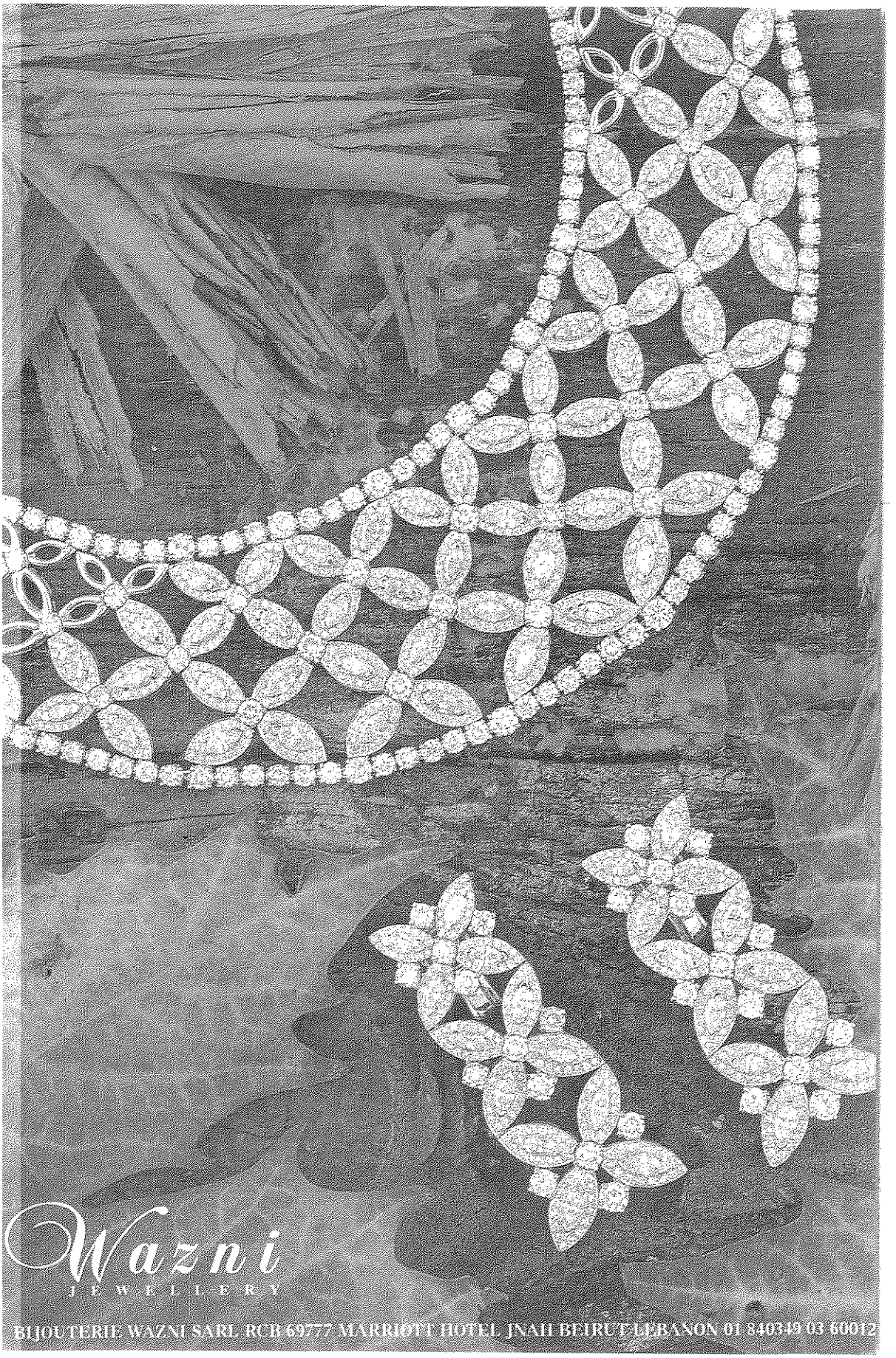

BIJOUTERIE WAZNI SARL RCB 69777 MARRIOTT HOTEL JNAH BEIRUT-LEBANON 01 840349 03 60012

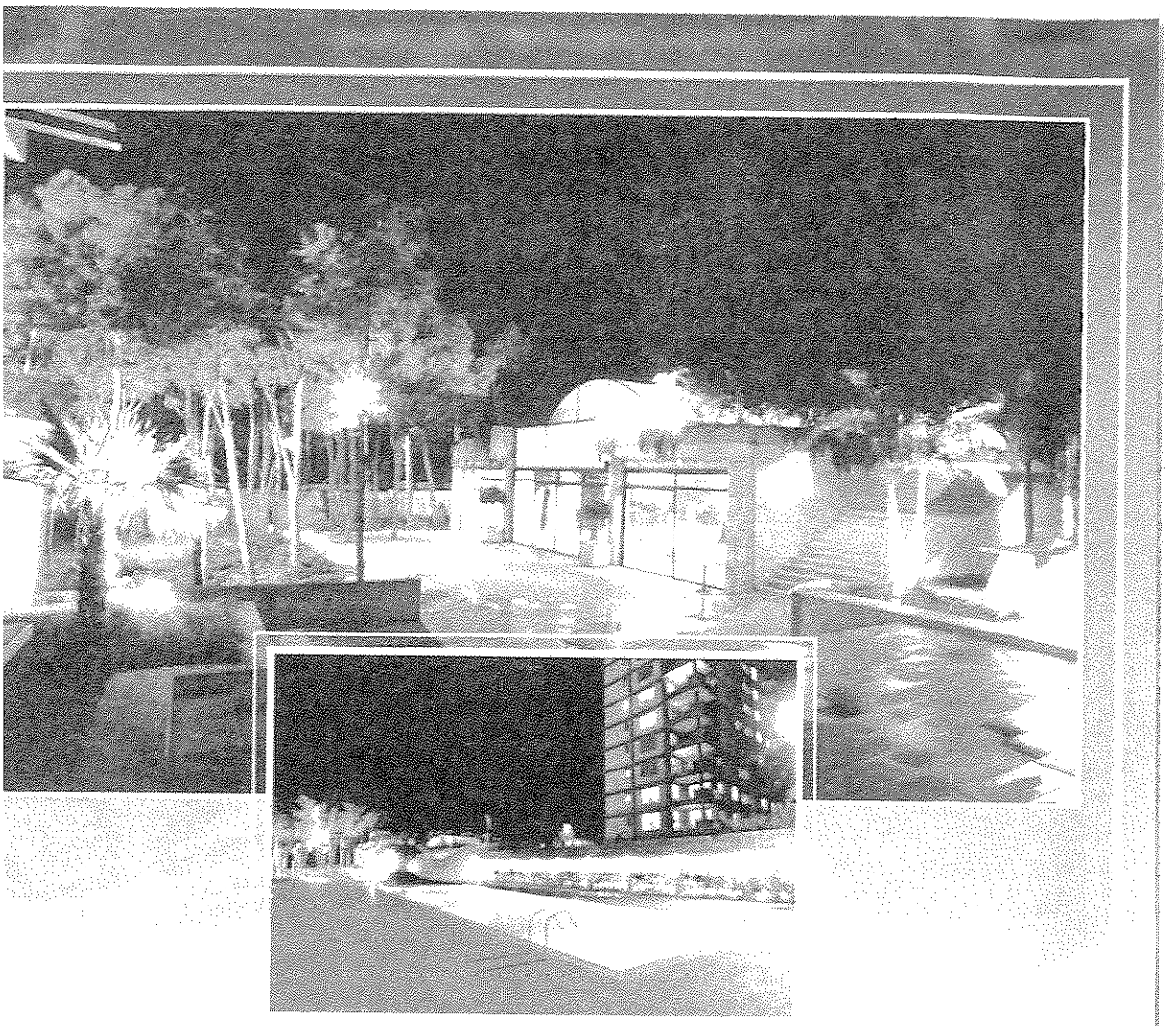

LE RACQUET

club de sports & de loisirs

Saint-Aubin-de-Médoc

شرف. تضحية. وفاء

من خطاب القسَم إلى آفاق الألف الثالث
بحث في وجدانيّة السلطة ونهضة المؤسّسات

د. عبدالله فرحات (*)

الرؤيا الفكرية :

شرعة التجديد خطاب القَسَم:

تكمن أهمية خطاب القَسَم في أنّه لم يسعَ لتقديم برنامج عمل بقدر ما هدف لتوطيد أواصر المفاهيم الدستورية وإعادتها إلى حيّز التطبيق الفعلي. لقد ساق الهمساد اميل لحود المواطن اللبناني نحو مَواطن التقلقل والتردّد والحيرة طارحاً جدلية فكرية في مطلع مقدمته: «**نحن في بلد، الجميع فيه، حكّاماً ومحكومين،كلّهم يشكون وكلّهم يشكّكون...**».

تنطوي الجدلية تلك على رؤيا وجدانية ووحداوية بين الحاكم والمحكوم في ما يدلّ على اشتراك في الكيان والعمل، بتعبير أدقّ على وحدة المصير. ولعلّ في «**التشكيك**» طاقة لإعادة النظر بحاضر ألمّ به ما ألمّ، فاستوجب انتفاضة ضميرية عمقها مرارة من الحاضر وآفاقها إرادة التغيير ضنّاً بالمستقبل.

يعكس الترداد في التعميم (.. «**كلّهم**» .. و «**كلّهم**»..) دلالة جليّة على الإلمام بصميم الواقع وإرادة راسخة بإجلاء الباطن المشكّك لشرائح من الشعب اللبناني، مدمنة على ممارسة الباطنية الاجتماعية والاذعان المطبق لواقع فاجأته صراحة التغيير في متاه سباته المزمن فوعى... واستفاق.

يُطالع السامع في مستهلّ الكلام عبارات لها من البساطة الظاهرة والصدق والاتّزان ما يدخلها إلى جوف اللاوعي

(*) أستاذ محاضر في جامعة القديس يوسف.

الشعبي التوّاق لإنسانية سياسية واجتماعية خالها، بل تثبّت من انها ضرباً من ضروب المستحيل، فيضع السامع وجهاً لوجه مع تواضع صادق ينمّ عن صراحة في وصف شعور من يواجه كبير المسؤوليات.ويأخذ مطلع خطاب القَسَم منحىً وجدانياً صرفاً يتجسد في «**القلق**» المسؤول الذي يعتري كل إنسان يواجه أرفع مهمّة ألا وهي نهضة الأوطان، وببساطة العزم الدؤوب تزيل «**موجات القلق**» إرادة الخدمة.. خدمة الوطن «**هذا موقع تستطيع فيه، على الأقل، أن تفعل شيئاً لوطنك**».

من حينه يأخذ مفهوم الوطن منحى الإطار الإنساني الجامع، الحاضن لأسر اللبنانيين في اتحاد خلافتهم وتنوع وحدتهم . فإذا بالوطن يصبح التزاماً وجدانياً وانتماءً حضارياً لا يوهن من يقينه عسير التحديات.

بتعبير آخر يضحي الوطن مدينة فضلى نسعى إليها، بل نستميت بالسعي إليها. لعلّ الفكرة الطاغية على مطلع شرعة القَسَم هي اعتبار الوطن هدفاً أسمى وكأنه المثال لشعب حان له أن يمضي في بحثه المصيري عن مدينته الفضلى. يتّخذ مفهوم الوطن عندها روحاً تفوق الواقع إنسانيةً فتخترق صميم الوجدان الجماعي لتصهر كنهه، وتزوّده بطاقة التجدّد الدائم.

تستخرج شرعة القَسَم إرادة مكبوتة لدى الشعب اللبناني في تغيير واقع أرهق كاهله واستنفد قواه. فإذا بصاحب القَسَم يضع الأسس والدعائم لبرنامج إنساني يتميّز بمبادىء عامة عادت الروح إليها فأعيدت للحياة.

القانون وشرعية السلطة :

يتصدّر شرعة القَسَم أحكام أساسية في هرمية الأولويات، إنّ القانون هو السلطة الأسمى. تندرج تحت لوائه جملة الأنظمة الأخرى. يلفتنا في تقصّي شرعة القَسَم إرادة المشترع وكأني به يستنبط شرعية السلطة من حكم الشعب وحكمته، لأنّ السلطة التشريعية تمثّل الإرادة الشعبية الجمعاء ولا آخر غيرها، وإذا كان رقيب السلطة هو القانون، فمصدرها هو الشعب. وإذا به يعيد السلطة لمكانتها الأساسية كنتيجة لإرادة شعبية تنبثق من شرعية التمثيل، وتستمدّ طاقتها من القانون، ويعود التأكيد في معرض التعداد «**... تُمارس وتُطاع بقوّة القانون... نعم بقوّة القانون...**» ليعطي القول إرادة العمل ويبعث في الكلمة روح العمل وجديّة النوايا، فإذا كان القانون طاقة فهو أيضاً الإطار الذي يحدّ بعدالته تخوم الأداء العام والتصوّر التجدّدي لهيكلية وطن هدّده التداعي.

هذا وتعطي صيغة الجزم منحى ايجابياً رغم أداة النفي «**لا مستقبل .. إلاّ بقيام دولة المؤسّسات**». ففي إيجابية النفي تلك تطلّع جازم نحو الآتي. إنه عزم القناعة والإيمان بالمستقبل الذي ترتسم معالمه في رؤيا تواصلية ومتجدّدة في آن. وإذا به يوحِّد بين الحاكم والمحكوم كأنه يذكرّ بمبدأ التعاقب الديمقراطي البرلماني على السلطة، فالمحكوم اليوم هو حاكم الغد في تواصل بين الشعب والسلطة وتبدّل دائم في الأدوار والمهمّات الوطنية لخدمة المصلحة العامة والوطن. يعود وينطلق من إرادة الشعب بالتغيير «**فإنّ الناس يريدون التغيير**»، هي عودة لاستنباط حقيقة الإرادة الشعبية وكأنّ صاحب القَسَم يستمدّ حوافزه من صلب المراد الشعبي وحكمته.

في هذا الإطار تخرج شرعة القَسَم عن مبدأ الدفاع عن الدولة كشخص معنوي مهما تجبّر وطغى.

ويدخل في جدلية عصمة القانون الذي يحمل في طيّاته بذور تطوّره وإلاّ أضحى غير قابل للتطبيق، ونراه يتخطى تحجّر النصّ القانوني ليتقصّى إرادة مَن يقف خلف كلّ تشريع ألا وهو المواطن «**ماذا يريد الناس؟**»، فالجمهورية هي وليدة الإرادة الشعبية، ولها بل عليها أن تواكبها وإلاّ أحدثت فجوة تستحيل هوّة بين الدولة ومحتواها، في كلامه السهل رسالة الانصهار بين المحتوي والمحتوى بالسواء يحملها إلى غير التوّاقين بمثل الإيمان والحماسة اللذين يحملها بهما إلى التوّاقين.

في شرعة القَسَم نداء جليّ تكشفه السطور بغير خفر ولا زيف، فكل سلطة، مصدرها الشعب، تنهل من معينه وكأنها تستعير بنيانها من مواده، هو اتحاد كامل وفعل انتماء السلطة إلى أمّة.

«القول المسؤول . . . والفعل المسؤول» :

يدعو الرئيس العماد إلى توحيد القول والفعل توحيداً صارماً. والقول العامل هو العالِم المفكّر؛ وقد حداه إلى هذا الردّ الحازم، إعتقاد خاطئ سائد، يقوم على فصل القول عن العمل وحتى الفكر عن العمل لكثرة المتكلمين وقلّة العاملين. بعيداً عن «**الإنطوائية**» الفكرية تدعو الشرعة إلى «**إنضوائية**» عملانية تتطهّر بالعمل، وتطهّر الأداء العام. إنها جرأة الدعوة للإنخراط الإيجابي في خضمّ الواقع كجزء من التاريخ الأكبر. إنّها بكلّ بساطة دعوة إلى العمل البنّاء لإنهاض الوطن، فلا يجوز لأحد أن

يعتزل المجتمع ويتقوقع في بواتق الكلام والنقد السلبي لأنّ دقّة المرحلة لم تدع أبراجاً من العاج واقفة على هامش الورشة المحتدمة، إنّه عهد الانخراط، بموجب طبيعة المرحلة وذاتيتها، ولا يجوز لأي مواطن بعد اليوم، مهما أغرق في «**البرجعاجية**» أن يكون متكلّماً عمّا يحدث غير منغمس في ما يحدث.

كلّ مواطن ملزم إذاً، أراد ذلك أو لم يرده، أن ينضوي في ألوية الكادحين ليقول كلمته، ويضع مدماكه، في مدنيّة عصره، وبنيان دولته ومستقبله.

والحقيقة، أنّ «**الانطوائيّة**» الكلاميّة تداعٍ وزوال، فالتاريخ لم يرنا، عبر دوامه، تمايزاً بين القول والعمل على صعد التغيّرات والمفارق المصيرية. علماً بأنّ الجمهورية التي نسعى إليها تقوم على المصاهرة بين واقعيّة الأداء الوطني ومثاليّة الكلمة. فالمسؤول السياسي مسؤول خاصة عن الإنسانية التي يحملها بالقوة بين أضلاعه، لأنّ المعرفة الحقّة في المصلحة العامة لا تتمّ حقاً إلاّ من حين البدء بالتقصّي عمّا تريده العامة. ويعود سبب هذه المصاهرة، بين الكلام ـ الفكر والفعل ـ الإنجاز إلى السرعة التي يزوّدنا بها التطوّر العالمي للعلاقات السياسية الداخلية والعالمية. إذ يتّجه العالم نحو رأب المسافات الاقتصادية والتجارية في تقارب مادي يفرض لا محالة تقارباً إنسانياً وفكرياً وحضارياً. فكلّ شعب مدعو بالتالي لوقفة تقصٍّ وإعادة تقييم أسس كينو نته الاجتماعية وعلاقة أبنائه ببعضهم البعض، إنّها وقفة حقّة قوامها كلمة الحق... والفعل المحقّ، قبل أن ينطلق إلى معرفة الشعوب الأخرى ومعضلاتها. وفي إطار هذه المعرفة الجمعاء لم يعد بين أفراد المجتمع الوطني فواصل بيّنة. إنّ إنسان اليوم أكثر منه في السابق، سواء أكان مسؤولاً أو مواطناً عادياً، يحمل في قرارة ذاته صورة عن الإنسان الجامع. نحن في وطن، لا يفقد التوازن في طرف من أطرافه، حتى يفقد كلّ التوازن في جميع أنحائه. هذا يعني، انه لم يعد الإنسان ينتمي إلى عائلته بالدم أو بالدين بل إلى الوطن كعضو عامل أي «**مسؤول**» عن صيرورة كيانه، كما هو مسؤول عن تطوّر ذاته.

نعم، لقد أزيلت الأبعاد ما بين السلطة والشعب، وفقدت الأبراج العاجية سحرها الغابر، فانهارت متداعية البناء متراخية الدعائم، ولم يعد للسلطة بهرها الفوقي المتعالي، فأضحت المشاكل الفردية، في بُعدها الإنساني، مشاكل الوطن وهمّ الدولة. لهذا كان الحاكم كبيراً، بقدر ما يعرف انه قائم بقيام مجتمعه، وان الكلام لا وقع له ولا

يستقيم إلاّ في ساحات العمل المفكّر. لا يجوز أن يكون المواطن بعد اليوم على هامش التجاذبات بل مدعو للإنخراط، بموجب روح شرعة التجديد.

علينا أن نعي حقيقة الإنخراط، وندرك جديّة الإلتزام بنهضة الوطن، فإدراك واقع المواطن العادي يزيد أواصر القربى، ويحصّن التلازم والعمل المتبادل، بين المواطنين ومع الدولة. على هذا الصعيد تنصهر الهواجس وتتكامل الجهود وتتضافر فيشعر كلّ مواطن حاكماً أو محكوماً بأنه مسؤول عن ذاته في تصرّفه حيال الآخر، ومتى عرف الإنسان ذاته انه مسؤول، عرف ذاته انه حرّ، لأنّ الشعور بالمسؤولية يحمل في كنهه شعوراً بالحرية، فيحمله للعمل بموجب هذا الشعور.

القضاء المنزّه :

«... وهم يريدون قضاء منزّهاً ومستقلاً...».

للقضاء وظيفتان أساسيتان مختلفتان حتى التناقض على المستوى السياسي؛ من جهة ان القضاء هو ضمانة السلطة في جهودها الإصلاحية وساهر على فعالية السياسات العامة المتمثلة بعمل السلطات. أمّا من جهة ثانية فالقضاء هو ضمانة لإحقاق الخدمة العامة وضابط للأداء السلطوي.

آ ـ القضاء ضمانة السلطة:

في هذه الحقبة من التطوّر السياسي والقانوني وعلى عتبة الألف الثالث أضحى القضاء هو الضامن لفعالية السلطة، والعامل المؤثّر الأوّل في استقرارها وتطوّرها. لذا ترسّخت فكرة المعاقبة على كلّ تباطؤ أو الامتناع عن التنفيذ أو الإخلال بالقوانين الخاصة والعامة. تشهد إذاً السياسات التشريعية الحديثة توحيداً فعلياً للأحكام الجزائية الخاصة بالجرائم ضد المجتمع أو الجرائم ضد الدولة. فكلّ عمل جنائي موجّه ضد الأسس الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية للدولة هو من قبيل زعزعة دعائم التركيبة الاجتماعية الاقتصادية وسلامة الوطن. ولا يؤخذ بعين الاعتبار في هذا الإطار بالقصد إنما بالنتيجة الجرمية.

ولقد واكبت شرعة القَسَم الفقه القانوني الحديث الجامع ما بين أمن الدولة الداخلي والخارجي على مستوى توحيد الصفة الجرمية وبالتالي المعاقبة القضائية. ولعلّ قانون الإثراء غير المشروع كان التعبير الأوّل لهذا التوجّه.

إنّ الأصول المتبعة بموجبه تختلف عن أصول الملاحقة الجزائية العادية، إذ انه لم يعد عبء الإثبات ملقى على عاتق المدعي وسلطات التحقيق إنما بات على كاهل المدعى عليه إذا كان موظفاً رسمياً، بمعنى إنه ملزم بتبرير مداخيله وإيداعاته المصرفية، وذلك دون المسّ أبداً بالسرية المصرفية. انها النتيجة الحتمية لمبدأ الشفافية في التعاطي العام. فالدولة كشخص معنوي صاحب حق، ملزمة بمواثيق المراقبة وبالمقاضاة والإدّعاء، إذا لزم الأمر، مباشرة أو بتحريك الدعوى العامة، تحت طائلة التخلّي عن دورها الأساسي.

غير ان القضاء وهو الحارس الأمين للبنية الاجتماعية، خاضع ولا ريب لضوابط عضوية قوامها النزاهة والاستقلال «**عن كلّ أنواع التداخلات والتأثيرات في أشخاصه وأحكامه ...**».

ب ـ القضاء ضابط للسلطة:

إنّ أعظم ضمانة للشعب، في بحثه الدائم عن الحياة الأفضل وتحصيناً لمشروعية حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية، هو القضاء. انه الجهاز الساهر على صوابية المسار السياسي، والعمل الإداري، والتخطيط المالي والعضد الاجتماعي. تكتسب كلّ مخالفة في هذا الإطار منحى على خطورة بمكان يحتّم تدخّلاً لسلطة تقف على مسافة واحدة من السلطات الأخرى، متمرّسة بالقانون ومتميّزة بحياد أهل العِلم ونزاهة أهل الضمير.

لعلّ النظام الدستوري للرقابة الذاتية والموازية قد لا يكفي لتطهير وتنقية الأداء السلطوي. فالمحاسبة السياسية خاضعة لآلية دستورية ذات مفاعيل محدودة بالشكل والمضمون. وقد لا تؤدّي عملياً إلاّ إلى تعاقب في الوجوه وليس التعديل في المفاهيم العملانية، والتوجّهات السياسية المطلقة. وتأتي أحياناً الاستقالات كفعل محل عن سيء التصرّفات ذات المفاعيل المستمرة. وكأنّ العرف الدستوري يعطي الحكّام حقاً بالخطأ السياسي، والنيّة في التوجّهات المفصلية العامة يمحوه تبديل طفيف في الوجوه والأسماء، لذلك يعتبر تدخّل السلطة القضائية مبرِّئة أو معاقبة ضمانة لحسن الأداء العام وقانونيته، وبالتالي إدخال مفهوم المسؤولية الجرمية أو شبه الجرمية إلى الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام. إن الشعوب في مطلع هذا القرن تنبذ حكّاماً يحاكمون فهي بحاجة لحكّام يحكمون.

وتكمن أهمية شرعة القَسَم في إعادة الدور الأساسي لمفهوم العدالة الشاملة لاسيما العدالة السياسية بمفهومها التمثيلي، المنزّه والشفّاف. هذا ولا بدّ من التأكيد ان لفعالية القضاء تأثيراً على سير الأحداث المصيرية في نشؤ الأمة وتطوّرها. فالتاريخ يُصنع أحياناً في قاعة المحاكم.

الدولة الحكم l'Etat Arbitre وجدلية الحياد السياسي :

يعكس خطاب القَسَم دور الدولة في إحلال التوازن بين التوجّهات الفكرية والسياسية والاقتصادية على مستوى الوطن.

إنّ الساحة الوطنية مسرح لشتى التجاذبات وقد تتخذ هذه التجاذبات منحى الحوار البنّاء، أو الجدلية الفكرية، أو التنازع على المفاهيم أو الصراعات السياسية أو الاجتماعية بمختلف أوجهها وكافة وسائلها، إنما تبقى الدولة المحور الجامع، الضامن للتوازن السياسي والاقتصادي. وللدولة دور المحافظة على حدّة النشاط السياسي وتنوّعه وتشعّبه إغناءً للحياة العامة. كما عليها واجب السهر على السلم الأهلي من جهة، بمعنى العمل على إذكاء الحوار البنّاء في حركة فكرية حوارية متواصلة، ومن جهة أخرى السعي لضبطها في أطر الأنظمة والقوانين. فالسلطة هي العنصر الناظم للحركة السياسية والانتظام العام.

إنّ الصراعات العقائدية قد تؤدّي في أوج حدّتها إلى تدمير المجتمع، كما قد تؤدّي إلى قهره في حال تسلّط فئة فيغرق في امتثالية وحدوية. ان الوطن هو كيان سياسي في تحرّك منتظم، وما يُسمى بالوفاق الوطني لا يعدو كونه تكاملاً وتوازناً وحواراً بين الفئات المكوّنة للوطن. غير ان هذا التوازن قابل للتطوّر، بفعل تجدّد الرؤى المسيّرة للوطن. فالدولة هي الطاقة التي تنتظم في مسارها الجدليات السياسية، فلا تنحاز، ولا تخاصم، ولا تهادن ولا تقتص...

ويقف خطاب القَسَم على مفترق نقيضين يستلهم إيجابيتهما؛ وحدة السلطة وتعدّدية الوطن، غير انه لا يجوز أن يُفرغ الحياد المطلوب السلطةَ من مضمونها ودعوتها الإنسانية ليجعلها إطاراً شكلياً يستوعب مضامين الرؤى الخاصة بالمجموعات والأشخاص. فللدولة أسس فكرية تختزن برمجة لأداء مستقبلي، واعٍ ومتكامل. إذاً خطاب القَسَم يختزن جوهر هذه التوجّهات.

إنّ السلطة أخيراً هي طاقة اتزان بين الحركة والسكون، حركة الصراعات في المجتمع والسكون الامتثالي المفقر.

رجل ودولة أو ضمير ودولة :

لا يتكلم إلاّ إذا سُئل... والوطن اليوم يسأل. وخطاب القَسَم هو الجواب.

هكذا رجال الدولة، هؤلاء الذين أُعطي لهم أن يغيّروا حتميّة الواقع، ويدكّوا أبواب التاريخ، فيشرّعون ما أوصد منها، فتغرف الأمم من إنجازاتهم .

ما نقوله ليس إطراء بقدر ما هو واقع. إن وصول فخامة الرئيس اميل لحود إلى سدّة الرئاسة هو ولا شك وليد دعم شعبي جامع، وقلّ من نال هذا الإجماع والثقة العارمة، مما يمنح الأمّة فرصة تاريخية للتغيير الجازم الذي يصبو إليه. وهو تغيير يحمل في طيّاته إمكانيات أدائية، تستمدّ طاقتها من أخلاقية سياسية وعزم شخصي. فالأخلاقية السياسية تشير إلى أعمال وضعية واعية تتمّ في مجملها عن تصوّر واضح يصبو في أقصاه إلى جمهورية مثلى. فلا بدّ أن يعي المواطن لأي فئة أو منطقة انتمى ان روح التغيير الأخلاقي في العمل العام تتطلّب ولا ريب عناء كلياً جامعاً لتحقيقها، وهذا ما يحاول فخامة الرئيس اميل لحود، في صمته الإيجابي المنكبّ على العمل الدؤوب، أن يوصله إلى نفسيّة كلّ إنسان معنيّ بمستقبل الوطن.

ولعلّه ينضح عن مجمل تصوّره الإصلاحي خطة محدّدة المسار واضحة الرؤيا، جليّة الأهداف تصبو إلى إزالة التخوم ما بين الدولة والمواطن. إنّ التكامل بينهما في المسلّمات وكلّ تمييز بين المجتمع والدولة لا يخدم رؤياه المستقبلية السامية. وتفسير ذلك أنّ العلاقة القائمة بين المجتمع والدولة هي علاقة وثيقة لها من التأثير المتبادل ما يجعلها بتطوّر مستمر لكلا الطرفين. فالمجتمع يتأثّر ولا شك في حياته اليومية بالأداء السياسي، والسلطة السياسية تنصاع لا إرادياً لأهواء المجتمع. إنما السلطة هي جزء من المجتمع والمجتمع مرآة للسلطة. مما يحدو بنا إلى التوقّف عند ضرورة إدخال الروح الإصلاحية ومفهوم الأخلاقية في التعامل السياسي والاجتماعي، وأبهى تجلٍّ لهذا التكامل هو شخص الرئيس اميل لحود في تصميمه الجازم على إصلاح عام يبدأ بالسلطة وينتهي في أصغر حلقة اجتماعية. ويقتضي أن يشعر المواطن بأنه الجزء

الأصيل المكوّن للدولة، وبالتالي تقع على عاتقه مسؤولية المشاركة البنّاءة في بناء أمّة متلاحمة لا تزعزعها فتن ولا توهن من يقينها عصبيات فئوية.

على صعيد آخر تتجلّى رؤيا فخامة الرئيس في تقوية وتنقية البنية الإدارية. وفي ذلك تعبير عن همّ إجتماعي صميمه مستقبل مزدهر تثق به أجيالنا القادمة، وهيكلية إدارية قادرة على إعادة إحياء مفهوم الخدمة العامة ـ القدوة والمثال.

لقد أعاد فخامة الرئيس العدالة إلى القانون والحق إلى النصوص، فأعمل فيها تصوّره السامي، وأطلق فيها نبضاً إنسانياً خافقاً وحسّاً يتفاعل مع هواجس المواطن الحالم بسلطة يحترمها وتحترمه، ويحافظ عليها وتحافظ عليه ...

إنّ بين فخامة الرئيس اميل لحود والشعب اللبناني اليوم رابطاً وثيقاً مقدّساً، فما غادره قائد جيش إلاّ ليلقاه رئيساً للجمهورية. فإذا به في سدّة الرئاسة كما كان في قيادة الجيش من الكبار الكبار الذين آمنوا بالله والحق، وكان لهم من إيمانهم ذاك معين يحفز لنصرة القانون وتغليب النص على المصلحة والعمل على الكلام.

حسبه اليوم أنّ جيلاً كاملاً، يغار على مستقبله، يرى في فخامته ضمانة لحياة كريمة، لأنه وجد في أدائه الصامت صدى لآماله المستحيلة، ولأن فخامة الرئيس عرف أن يستلهم آمال المواطن الحقيقي الذي فيه، بهدف إصلاحي جدلي جامع. فالسلطة لا تنغلق على ذاتها، والمجتمع لا يتقوقع على نفسه بل يتكاملان. إنّ همّ فخامته الأوّل هو ترميم العلاقة بين الدولة والمجتمع.

النهضة السياسية :

لا يمكن ولوج الإصلاح الشامل إلاّ من باب الوجدانية السياسية. أضحى الألف الثالث بعيداً عن المفهوم القديم القائم على ارتهان الأداء السلطوي بنتيجة تبرّره وتشرّع ما تنفيه المبادىء القانونية العامة. لأنّ الحكم الصالح في الخطوات المنزّهة وليس ببلوغ غاية، تُستباح من أجلها الأحكام والنصوص القانونية. لقد بلغت السياسة في خطاب القَسَم درجة من الوعي النقدي يجعلها بمنأى عن صغائر المرامي والأهداف الوقتية. لقد تبلور مفهوم النهضة السياسية لتصبح دافعاً من دوافع تقدّم المجتمع. انها صورة من صور المجتمعية رافقت الإنسان منذ وعى إنسانيته، وأخذ يفكر في مساره ومصيره. ان السياسة هي من العلوم الإنسانية التي تصهر وجود الإنسان وتقوده إلى ما يبتغي وليس إلى ما قاده إليه تضافر للأحداث وتراكم للصدف...

يحمل كلّ إنسان في وجدانه أفكاراً سياسية أكثر مما يعرف أو يعي وهذه الأفكار قد توجّه تفكيره وعمله. فللسياسة خطورة كبرى في المجتمع، تضحي دافعاً من دوافع تقدّمه وازدهاره أو تأخّره واندثاره، لذلك أرادها سيّد القَسَم بنياناً وجدانياً في خدمة المجتمع.

يجابه لبنان، برأيه، معضلة التغيير الجذري الذي يريده الإنسان اللبناني «**الناس، كل الناس يريدون...**».

وإذا «**باليد الممدودة**» تظهر من «**ضُحى**» الليالي مسلّحة «**بالنية والإرادة**» نيّة وإرادة التغيير. يبدأ إذاً التغيير بعمل رصين، ليضع الغافلين منّا على الصراط الذي يفضي بهم إلى الخروج من الدوامة، كما تستوجبه السياسة الحقّة.

ولعلّ مشكلة اللبناني الأساسية هي جهله لأثر السياسة في حياته اليومية، فرداً ومجتمعاً، مما يجعله أحياناً يصغر أمر التعاطي السياسي، ويؤثر أعمالاً أخرى تحوز اهتمامه. فنرى سيد القَسَم يلفتنا إلى جهلنا لهذا الأثر الخطير. فقد تأصّل الجهل في الإنسان اللبناني الذي يمارس سياسة التزلم بدل سياسة الوعي والتبصّر وحسن الاختيار في الاقتراع. انها حالة مَرَضية مستشرية في قوام الطبع اللبناني، تمنع الوطن أن يسير في ركب المدنية الحديثة.

قد يأخذ العجب بعض اللبنانيين، إذ يرون هذا التشديد على خطورة السياسة في تكوين شخصية الإنسان الواعية. وهذا العجب ناتج من اننا ربينا، في هذا الوطن، على الإيمان بأن السياسة واسطة لا غاية، تعجز عن تحقيق الرؤى المثالية بزخم وكمال. لذا ضربنا في أودية الضلال طويل السنين، حتى أدّى بنا المطاف إلى هذا الترهّل السياسي والإداري الداخلي.

لقد آثر عماد الوطن، الإنطلاق من حالة راهنة، مؤلمة يعترف بها، على أن يتباهى بفكرة غير موجودة، لأنه يؤمن إيماناً راسخاً انه يجب علينا أن نبدأ، في جميع الحقول، بمثل هذا الإعتراف، لنتّجه نحو ارتكاز سياسي وإداري أسلم، جدير بأن يرفعنا إلى مصاف الأمم المتميِّزة. لقد حان الوقت كي نتفهّم ونعالج معضلاتنا الداخلية. وحده الوعي الإصلاحي يحملنا على التفكير قومياً وكونياً في حياتنا اللبنانية، لتصبح القومية الإصلاحية تسديداً نيّراً نحو الألف الثالث. نعم، إنّ لبنان مدعو، اليوم، أسوة بجميع الشعوب، إلى أن يبحث في معنى إنسانيته، وأبعاد صيرورته. فالشعوب جمعاء

تستعر، على عتبة القرن الواحد والعشرين، بحمى التطوّر الفكري والسياسي الصاهر. ولبنان كغيره من الأمم، مسوق، بموجب روح هذا العصر، إلى أن يساهم في حمى التطوّر السياسي ويشارك في صنع مستقبله ومستقبل أولاده. إنّ السياسة الوجدانية هي تلك الناظرة الكونية والقومية إلى الإنسان والمجتمع، وهي التي تدفع بزخم إلى تغيير جذري وإلى صلب الممارسة المسؤولة التي تبدّي مصلحة الإنسان. إنّ الأمّة الراسخة هي التي تبحث عن سعادة إنسانها ورخاء مستقبله، فتضع الوجدان في كنه السياسة لأنّ شأنها في شأن الوجدان القومي.

ولا يمكن إعادة الوجدان السياسي أو السياسة الوجدانية إلى الساحة الوطنية إلاّ باشتراك أهل الوطن أجمعين في ورشة إعادة بناء الإنسان السياسي، الملتزم صيرورة الوطن. علينا إذاً أن نتخطى مفهوم المحسوبية المناطقية أو الطائفية لاعتناق عقيدة الإصلاح الشامل. لأنّ السياسة بمفهومها الإنساني ليست أداة لبلوغ السلطة، بل ممارسة وجدانية غايتها «**كل ما هو خير وصواب وعدل**».

النهضة الادارية :

إنّ قوام النهضة الإدارية مكافحة الفساد، وقد اعتمدتها شرعة القَسَم عموداً فقرياً لها.

وبما انّ الفساد هو إساءة استعمال السلطة بهدف المكسب الشخصي، فقد أبرز خطاب القَسَم ضرورة مكافحة هذه الآفة المانعة لنهضة الأوطان. ومما لا شك فيه أنّ للفساد تأثيراً ضاراً على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وإن لم يكن الفساد ظاهرة خاصة بهذا العصر، غير انه بلغ عتبة من التفاقم جعل منه المبدأ وماعداه استثناء، وأضحى جزءاً من هيكلية عالمية لا تحترم أنظمة الدولة الداخلية وأصول العلاقات الدولية. ويستشري الفساد عادةً في الدول التي ترتكز على الخدمات وتعتمد أنظمة إقتصادية حرّة.

ومن نتائج هذه العوارض الاجتماعية المميتة التأثير السلبي على حرية وعدالة المضاربة التجارية بين الشركات، وكذلك بين الدول المستثمرة ضمن هذه الأطر. وبديهي أن يكون التأثير مباشراً.

إنّ تفاقم مثل هذه الأوضاع على الساحة الوطنية قد يؤدّي في حال لم تُستأصل أسبابها إلى زعزعة أركان المؤسسات العامة والخاصة وضرب شرعية النظام السياسي. وقد اعتمد سيّد القَسَم منحى جازماً تجلّى في قوّة التعبير وصرامة المعنى. وفي ذلك نية حازمة لمعالجة هذه الظاهرة التي لا تمثّل غاية بحدّ ذاتها بقدر ما تشكّل وسيلة إثراء غير مشروع مباشر وغير مباشر.

وبهدف الخروج من سطوة المصالح الخاصة والممارسات الوظيفية المذهبية، لا بدّ من العمل على إرساء أواصر إدارة عامة قادرة، شفافة، ضمن هيكلية عصرية تجمع ما بين الاستقلال والتعاون، ما بين الإدارات المركزية والسلطات المناطقية المعنية والمنتجة والمصالح المستقلة والمؤسسات العامة والمختلطة.

فالإدارة جسم متكامل، متّصل الأعضاء، يمكن أن ينعم بسليم النمو أو يعاني من عليل الأداء، إنما يبقى أداة للحكم، تجسّد مفهوم الدولة وتعكس همومها وتنفّذ تصاميمها. فإذا أصاب هذا الجسم أي مصاب في أحد أطرافه، ترهّل وتقلّص نشاطه. ومن الملاحظ حالياً أن الفساد الإداري والاجتماعي يتخذّ منحى منظماً يخدم الجريمة المنظّمة بشكل عام ويساهم المساهمة الفعّالة في انتشارها وتفاقم مفاعيلها. ولعلّ العلاقات الدولية الحاليّة في ظلّ التعاون الدولي ضمن أطر المنظمات الاقتصادية الدولية، تُلزم كل دولة بتصحيح وتنقية ساحتها الداخلية، لأنها أصبحت على وثيق الترابط والتفاعل مع سائر الدول، فإن انطلق الفساد من أي نقطة في العالم قد يبلغ عاجلاً أو آجلاً نقاطاً أخرى. من هذا المنطلق، برز في خطاب القَسَم مسألة مكافحة الفساد على الصعيد الداخلي وذلك ضمن إطار التعاون الدولي. فالإصلاح الداخلي يرتبط ولا شك بشرعية واستمرارية الدولة بمفهومها التمثيلي الهادف لإحقاق المصلحة العامّة. كما ينعكس على دور لبنان ومساهمته في الأسرة الدولية إن على الصعيد الإنساني المحض أو الاقتصادي ـ التجاري أو الوضعي ـ السياسي.

الإصلاح على الصعيد الإنساني :

في بناء إنسان الغد يُبنى المستقبل. ولعلّ استمرارية التطوّر البشري نحو الأكمل وقف على ترسيخ المبادىء الإنسانية العامة في كلّ برنامج تربوي ـ ثقافي أو فكري ـ فلسفي. وتدخل هذه التوجّهات في صميم سياسة الدولة الإعمارية، وتشكّل الطاقة

الدامغة في التجاذب بين الحياة والاضمحلال. وتتجسّد قوة الشعوب في الإرادة المثقّفة إنسانياً، والعزم البنّاء الصّادق والملتحم بالمراد الشعبي؛ إنها الفكرة المفسّرة لنجاح المانيا الغربية في استيعاب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لألمانيا الشرقية. هذه النزعة الصادقة المشوبة بالغضب المميّز الساعي لإعادة بث رؤيا إنسانية محضة قوامها صافي الإلتزام بأخلاقية إجتماعية منهضة للأوطان إنّما نستشفّها في خطاب القسم. ففي معرض التوجّهات الاجتماعية العامة يستعرض سيّد القَسَم مجموع قناعاته الاجتماعية والتربوية والصحية والبيئية .

إنّها المبادىء العامة المساندة لكل وثيقة دستورية، تعود فتحيا وتكتسب قوة التطبيق. فيعيد تركيز البنية الوطنية على الركائز الأصلية لكلّ شرعية حاكمة، فالحق بالعلم، والتطبيق، والعمل، والسلامة البيئية وعودة المهجّر والمهاجر... هي الأسس التي يقوم عليها الوطن بمفهومه الجامع والمسؤول عن مستقبل بنيه والأجيال فيه.

ليس لهذه الرؤيا الواضحة آفاق إلاّ إذا اقترنت بالتزام شعبي مطلق بها، ومطالبة دائمة تقترن بالسعي الإيجابي لتحقيقها. هو عمل جماعي، يكتسب لبّ فعاليته وشرعيته من مصدره الشعبي الشامل. كما انه مرتهن بأداء منزّه، بعيد عن الانتهازية الفردية في القطاعين العام والخاص.

ولا بدّ أن يتّخذ الإصلاح الإداري منحى تنظيمياً أكثر منه منحى عقابياً، يستند أساساً على التطهير والإقتصاص ممن أساء استعمال السلطة.

ونستشفّ من خطاب القَسَم قناعة بأنّ تحقيق الإصلاح الإداري ليس رهناً بالقوانين فحسب أو بالمراقبة وتفعيل أجهزة التفتيش، إنما بإعادة النظر في الهيكلية التنظيمية للإدارة، وكيفية تصويب سير المعاملات وتعاطي الإدارة مع المواطن، خاصة وان التغيير المنهجي والهيكلي هو الضمانة المستقبلية لدوام المكتسبات الإصلاحية وتثبيتها، والحؤول دون ارتهان الإرادة للظروف والمعطيات والأهواء السياسية.

تحقيقاً لهذا الهدف لا بدّ أن يحكم الإصلاح الإداري مبادىء أساسية محورية وهي:

١ ـ منع الإتصال ما بين المواطن والموظفين الرسميين المكلفين إدارياً إنجاز معاملته.

٢ ـ توحيد شكل المعاملات الإدارية.

٣ ـ معاملة المواطن بثقة تطبيقاً للمبدأ القانوني القائل: « **كلّ مواطن بريء حتى إثبات العكس**».

٤ ـ تأمين الإرشاد والإعلام اللازم للمواطن.

٥ ـ إعادة تأهيل الإدارة: إنساناً وبنية تحتية.

أ ـ العمل على منع الاتصال ما بين المواطنين والموظفين الرسميين في إطار انجاز المعاملة الإدارية.

إنّ تقديم دعوى قضائية أو معاملة إدارية وملاحقتها يقتضي، توجّه المواطن بنفسه (**أو بواسطة وكيل أو معقّب معاملات**) إلى الإدارة الرسمية لتقديم معاملته وتعقّبها لدى كل الموظفين الرسميين المعنيين بالموافقة عليها أو مراقبتها.

إنّ النتائج السلبية المترتبة على الوضع الإداري القائم هي التالية:

ـ إعتُبر هذا المنحى، في كل الدول الصناعية المتطوّرة، الأكثر مضيعة للوقت، إن بالنسبة للموظف الرسمي أو المواطن، خاصة وانه، باعتراف كلّ النظريات الاقتصادية، هدر للوقت وهو العامل الأساسي في الهدر المالي، على صعيدي القطاع الخاص والعام.

ـ يدفع المواطن للتجوال ضمن أبنية ومكاتب الإدارات الرسمية دون أي اعتبار للسرية الملزمة بالنسبة للإدارة والسجلات الرسمية.

ـ يجعل من المواطن عرضة لابتزاز الموظف الرسمي والإتجار بالصلاحيات كما يعرّض الموظف الرسمي للرشوة أو للإهانة الناتجة عن عرضها حتى لو رفضها.

ـ يؤدّي هذا الوضع إلى تكديس المعاملات على مكاتب الموظفين الذين لا يستطيعون أحياناً البتّ بها لكثرة المراجعات أثناء الدوام، مما يزيد من إرهاق الموظف ويؤثر على أعصابه وبالتالي على نوعية تعامله مع المواطن، والنتيجة الحتمية لذلك، نشوء نفور ما بين المواطنين والدولة مرده النظام القائم وليس الأشخاص.

ـ شعور المواطن بالإذلال والإستعطاء إذا ما أراد إنجاز معاملة، وكأنه في معرض طلب خدمة شخصية من الموظف الرسمي. وذلك منافٍ لأبسط قواعد الخدمة.

ـ والنتيجة الأهم لهذا الوضع تبقى لا محالة إنتاجية محدودة مرهقة للخزينة العامة.

لكلّ هذه الأسباب لا يسع الإدارة حالياً إلاّ تغيير نظامها واعتماد التوجّه التالي:

١ ـ إنشاء مركز إستقبال للمواطن يعزل داخل الإدارة عن المراجعات الإفرادية، إذ يستقبل المواطن موظف يستلم منه ملف معاملته بعد التحقق من اكتمال المستندات ويعطيه رقماً تسلسلياً للمعاملة وتاريخ انتهائها واستلامها من المكان عينه (**اليوم والساعة**). أثناءها، تعمل الإدارة بواسطة البريد الداخلي على تسيير ملف المعاملة لتمرّ على المراجع الإدارية المختصة، مع تخصيص الموظف بعلاوة بسيطة حافزة على السرعة لكلّ معاملة ينهيها بعد أن يكون أُعفي من المراجعات واستقبال المواطنين والضغوط والوساطات.

٢ ـ منع المواطنين منعاً باتاً من دخول المكاتب الخاصة بالإدارات العامة.

٣ ـ منع التداول بالأوراق النقدية، وإلغاء وظيفة أمين صندوق وحصر دفع الرسوم بواسطة الحوالات المصرفية والطوابع.

بذلك تكون الإدارة قد حققت عازلاً للموظف الرسمي منعاً للتجاوزات، وحافزاً في الوقت نفسه للإنكباب على عمله دون التلهّي بالمراجعات والاستقبالات وتكون صانت دوام الوظيفة العامة من هدر الوقت والمال، حسب شرعة القَسَم.

ب ـ توحيد أصول شكل المعاملات الإدارية
La standardisation de la formalité

ومن وحي خطاب القَسَم، ولحسن سير الأعمال في الإدارات الرسمية ينبغي توحيد الأصول والتقنيات الإدارية المتّبعة أيّاً كان صاحب المعاملة لصون المساواة أمام الدولة. كما يجب توحيد شكل المعاملات بما يضمن السرعة والفعالية وزيادة الإنتاجية .

٤ ـ معاملة المواطن بثقة تطبيقاً للمبدأ القانوني القائل:

«كل مواطن موضوع ثقة وبريء حتى إثبات العكس».

لا يجوز أن يُعامل المواطن، في الإدارات الرسمية وكأنه في معرض ادعاء كاذب حتى إثبات العكس، بينما يجب أن يقع عبء الإثبات على المدعي. ومن الواجب، في المطلق، إعادة الثقة بين الإدارة والمواطن مع إحياء مفهوم الخدمة العامة.

يجب أن تكون الإدارة في خدمة المواطن وتبحث دوماً عن راحته وحماية حقوقه والمحافظة على كرامته، فالثقة بالدولة، عامة، تمرّ بالثقة بين المواطن والإدارة، ولا بدّ

من إعادة بناء العلاقة على أسس متينة مجرّدة لا تخفي منافع خاصة أو محسوبيات أو معطيات طائفية أو عائلية أو مناطقية أو شخصية.

تأمين الإرشاد والإعلام اللازمين للمواطن
L'orientation et l'information

- تفرض المعاملات الإدارية إلماماً ومعرفة بالأصول والوثائق الواجب توفرها لدى تقديم المعاملة. ولا يجوز البتة أن يعود للموظف أن يقرّر ماهيّة وعدد الوثائق اللازمة: إنها مسألة شكلية بغاية الأهمية، إذ تقرّر مصير المعاملة. لذا فحقّ المواطن أن يكون على علم وإلمام بها. ومن واجب الإدارة، إذاً، إستعمال وسائل الإعلام كافة (**النشر المرئي والمسموع...**) بغية توضيح هذه الأمور.
- كما لا بدّ من توفير الإرشاد المدرسي والجامعي عن طريق تنظيم محاضرات ومداخلات في المؤسسات التعليمية الخاصة والعامة لا تكتفي بالمبادىء العامة إنما تدخل أيضاً في تفصيل سير المعاملات الاساسية والضرورية لكل مواطن .

إعادة تأهيل الإدارة : إنساناً وبنية تحتية :

يُقصد بالتأهيل الإنساني التحضير الأكاديمي الأساسي والتقني اللازم لموظفي القطاع العام، إن من الناحية المدنية أو العلمية .

آ - **التأهيل المدني**: هو تحضير الموظف لفهم مهماته الأساسية وموقعه من الخدمة العامة. ويقتضي ذلك توجيهه في أدق مهمته: الملبس اللائق، الكلام الموضوعي، التصرّف المتزن، تساوي المواطنين أمام القانون، التجرّد، الإقتناع بسموّ مهمته، وواجب الخدمة.

ب - **التأهيل العلمي**: هو تأهيل الموظف علمياً لإنجاز مهمته على أكمل وجه. لذا يفترض أن يكون حائزاً حسب مركزه على إجازة تقنية أو جامعية، كما يفترض أن يكون ملمّاً بالمعلوماتية وكيفية تشغيل جهاز الكومبيوتر، مما يُحتّم مكننة المعاملات الإدارية وإقامة شبكة إتصال كاملة بين الإدارات بشكل يسمح بتبادل المعلومات والاستغناء في بعض الأحيان عن البريد.

إن انطلاقة هذه الرؤى مصدرها المبادىء الأساسية لشرعة القَسَم.

الإصلاح على الصعيد التجاري ـ الاقتصادي :

من الأفكار الرائدة في شرعة القَسَم، ترسيخ سياسة خلاصية للوطن لا تستند البتة على حلم لبناني مضى، نقف على أطلاله محاولين إحياء أشلائه، هو لبنان ما قبل الحرب ...

فإذا كان الاقتصاد اللبناني يبحث منذ سنواته المزدهرة عن بُعد علمي قادر على تحديد مكوّناته وصيرورته، فلقد وجد سيّد القَسَم تطوّراً عاماً واضحاً لسياسة اقتصادية شفافة، لا تتصل بالتجاذبات الداخلية، بل تكتسب طبيعة أخرى حياتية ومعيشية صرفة. أضحت التوجّهات الاقتصادية مرتكزة على صائب الملاحظة الموضوعية، وبُعد الرؤيا العلمية الملتزمة واقع الحدث وصحيح المعطيات. وبعيداً عن التوجّهات المفرطة في الحرية التصميمية للإستثمارات المحلية، والسعي الدائم للربح السريع أو غير المبرّر، يدخل التوجّه الرئاسي، منحى الاقتصاد الوطني في إنماء متوازن إن على المستوى الجغرافي أو الاجتماعي أو الطبقي. فلا يعقل تجزئة النمو الاقتصادي وإلاّ اختلطت المعطيات واضمحلت المعالم الموضوعية وبالتالي القرار الاقتصادي الشامل والواقعي.

من هنا رفض سيّد القَسَم لكلّ إهمال تشريعي ليُخرج الدولة من قاعة الحضور المتفرّج إلى مسرح التشريع والأداء الاقتصادي الإنمائي إنسانياً واجتماعياً، وذلك عن طريق رأب التصدّع الاجتماعي بين فئات المجتمع الوطني وبين القطاعات الأساسية. وإذا بنا ندخل طور التخطيط الاقتصادي ـ الاجتماعي الرسمي وتحديد الأهداف والأولويات والستراتيجيات الضرورية لتنفيذ المبادىء المالية والاقتصادية العامة.

إنّها صرخة من سيّد القَسَم لمصدر السلطات في الوطن ألا وهو المشرّع ليترجم هذه الرؤى أحكاماً وقوانين. وجاءت مشاريع القوانين التي أحيلت إلى المجلس تنفيذاً لهذه التوجّهات الرئيسية لتحدّ من التباعد بين طبيعة وسرعة النمو الكمّي أي الميزان الاقتصادي ومنحى النمو النوعي بمعنى الواقع الاجتماعي، والتنمية في كلّ المناطق اللبنانية.

لذلك ستُعتمد مثلاً تخفيضات جمركية هامة موازية لإقرار الضريبة على القيمة المضافة بغية منع ارتفاع أسعار السلع، مع إعفاء كامل للقطاع الاستشفائي وللقطاع

الزراعي. فهذه السياسة الضريبية القائمة على التوازن مع اعتماد مفاهيم مؤسساتية تعاقدية جديدة، هي ولا شك منقذة، وقد لاحت بشائرها مع زيادة الإيداعات المصرفية بمعدّل ١٢،٧٪ والاعتمادات بمعدل ٧٧,١٢ ٪ بعد مضي سنة من عهد التغيير. ودون الدخول في موضوع تعداد الإنجازات. نكتفي بالقول ان التطوّر الإقتصادي بمفهومه الإنساني هو عامل دائم التأثير في بناء العلاقات الاجتماعية. ولعلّ المعضلة الأكثر تأثيراً على المجتمع اللبناني في أواخر القرن العشرين كانت ولا ريب مشكلة استيعاب المدن لموجات الهجرة القروية. لقد حاول لبنان تجاوز هذه الموجات المخلّة بالتوازن الديمغرافي وبالتالي الاقتصادي ببعض الأنظمة القانونية الخاصة بالمساكن المستأجرة والتعليم المجاني وتوفير فرص العمل، غير ان تداعي البنيان الإداري والسياسات الإنمائية لم تسمح بتحقيق المرتجى. فجاء خطاب القَسَم يعيد لهذه المفاهيم معناها الأصيل ويمنحها طاقة تجددية عصرية قادرة على مواجهة تحديات الألف الثالث.

في خطاب القَسَم نجد فسحة من الأمل بمستقبل مبني على أسس سليمة قادرة على إخراج لبنان من دوامة الصراعات التاريخية الداخلية وبناء مجتمع متسامح، متراص ومنتج قادر على ولوج الأسواق الدولية بفعالية وعلم. لذلك لا بدّ من حماية قانونية للطبقات العاملة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها عناصر النهضة الإقتصادية وعواملها الفعّالة. على صعيد آخر، من الواجب تحصين الأسواق المالية لاستجلاب الرساميل وكبار المستثمرين. غير ان القطاع المصرفي يبقى الدعامة لاقتصاد قوامه الخدمات وعصبه المبادرة.

وما التشريعات الحافزة للاستثمارات الصناعية والزراعية إلاّ السند الثانوي في التخطيط العام. هي رؤيا شاملة للوطن، خاصة لمستقبله على عتبة قرن جديد، تستمد طاقتها من الإيمان بقداسة المهمة السامية القديمة الجديدة؛ تسمو كلما استقوى القانون أو الأخلاق على الأداء السلطوي. انها محاولة تاريخية فتحت أمامنا آفاقاً ليس لنا بها عهد، وقد تكون هذه الآفاق حافلة بما كنا نبحث عنه دون أن نعثر له على أثر، هي طاقة دافعة بمركبة الزمن مسافات إلى الأمام، لأمّة تعاني معضلاتها وتبحث عن مقوّمات حضارة مستقبلية تقوم عليها مدنية الألف الثالث. فالتاريخ، هو، لا يخدع، فلا يبقي إلاّ على كلّ نتاج وإنجاز، بفضل قيمته الذاتية، ويكتب له الخلود.

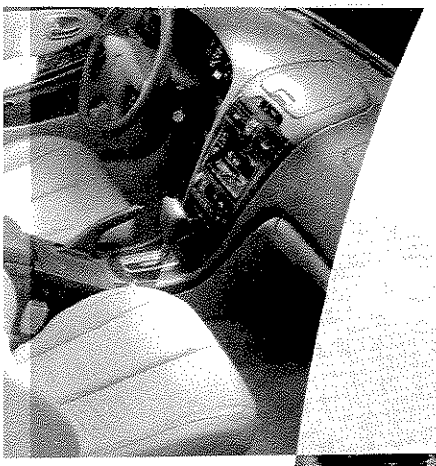

THE NEW

COMFORTABLY AHEAD.

MODEL SHOWN 30GV

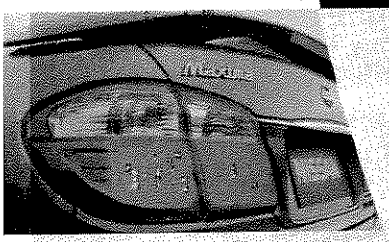

AHEAD ON THE ROAD. AHEAD IN DESIGN. AHEAD OF ITS TIME. THE NEW MAXIMA LEADS OVER OTHERS IN ITS CLASS. THE COMFORT OF PERFORMANCE THAT MARRIES SMOOTHNESS AND POWER.

AS ONLY NISSAN CAN. THE COMFORT O
A DESIGN DEDICATED TO QUI
RELAXATION. AND THE COMFO
OF KNOWING ADVANCED SAFE
FEATURES ARE THERE FOR YO

RYMCO

43 Years of Continued Success

Members of Automobile Importers Association

RASAMNY YOUNIS MOTOR CO.SAL

Listed on the Beirut Stock Exchange.

Blvd. Chiyah - Tel: 01- 273333 (15 Lines) - Manara: 01-372344/5

Jal El-Dib: 04-711661/2 - Mathaf: 01-612313/4

e-mail: rasamny@dm.net.lb

Visit us on our homepage: www.rymco.com.lb

NISSA

SIMPLY SUPERI

بدون تعليق

مطبعة
ابن
النفيسة
ش.م.م

المكاوي، تلة الحكمة، شارع المطران ذبس - هاتف: ٥٦١٥١٠/٢/٣ (٩٦١-١) - فاكس: ٥٦١٥١٠/٢/٣ (٩٦١-١)
http://www.anispress.com.lb • e-mail: gihad@anispress.com.lb - لبنان، بيروت، ص.ب. ٢٥٦٠-١١

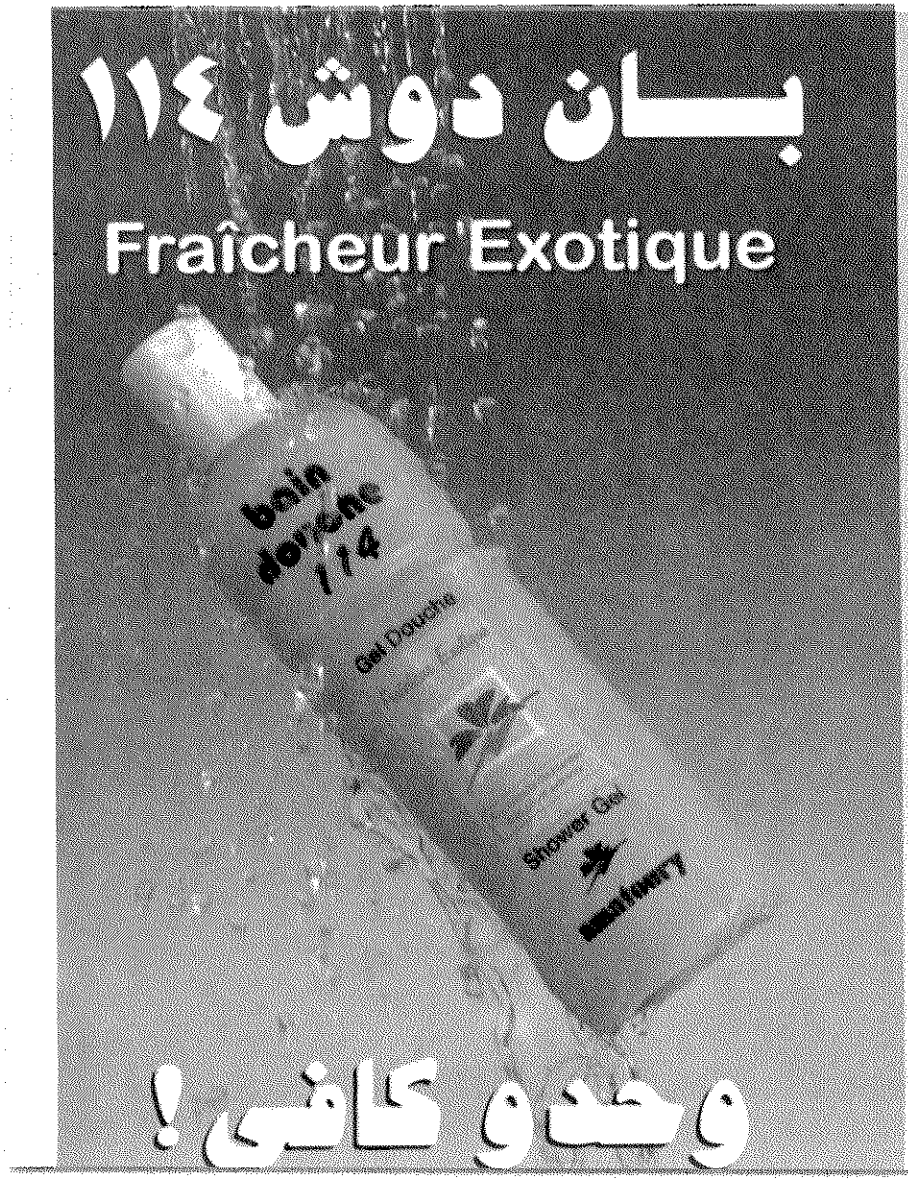
بـــان دوش ١١٤
Fraîcheur Exotique
bain douche 114
Gel Douche
Shower Gel
وحدو كاش!

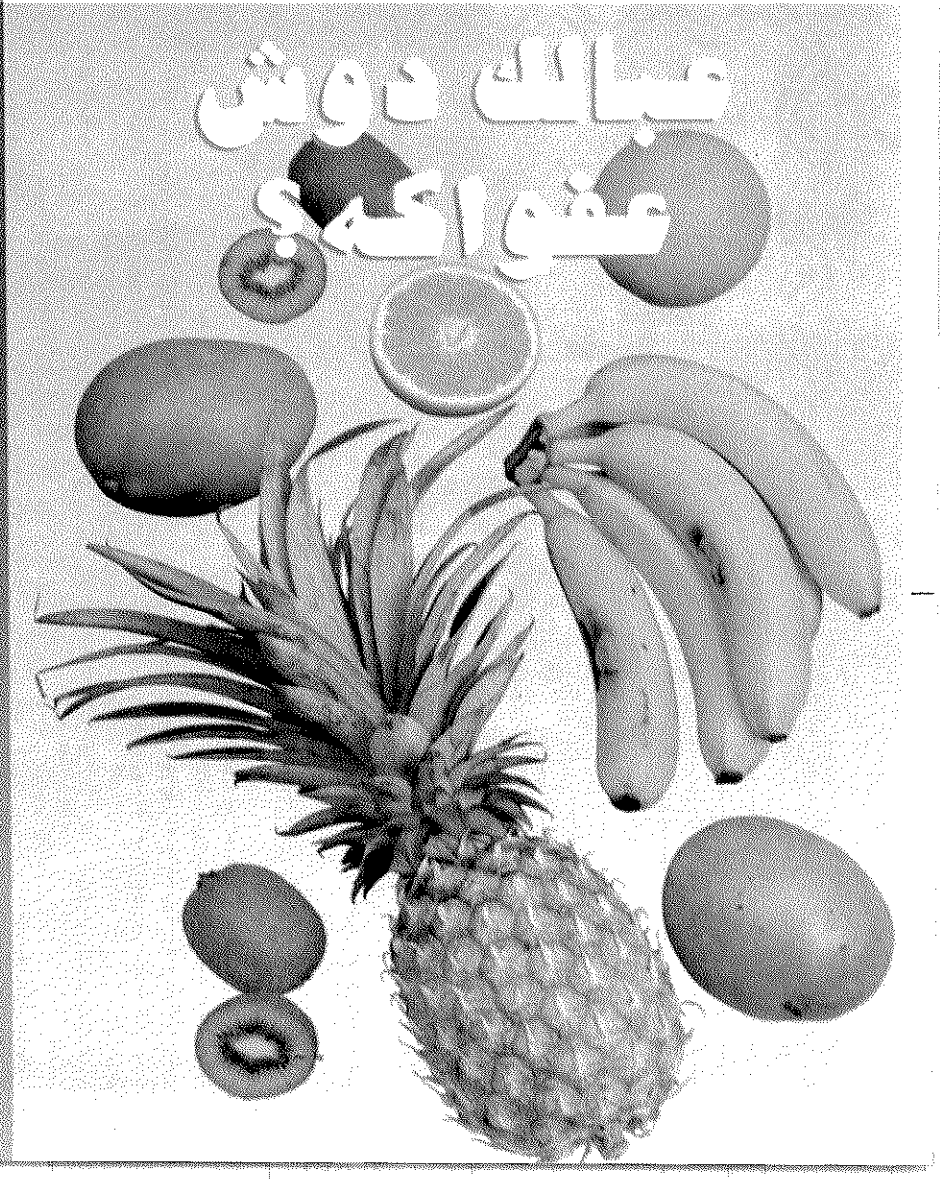
صباك دوش
عفو اكه ي

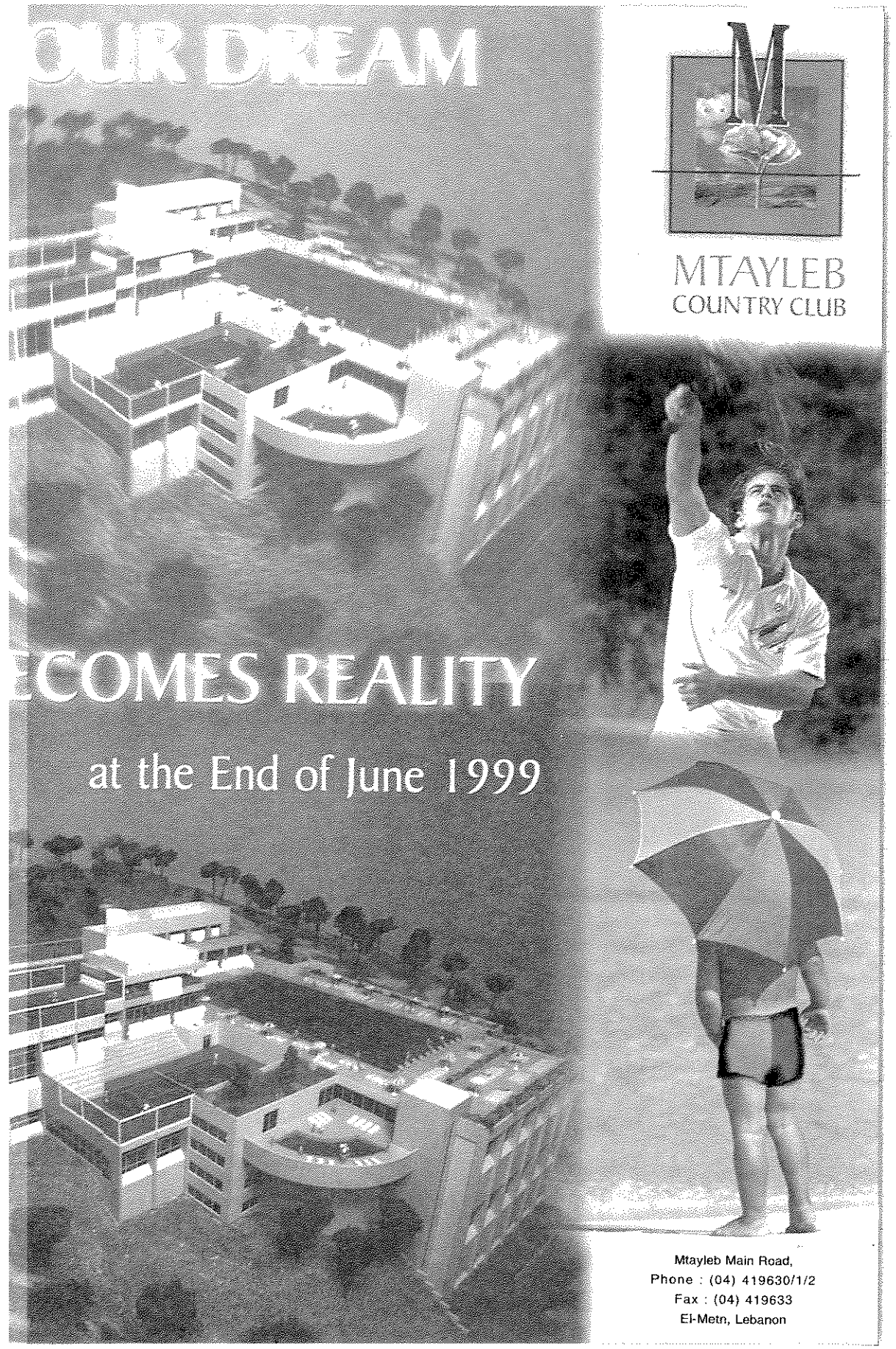

MTAYLEB
COUNTRY CLUB

Mtayleb Main Road,
Phone : (04) 419630/1/2
Fax : (04) 419633
El-Metn, Lebanon

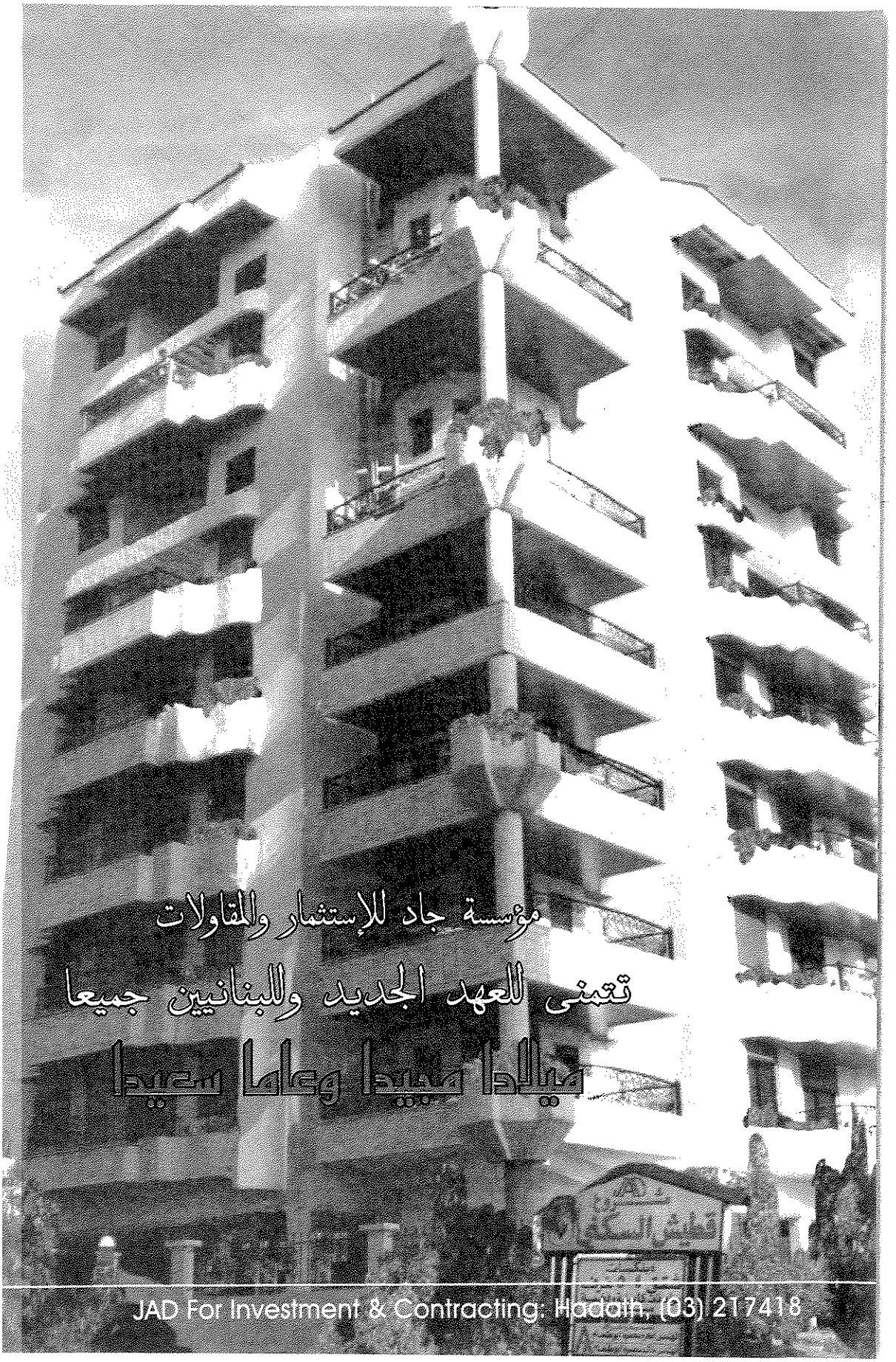
مؤسسة جاد للإستثمار والمقاولات
تتمنى للعهد الجديد وللبنانيين جميعا
ميلادا سعيدا وعاما سعيدا
JAD For Investment & Contracting: Hadath. (03) 217418

RIACHY Co.

SALIM RIACHY ET FILS

استيراد وبيع شاحنات المانية مستعملة
(قطع تبديل)

زحلة ـ المدينة الصناعية ـ تلفون: ٩٣٠٥٠٧ (٠٨) - ١٥٦٩٨٦ (٠٣)

CHEZ NOUS, ON AIME LES BELLES CHOSES...

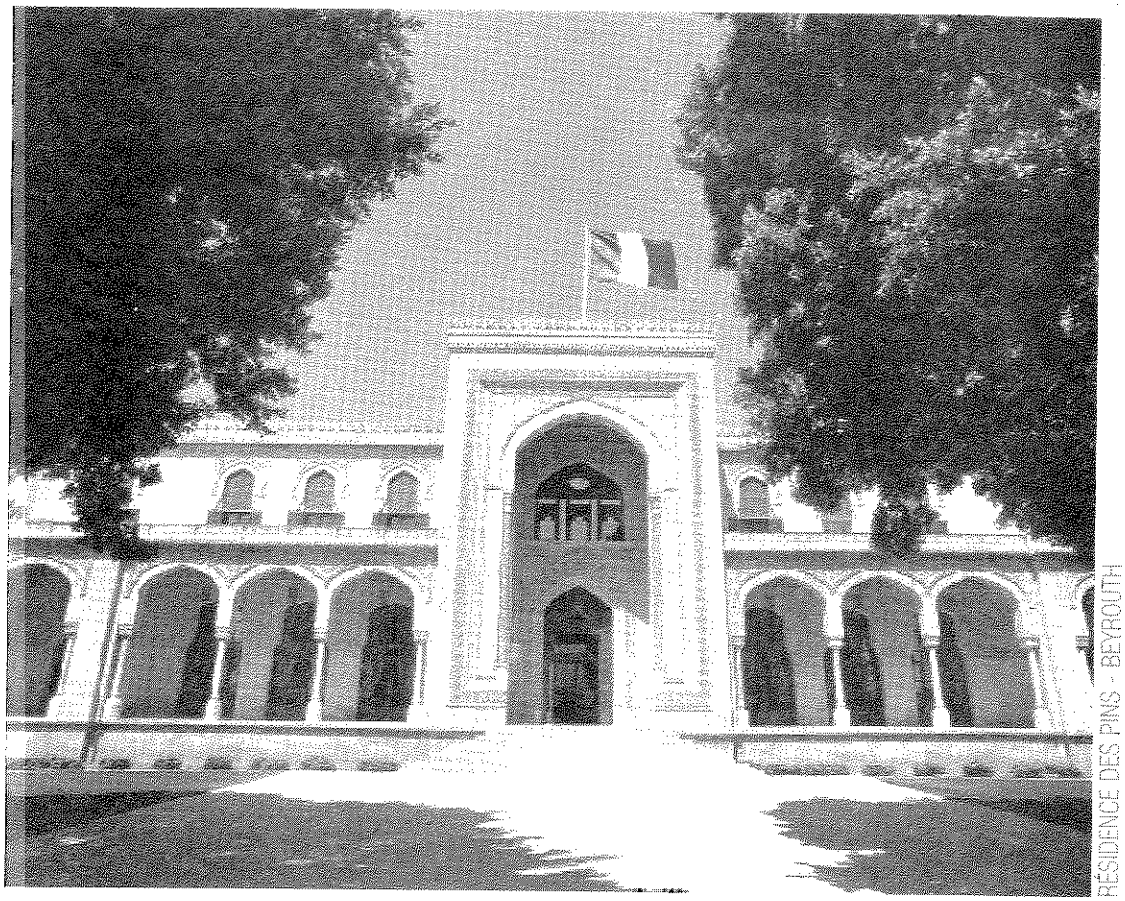

RÉSIDENCE DES PINS - BEYROUTH

... ET ON LES RÉALISE.

ALFRED MATTA & JACQUES MATTA

ENTREPRISES GÉNÉRALES

- SPAGNOLO (John P.), ***"France & Ottoman Lebanon. 1861-1914"***, London, Ithaca Press, 1977

- *Tawarikh. Retrospective 100 ans,* sur CD-Rom, Beyrouth, 1999

- TUEINI (Ghassan), ***"Le livre de l'indépendance"***, (en arabe), Beyrouth, Dar el-Nahar, 1998

- Union des Ingénieurs et Techniciens de la France Combattante. Section du Levant, 25 ans d'effort Français au Levant, Beyrouth, Les Lettres françaises, 1944.

Journaux, revues, séries annuelles

- *Le Journal officiel libanais.*

- *Les Fiches Du Monde Arabe.*

- *L'Orient.*

Bibliographie de la première partie

Ouvrages

- ANONYME, *Dix ans de Mandat. "**L'oeuvre française en Syrie et au Liban**"*, Paris, CGP, 1931.

- AMMOUN Denise, ***"Histoire du Liban contemporain. 1860-1943"***, Paris, Fayard, 1997.

- BOUSTANY (Fouad L.), ***"Introduction à l'histoire politique du Liban moderne (du 17ème siècle à 1943)"***, Beyrouth, FMA, 1993.

- COULAND (Jacques), ***"Le mouvement syndical au Liban (1919-1946)"***, Paris, Editions Sociales, *1970.*

- HAKKI (Ismaïl), ***"Liban,recherches scientifiques et sociales"*** (en arabe), Beyrouth, 1918, 3ème *édition, Beyrouth, Dar Lahd Khater, 1993.*

- HUVELIN (Paul), ***"Que vaut la Syrie ?"***, Chambre de commerce de Marseille, Congrès français *de la Syrie, Paris, Librairie Ancienne Honoré Champion / Edouard Champion, 1919.*

- JOFFRE (Alphonse), ***"Le mandat de la France sur la Syrie et le Grand-Liban"***, Lyons, Bascou, *1924.*

- KHAIR (Antoine), ***"Le Moutaçarrifat du Mont-Liban"***, *Beyrouth,* Université Libanaise, 1973

- KHATER (Lahd), ***"Epoque des Mutassarrif au Liban"***. *1861-1918,* (en Arabe) Beyrouth, *Université Libanaise, 1967*

- KHOURY (Fouad), ***"Témoignage d'un centenaire. Liban : Aspects d'une civilisaton"*** *(en arabe), Beyrouth, Université Libanaise, 1987.*

- KHOURY (Gérard), ***"Naissance du Liban Moderne. 1914-1920"***, Paris, Armand Colin, 1993

- LABAKI(Boutros), ***"Introduction à l'histoire économique du Liban. Soie et commerce extérieur en fin de période ottomane(1840-1914)"***, Beyrouth, Université Libanaise, 1984.

- LONGRIGG (Stephen Hemsley), ***"Syria and Lebanon under French Mandate"***, London, Oxford Univesity Press, 1958.

- MOUSSALI (Négib), ***"Etudes économiques sur la Syrie et le Liban"***, Harissa, Imprimerie *Saint-Paul, 1933.*

- O'ZOUX (René), ***"Les Etats du Levant sous mandat français"***, Paris, Librairie Larose, 1931.

- RABBATH (Edmond), ***"La formation historique du Liban politique et constitutionnel"***, 2ème *édition, Beyrouth, Université Libanaise, 1986.*

- SOREL (Jean-Albert), *Le **"mandat français et l'expansion économique de la Syrie et du Liban"**, Paris, Marcel Giard, 1929.*

01/08 : Un Congrès pan arabe auquel participe le Liban, la Syrie, l'Irak, l'Arabie Saoudite, l'Egypte et le Yémen se tient à Sofar. L'Union Postale Arabe est créee.

23/09 : Le parlement vote le Code du Travail.

22/10 : Habib Abi Chahla est élu président de la chambre par 29 voix contre 22.

14/12 : Suite à la démission du Cabinet de Said Mounla (07/12), Riyad Solh forme un nouveau gouvernement.

31/12 : L'évacuation des troupes françaises est achevée.

01/08 : Transfert des Troupes spéciales aux autorités libanaises. Ce transfert est commémoré depuis cette date comme fête de l'Armée.

23/08: Sami el-Solh forme un cabinet composé des ministres suivants : Gabriel Murr, Hamid Frangieh, Ahmed el-Assaad, Jamil Talhouk et Joseph Salem.

31/08 : Congrès constitutif de la «Fédération des syndicats d'ouvriers et d'employés du Liban».

16/10 : Sabri Hamadé est réélu pour la troisième fois Président de l'Assemblée par 31 voix contre 14 à Adel Osseirane.

26/11 : Le Président Béchara el-Khoury inaugure le Foyer du Soldat. Le mérite de cette initiative revient aux Dames du Comité de la Croix Rouge. Avrec l'aide de l'armée elles ont réussi à faire d'une bicoque un foyer modèle.

1946

05/02 : Une délégation libanaise présidée par le ministre des Affaires Etrangères Hamid Frangieh est présente à l'ouverture de la première Assemblée Générale de l'ONU à Londres. Elle réclame de concert avec la Syrie une décision recommandant l'évacuation des troupes étrangères.

23/03 : Un accord est conclu entre le gouvernement français et la délégation libanaise présidée par le ministre des Affaires Etrangères Hamid Frangieh pour l'évacuation des troupes françaises du Liban.

02/04 : Le gouvernement libanais prend en charge le Grand Sérail au cours d'une cérémonie en présence du chef de l'Etat.

01/05: la fête du Travail devient fête officielle.

17/10 : Sabri Hamadé est reélu Président de la Chambre par 35 voix contre 15 à Joseph Salem.

08 /12 : Signature des Accords monétaires. Les services financiers et économiques sont transférés aux autorités libanaises et syriennes.

1945

09/01 : Abdel Hamid Karamé forme un cabinet composé des ministres suivants : Nicolas Ghosn, Wadih Naim, Sélim Takla, Jamil Talhouk, Ahmed el-Assad .

11/01 : Décès de Sélim Takla, ministre des Affaires Etrangères et de la Justice. Henri Pharaon lui succède à son poste.

22/03 : Le Liban adhère à la Charte de la Ligue Arabe signée au Caire.

27/02 : Le Liban déclare la guerre aux pays de l'Axe.

25/04 : Le Liban participe à la conférence de San Francisco qui étudie un projet de création des Nations Unies.

08/05 : Capitulation sans conditions de l'Allemagne Nazie.

31/05 : Fondation de la compagnie d'aviation civile Middle East Airlines (MEA). La compagnie effectuera son premier vol le 21 novembre 1945 et assure sa première liaison régulière en janvier 1946.

26/07 : Le commandement de l'armée libanaise est confié au Colonel Fouad Chéhab.

recommandations au comité d'Alger : la remise en place des institutions et des hommes.

21/11 : Le Comité Français de Libération Nationale se réunit à Alger sous la présidence du Général de Gaulle. Il décide de donner suite à la demande faite par le Général Catroux de remettre en liberté le Président Béchara el-Khoury et les autres détenus. Le délégué général Jean Helleu est rappelé à Alger.

22/11 : Les détenus de Rachaya sont libérés, et le peuple libanais réserve à ses dirigeants une véritable ovation. Catroux, dépassant les instructions du Comité d'Alger, autorise tous les membres de l'exécutif libanais à réintégrer leurs fonctions.

23/11 : A Alger, le Comité français de Libération nationale entérine les décisions du général Catroux. La crise franco-libanaise est achevée.

1944

03/01 : Signature des protocles relatifs à la remise des services dits «des intérêts communs» aux gouvernments de Damas et de Beyrouth. Il seront ratifiés par le parlement le 3 mars.

20/09 : Les Etats Unis reconnaissent l'indépendance du Liban.

25/09-10/10 : Le Liban participe aux côtés de l'Egypte, la Syrie, la Transjordanie et l'Irak, aux travaux du comité préparatoire du Congrès Général Arabe. Un protocole d'accord prévoyant la création de la ligue des Etats arabes est signé à Alexandrie.

03/07 : Riyad el-Solh forme un nouveau cabinet. Hamid Frangieh remplace Camille Chamoun.

mandat français (modification des articles 1, 5, 11, 52 et 102; abrogation des articles 90, 91, 92, 93 et 94)

11/11 : Sur ordre de Jean Helleu, délégué général de la France Libre, les soldats français arrêtent le Président de la République Béhcara el-Khoury, le Président du Conseil Riad el-Solh, les ministres Sélim Takla, Adel Osseiran et Camille Chamoun, ainsi que le député Abdel Hamid Karamé. Ils les conduisent à la forteresse de Rachaya dans le Wadi Taym. L'arrêté numéro 464 suspend la constitution, et dissout la chambre des députés. L'arrêté numéro 465 confie à titre provisoire les pouvoirs exécutifs et législatifs à Emile Eddé, nommé chef de l'Etat, et chef de gouvernement de la République libanaise. Les députés libanais rédigent un mémorandum de protestation destiné aux grandes puissances et aux pays arabes. L'article 62 de la constitution autorise la formation d'un gouvernement provisoire qui exerce le pouvoir exécutif.

12/11 : Les ministres Habib Abi Chahla et Majid Arslane se retirent à Bchamoun pour constituer un gouvernment provisoire.

13/11 : Le Comité d'Alger confie au général Catroux la mission d'harmoniser les relations franco-libanaises.

16/11 : Le général Catroux commence ses consultations avec diverses personnalités libanaises.

18/11 : Le général Catroux s'entretient avec le president Bechara el-Khoury, et le lendemain avec le président du Conseil Riad el-Solh.

19/11 : Le général Edward Spears, ministre britannique pour la Syrie et le Liban, remet au général Catroux un aide-mémoire du ministre Richard Casey, membre du cabinet britannique, sorte d'ultimatum, qui reprend les exigences du gouvernment britannique. Catroux adresse ses

31/07 : Jean Helleu publie un arrêté qui établit une nouvelle répartition de sièges au parlement (30 aux Chrétiens et 25 aux Musulmans).

29/08-05/09 : Elections législatives marquées par une victoire du Bloc Constitutionnel et de ses alliés.

21/09 : Béchara el-Khoury est élu Président de la République libanaise par 44 voix et trois abstentions. Au cours de cette même séance parlementaire, Sabri Hamadé est élu chef de l'Assemblée. Riyad el-Solh est chargé de former un gouvernement.

25/09 : Riyad el-Solh, nommé président du Conseil des ministres, forme un cabinet de cinq ministres: Habib Abi Chahla, Majid Arslan, Camille Chamoun, Adel Osseiraine et Sélim Takla. Ce sera le premier gouvernement de l'indépendance.

-/10 : On relève 392 établissements scolaires français avec 59.321 élèves.

07/10 : Dans sa déclaration ministérielle, le Premier ministre Riyad Solh affirme que «le Liban est une patrie à visage arabe, qui puise dans la culture occidentale ce qui lui est bon et utile». Il réclame des amendements constitutionnels compatibles avec l'indépendance. 52 des 53 députés présents accordent leur confiance au cabinet.

05/11 : Le Comité d'Alger précise que la constitution libanaise ne peut être modifiée de façon unilatérale par les autorités libanaises. Il réclame au préalable la signature d'un traité reconnaissant les droits de la France au Liban.

08/11 : En dépit du refus des Français, la chambre des députés vote les amendements constitutionnels et abroge tous les articles relatifs au

affaire française qu'acune puissance étrangère n'a le droit d'intervenir et que le moment n'est pas venu pour des élections législatives.

11/12 : Le général Edward Spears est nommé ministre britannique pour la Syrie et le Liban. Il est le premier diplomate accrédité au Liban et établit son quartier général à Beyrouth.

20/12 : Inauguration de la ligne de chemin-de-fer Nakoura-Tripoli.

1943

18/03 : Le Général Catroux démet des ses fonctions le Président Naccache et charge le Dr. Ayoub Tabet, qui est nommé chef de l'Etat libanais, de former un gouvernement provisoire chargé d'organiser les élections législatives. Le nouveau gouvernement est composé de trois membres.

03/06 : Constitution d'un Comité Français de Libération Nationale à Alger.

07/06 : Jean Helleu est nommé délégué général de la France Libre au Levant.

17/06 : Ayoub Tabet promulgue un arrêté législatif qui détermine le nombre de députés et la répartition des sièges. 32 sièges sont attribués aux Chrétiens et 22 aux Musulmans. Suite à cette iniquité, les mususlmans organisent un Congrès Général, proclament leur refus de cette décision et menacent de boycotter les élection.

21/07 : Face à l'intransigeance de Ayoub Tabet qui refuse de modifier sa répartition des siège, Jean Helleu, délégué général de la France Libre, nomme Petro Trad au poste de chef de l'Etat en remplacement de Ayoub Tabet.

26/11 : Le général Catroux proclame officiellement l'indépendance du Liban et nomme Alfred Naccache Président de la République libanaise. Un cabinet est formé sous la présidence d'Ahmed Daouk. Deux Ministères sont crées : La Défense et les Affaires Etrangères.

30/11 : On relève 181 écoles publiques avec 17.288 élèves et 929 écoles privés avec 77.650 élèves

25/12 : Une assemblée nationale se tient à Bkerké. Le Partriarche Maronite Arida et diverses personnalités émettent un manifeste en six points revendiquant une indépendance sans réserves, conditions ou restrictions d'aucune sorte

27/12 : Message de félicitation du roi George VI au Président Alfred Naccache signifiant clairement que la Grande Bretagne reconnaissait l'indépendance du Liban.

1942

25/04 : Création de la cinquième brigade de la montagne qui prend sous son contrôle toutes les unités libanaises.

04/06 : Béchara el-Khoury, en visite au Caire, s'assure de l'appui de l'Egypte pour la campagne présidentielle. Il y rencontre le général Catroux et lui demande d'organiser des élections au Liban.

27/07 : Suite à la démission du Cabinet Daouk, le Président Alfred Naccache confie à Sami Solh de former un gouvernement. Celui-ci constituera un cabinet de trois ministres : Moussa Nammour, Hikmat Joumblatt et Philippe Boulos.

28/08 : Le Général de Gaulle est à Beyrouth. Dans son discours au Club de l'Union française, il déclare que l'indépendance du Liban est une

14/07 : Armistice de Saint-Jean d'Acre entre les britanniques et les forces «vichystes». Par la suite, Le Général Catroux, occupera le siège du Haut Commissariat à Beyrouth prenant possession de tous les postes de commande que détenaient ses prédécesseurs.

24/07 : Les autorités de Vichy quittent Beyrouth.

25/07 : Dans l'intention de régler leur collaboration dans les pays du Levant et d'interpréter la convention d'armistice du 14 juillet 1941, de manière à prévenir entre elles les causes de friction, la France Libre représentée par le Général de Gaulle et la Grande-Bretagne représentée par le Capitaine Oliver Lyttleton se réunirent au Caire. L'accord qui en sortit fut interprété différemment par les Anglais (pour qui l'indépendance devait être immédiatement réalisée) et les Français (qui selon eux ne les engagait que pour l'avenir). Cette ambiguité dans les deux textes anglais et français de l'accord pesa lourd dans les rapports entre la France (soucieuse de garder ses privilèges au Levant et de ne pas laisser la lutte contre le colonialisme atteindre l'Afrique du Nord) et la Grande-Bretagne (qui, voulant chasser les miasmes de la propagande alllemande et l'exécution de la déclaration Balfour, cherchait l'appui des populations autochtones).

26/07 : Certains officiers libanais décident lors d'une réunion à Zouk Michaël de ne plus recevoir d'ordre que des autorités libanaises.

26/07-15/08 : le général de Gaulle est au Levant et rencontre de nombreuses personnalités syriennes et libanaises.

27/07 : le général Charles de Gaulle reçoit à Beyrouth un accueil chaleureux.

09/09 : Le Premier ministre britannique Winston Churchill à la Chambre des Communes : Les Syriens et les Libanais auront leur indépendance avant la fin de la guerre.

un jour la victoire. Car la France n'est pas seule ! (...) Elle a un vaste empire derrière elle (...)».

05/08 : Les pays de l'Axe promettent de reconnaître l'indépendance de Etats arabes.

17/11 : Jean Chiappe est nommé haut-commissaire à la place de Gabriel Puaux. Mais il n'arrivera jamais à Beyrouth. Son avion est abattu lors d'un combat aérien entre des avions britanniques et allemands.

07/12 : Le général Henri-Fernand Dentz est nommé Haut commissaire. Il arrive à Beyrouth le 16 janvier et devient le représentant de Vichy au Levant.

1941

04/04 : En raison de la situation dramatique au Liban, le président Emile Eddé et Abdalah Beyhum présentent leur démission.

09/04 : Alfred Naccache est nommé «chef d'Etat et de gouvernement» par le haut-commissaire. Un cabinet de quatre ministres est formé avec Ahmed Daouk pour président.

08/06 : La proclamation du général Catroux faite au nom du Général de Gaulle, le chef de la France Libre, abolit le mandat en Syrie et au Liban, et proclame l'indépendance des deux pays.

13/06 : Le président Naccache demande au général Dentz de déclarer Beyrouth ville ouverte.

24/06 : De Gaulle nomme le Général Catroux délégué de la France Libre et commandant en chef du Levant.

1939

07/01: Arrivée à Beyrouth du nouveau haut-commissaire Gabriel Puaux, qui succède à Damien de Martel.

22/01 : Abdallah Yafi forme un cabinet composé des ministres suivants : Ibrahim Haidar; Hikmat Joumblatt ; Moussa Nammour ; Roukoz Abou Nader ; Habib Abou Chahla ; Gabriel Khabbaz.

1-5/06 : Un Congrès eucharistique se tient à la cathédrale Saint-Georges.

06/06 : Inauguration de l'aéroport de Khaldé qui deviendra l'Aéorport International de Beyrouth.

01/09 : La Deuxième Guerre Mondiale éclate.

21/09 ; Par souci de stabiliser la région durant la guerre, le haut-commissaire Gabriel Puaux suspend la constitution libanaise, dissout la chambre des députés et institue un conseil du gouvernement. Emile Eddé demeure à son poste de chef d'Etat.

27/09 : «Les Deux Rois» est le premier opéra libanais écrit par Maroun Ghosn et composé par Wadih sabra. Il sera joué au Grand Théâtre de Beyrouth.

03/12 : Institution d'un contrôle des changes ayant pour objectif d'êmpecher les sorties de capitaux.

1940

18/06 : Le général Charles de Gaulle lance son appel à partir de Londres : «Les mêmes moyens qui nous ont vaincus peuvent faire venir

10/07 : Khairedine el-Ahdab forme un gouvernement composé des ministres suivants : Ahmed Husseini ; Khalil Abillamaa; Georges Tabet ; Habib Abou Chahla.

29/10 : Les députés élisent Petro Trad président de la Chambre. Khaireddine Ahdab forme un gouvernement de coalition, comptant trois membres du Bloc Constituionnel (de Béchara el-Khoury) et trois partisans du Président de la République : Ibrahim Haidar; Majid Arslane; Moussa Nammour; Georges Tabet; Habib Abou Chahla ; Sélim Takla.

10/11 : La formation des Najjadé, organisation des Scouts Musulmans s'organise en parti politique. Il devient le fer de lance de l'action musulmane acquise au concept de l'unité syrienne.

19/11 : Un décret présidentiel dissout toute les formations paramilitaires (Kataeb, Najjadé, etc).

1938

13/01 : Khaireddine el-Ahdab forme un cabinet composé des ministres suivants : Ibrahim Haidar ; Hikmat Joumblatt ; Georges Tabet ; Moussa Nammour ; Khalil Kasib ; Kamel Gargour.

21/03 : L'Emir Khaled Chehab forme un nouveau gouvernement composé des ministres suivants : Ahmed El Assad ; Hikmat Joumblatt ; Camille Chamoun ; Youssef Estephan ; Khalil Kasib ; Sélim Takla.

05/09 : Inauguration de Radio Levant.

01/11 : Abdallah Yafi forme un cabinet composé des minstres suivants : Sabri Hamadé ; Hamid Frangié ; Roukoz Abou Nader ; Khalil Kasib.

05/12 : Célébration de la Journée de l'arbre. 800 phalangistes (Kataeb) plantent plus de 8,000 arbres à Beyrouth et en montagne.

12/12 : Grève des ouvriers à Beyrouth. Les grévistes revendiquent entres autres une augmentation des salaires, la fixation à huit heures le jour de travail, et l'interdiction aux employeurs de renvoyer les ouvriers sans motif valable.

-/10 : Les Musulmans libanais expriment leurs revendications au «Congrès du Sahel» en publiant un manifeste qui définit comme suit leur position politique : la revendication de la souveraineté dans le cadre de l'unité syrienne, étape préliminaire en vue de l'unité arabe ; l'adhésion au principe des négociations avec la France en vue d'un traité franco-libanais qui devra préparer la voie à la réalisation de l'unité politique, économique et sociale de la Syrie .

13/11 : Traité d'Amitié et d'Alliance franco-libanais reconnaissant le Liban comme Etat indépendant et souverain dont l'admission à la SDN se ferait dans trois ans. Le traité ne sera jamais ratifié par la France.

21/11 : Le parti Kataeb est fondé par de jeunes libanais notamment Pierre Gemayel, Charles Hélou, Georges Naccache, Chafic Nassif et Emile Yared.

1937

06/05 : Le gouvernement libanais décide d'honorer la mémoire des martyrs exécutés par Jamal Pacha le 6 mai 1916. Il proclame la journée du 6 mai, Journée des Martyrs.

07/05 : la chambre vote la première loi sur le travail qui fixe l'indemnité de licenciement et les délais de congés des employés de commerce.

27/10 : Elections législatives.

04/01 : Le haut-comissaire Damien de Martel signe l'arrêté qui remet pleinement en vigueur la constitution de 1926. Le Président Emile Eddé charge le député sunnite Khaireddine el-Ahdab de former le cabinet. A partir de ce jour les Premiers ministres Libanais seront sunnites et les présidents de la République Maronites. Le 5 janvier Ahdab forme un gouvernment composé des membres suivants : Ibrahim Haidar ; l'Emir Khalil Abillamaa ; Georges Tabet ; Habib Abou Chahla.

14/03 : Pour la deuxième fois Khaireddine el-Ahdab forme un gouvernement composé des ministres suivants : Ahmed Husseini ; Michel Zaccour ; Habib Abou Chahla.

23/01: Elections législatives. Sur 33,800 électeurs, seuls 3,874 ont voté.

06/04 : Fondation d'une académie de peinture à Beyrouth par deux peintres français, Nelly Marez Darly et Georges Cyr.

20/07 : Inauguration du Pipeline Moussol-Tripoli

1935

19/05 : Le prix international de poésie française «Edgar Allan Poe» est decerné au Libanais Charles Corm pour son oeuvre «La Montagne Inspirée ».

15/06 : Publication d'un code des douanes (Arrêté Numéro 137/LR).

22 /08: L'arrêté 191/LR- institue le système métrique décimal dans les Etats sous mandat.

24/08 : Décès du Président Charles Debbas.

1936

20/01 : Emile Eddé est élu Président de la République libanaise.

-/02 : Grèves et manifestations conduites par des nationalistes Syriens pour réclamer le rattachement de Tripoli, Saida et la Bekaa à la Syrie.

06/02 : Le Patriarche Maronite Mgr Arida convoque des évêques et prélâts de sa communauté, qui adoptent à l'adresse du haut-commissaire français une résolution dont les pricipaux points sont : Le maintien de l'entité libanaise dans ses frontières; l'indépendance effective du Liban et la reconnaissance de sa souveraineté nationale sans préjudice de la consolidation de ses rapports fraternels avec la Syrie soeur sur le plan notamment de la coopération économique et sociale; l'établissement d'une nouvelle constitution fondée sur l'indépendance réelle; la conclusion d'un traité avec la France.

09/05 : Suspension de la constitution : Un Musulman Sunnite, Sheikh Mohammed Al-Jisr, alors président de la Chambre, présente sa candidature aux élections presidentielles. Elle est appuyée par des députés Chrétiens et Musulmans. A l'instigation du Patriarche Maronite Mgr Arida, le haut-commissaire Henri Ponsot suspend la constitution, dissout la chambre et reporte l'élection présidentielle à une date ultérieure. Charles Debbas reçoit les fonctions de «chef de gouvernement».

16/11 : Antoun Saadé fonde à Beyrouth le Parti Syrien Nationaliste Social dont l'objectif est de «promouvoir l'essor de la nation syrienne» et de réaliser l'unité de la «Syrie naturelle».

1933

- *Parution de la première carte géologique au millionième de la Syrie et du Liban, acompagnée d'une étude des eaux souterraines et des eaux de surface de ces pays.*

12/10 : Le Comte Damien de Martel succède à Henri Ponsot au poste de haut-commissaire.

23/10 : La commission des mandats à Genève publie un rapport condamnant à la fois les positions extrêmes des nationalistes unionistes et des séparatistes.

1934

- *L'adjonction d'un nouveau bassin de huit hectares au Port de Beyrouth lui donne, aux dires de la puissance mandataire, une supériorité marquée sur celui de Haifa.*

02/01 : Le haut-commissaire Damien de Martel nomme Habib Pacha Saad Président de la République pour une durée d'un an, et M.Privat Aubouard chef du gouvernement. Le mandat de Saad sera par la suite prolongé d'un an.

07/04: Auguste Adib Pacha forme un gouvernement de quatre ministres: Ahmed Husein; Moussa Nammour; Hussein Ahdab; Gebrane Tueni.

22/05 : Le haut-commissaire Henri Ponsot promulgue le statut organique de Etats du Levant sous mandat français.

1931

04/03 : Signature d'un accord pour la construction d'un pipeline entre «l'Iraq Petroleum Company »d'une part et les Etats du Liban et de Syrie, de la Transjordanie et de Palestine d'autre part.

/04 : Les usagers du tramway de Beyrouth boycottenent pendant trois mois la «Société Française d'Electricité et de Tramways», à cause des tarifs jugés trop élevés.

22/07 : Auguste Adib forme un gouvernemt composé des ministres suivants : Sobhi Haidar; Moussa Nammour; Hussein Ahadab; Gebrane Tueni.

10/08: Mort du poète, philosophe et peintre libanais Gibran Khalil Gebran à New York. Le 24 août, sa dépouille arrive au Liban pour être inhumée dans sa ville natale de Bécharré.

03/12 : L'obtention du baccalauréat est désormais obligatoire pour pouvoir exercer une profession libérale.

29/12 : Mort du Patriarche Maronite Pierre Elias Hoyek à l'âge de 89 ans. Mgr Antoine Arida lui succède.

1932

- Le ski fait son apparition au Liban.

31/01 : Les autorités effectuent un recensement de la population. Ce sera le dernier en date. Au total le Liban compte 785,000 habitants. Les Chrétiens étaient majoritaires avec 51,2 % de la population.

27/03 : La Chambre des Députés accorde par 42 voix contre deux un second mandat pour une période de trois ans à Charles Debbas.

04/05 : Mort de l'écrivain libanais Chukri Ghanem à Paris.

08/05 : Vote de la loi constitutionnelle qui porte la durée du mandat présidentiel à six ans non renouvelables et permet au chef de l'exécutif de choisir les ministres en dehors du parlement.

11/05: Suite à une motion de censure signée par 28 députés, Habib Pacha Saad présente la démission de son gouvernement le 9 mai. Béhara el-Khoury forme le 14 mai un gouvernement composé des ministres suivants: Najib Abou Sawan et Hussein Ahdab.

01/06 : A partir de cette date, Une Société française, la Compagnie Air Orient, assurera chaque semaine un service régulier de postes et de voyageurs entre Marseille et Beyrouth. Le trajet s'effectue à cette époque en deux jours et demi.

10/10 ; Démission du Cabinet Khoury. Emile Eddé forme le 12 octobre un gouvernement de 5 ministres : Najib Abou Sawan; Moussa Nammour; Hussein Ahdab; Ahmed Husseini; Gabriel Menassa.

16/11 : Charles de Gaulle arrive au Liban. Il est chargé de diriger le bureau militaire des liaisons et communications.

31/12 : Le nombre de voitures en circulation en Syrie et au Liban, presque nul en 1920, atteint 13.930.

1930

11/02 : Inauguration des travaux du Premier Congès Séricole. Il étudiera les moyens à mettre en oeuvre pour améliorer le secteur de la soie.

20/03 : Une motion de censure provoque la démission du gouverment Eddé. Le 25, le Président Debbas charge à nouveau Eddé de former un nouveau gouvernement. Eddé y renonce.

07/10 : Le Sénat vote le principe de la révision de la constitution.

07/10 : Le ministère de l'agriculture prend des mesures pour le reboisement des montagnes : des gardes forestiers gardent les forêts, des plantes et des semences sont distribués.

17/10 : Le président Charles Debbas promulgue la loi constitutionnelle relative à la fusion du Sénat et de la Chambre des Députés.

08/11 : Inauguration d'une nouvelle route de huit mètres de large reliant Zahlé à Saida.

1928

01/01 : Création d'un budget de l'Administration Mandataire dénommé «Compte de gestion des Intérêts communs aux Etats sous Mandat».

05/01 : Suite à une motion de censure déposée le 28 décembre 1927contre son gouvernement, Béchara el-Khoury présente la démission de son cabinet au chef de l'Etat. Ce dernier le charge à nouveau de former un gouvernement qui sera composé des ministres suivants : Ayoub Tabet et Hussein Ahdab.

23/06 : Le Congrès de l'Unité Syrienne, réuni à Damas, réclame la Syrie intégrale sans le Liban.

07/07 : Meurtre du peintre Khalil Salibi et de son épouse.

11/08 : A la suite de la démission du cabinet Khoury le 9 août, Habib Pacha Saad est chargé de former son premier gouvernement. Le nouveau cabinet comprendra les ministres suivants : Hussein Ahdab; Sobhi Haidar; Moussa Nammour; Spiridon Aboul Rouss.

1929

24-25/03 : Les «jeudi noir» et «Vendredi noir» : Krach boursier à Wall Street (New York). Début de la crise économique et sociale aux Etats-Unis.

31/06 : Auguste Adib forme le premier gouvernement de la République. Il est composé des ministres suivants : Najib Kabbani; Béchara el-Khoury; Youssef Aftimos; Najib Amiouni; Ali Nasrat Al Assaad; Sélim Talhouk.

05/08 : Le haut-commissaire Henri de Jouvenel signe un arrêté créant à Beyrouth une Cour mixte de Justice.

01/09 : l'Etat du grand Liban porte désormais le nom de République Libanaise.

03/09 : Henri Ponsot remplace Henri de Jouvenel au poste de haut-commissaire.

-/11 : Les refugiés arméniens continuent d'affluer au Liban où un Comité de Secours se charge de les orienter vers le marché de travail.

10/12 : La région de Zahlé est désormais éclairée par l'usine hydroélectrique de la «Société Bardouni», la première société anonyme libanaise à fonds entièrement nationaux.

1927

12/03 : Un accord relatif aux Antiquités est conclu entre la Syrie, le Liban et l'Irak.

30/04 : Sous la pression du Sénat, Auguste Adib Pacha remet la démission de son gouvernement entre les mains du Chef de l'Etat. Celui-ci charge Mohammed Jisr de former un nouveau cabinet.

04/05 : Mohamed Jisr ne parvient pas à former un gouvernement. Béchara el-Khoury forme un cabinet composé des membres suivants : Georges Tabet; Khaled Chehab; Ahmed Husseini; Sélim Talhouk; Elias Fayad.

04/06 : Composition de l'hymne national libanais. Les paroles sont de Rashid Nakhlé et la musique de Wadih Sabra.

13/01 : Refusant qu'un Libanais, Emile Eddé, soit élu en tant que gouverneur du Liban, le Général Sarrail dissout le Conseil Représentatif et nomme Léon Cayla, gouverneur du Liban.

28/06: Les Libanais élisent leurs représentants à travers un suffrage à deux tours.

13/07 : Le nouveau Conseil Représentatif élit pour président Moussa Nammour.

17/07 : Début de la révolte du Djebel Druze qui s'étendra par la suite pour atteindre de nombreuses régions libanaises.

10/07 : Une enquête est ouverte par le Parquet de Beyrouth sur les scandales électoraux.

20/11 : plus de 4,000 hommes attaquent le poste des légionaires français dans la citadelle de Rachaya. On déplore de nombreuses victimes.

03/12 : Le Sénateur Henri de Jouvenel succède au Général Serrail. Il sera le premier civil à occuper le poste de haut-commissaire de Syrie et du Liban.

10/12 : Le Conseil Représentatif nomme une commission de 12 membres présidée par Moussa Nammour pour élaborer la constitution libanaise : Michel Chiha, Chebl Damous, Omar Daouk, Fouad Arslane, Georges Zouein, Abboud Abdel-Razzak, Georges Tabet, Youssef Salem , Sobhi Haidar, Roukos Abi Nader, Youssef el-Zein, Petro Trad.

1926

23/05 : le Conseil Représentatif approuve le texte d'une constitution libanaise qui transforme l'Etat du Grand Liban en une République Libanaise. Rédigée en arabe et français, la constitution comporte 102 articles.

26/05 : Election du Grec-Orthodoxe Charles Debbas Président de la République libanaise.

-/10: Fondation d'une Ecole des Arts et Métiers à Beyrouth. Destinée à former les cadres de l'Industrie, elle contribuera également à développer l'usage de la langue française.

14/11: Le Shah de Perse, Ahmed Shah Kadjan, en visite à Beyrouth.

1924

23/01 : Une Convention monétaire est signée sous l'égide du Haut commissariat entre les Etats sous mandat et la Banque de Syrie qui prit alors le nom de Banque de Syrie et du Grand Liban. Aux termes de cette convention, le nouveau billet Libano-Syrien est comme le précédent convertible en Francs Français, à raison de 20 Francs par Livre, en chèque payable sans frais aux guichets de la Banque de Paris ou à Marseille ; il conserve également le caractère de monnaie légale.

-/04 : L'écrivain français Pierre Benoît écrit son roman «La Châtelaine du Liban» dans lequel il dépeint à travers une histoire d'amour un Moyen-Orient débordant de vie et enivrant de beauté.

27/06: Le Général Vandenberg est nommé gouverneur du Liban à la place de Privat Aubouard.

-/10 : Des cercles d'ouvriers et d'intellectuels imprégnés d'idées socialistes s'unifient pour créer Le Parti Libanais du Peuble qui deviendra par la suite le Parti Communiste Libanais.

-/10 : La Puissance mandataire adhère aux nom des Etats de Syrie et du Liban à la convention Postale Universelle.

05/12 : Le général Weygand signe un arrêté qui unit les Etats d'Alep et de Damas sous le nom d'Etat de Syrie.

1925

02/01 : Suite à l'arrivée au pouvoir des socialistes en France, le général Maxime Weygand quitte le Liban. Il sera remplacé par un homme de gauche,le Général Maurice Sarrail. Dès son arrivée il connait des démelés avec les Libanais, notamment avec le clergé maronite car il refuse de se plier aux traditions du pays qui veulent que les premières visites se fassent aux instances religieuses.

mandat mentionnait pour la première fois le nom du Liban (l'accord de San Remo ayant attribué la Syrie à la France sans mentionner le Liban).

-/09 : Les autorités accordent à Radio Orient, une société par actions, le monopole de la «télégraphie sans fil» au Liban et en Syrie. 16,000 actions seront mises en ventes.

1923

- Les refugiés arméniens affluent par milliers à Beyrouth.

-/01 : Création d'une «Société Anonyme Française des tramways et Eclairage de Beyrouth». Elle succède à la «Société Ottomane des Tramways et de l'Eclairage de Beyrouth», fondée en 1906 et mise en liquidation en 1922.

10/01 : Afin d'inciter les autorités à créer un musée ou serait rassemblés tout les vistiges du pays, un «Comité des Amis des Musées Nationaux et des Sites Archéologique», est fondé lors d'une réunion à la Bourse de Beyrouth.

-/05 : le Général Gouraud quitte le pays. Il sera remplacé par le Général Maxime Weygand.

27/05: Le Général Maxime Weygand inaugure l'hôpital «Hôtel Dieu de France ».

12/05: Privat-Aubouard est nommé gouverneur de l'Etat du Grand Liban.

09/06 : Inauguration du Musée National qui occupe les locaux de l'Ecole Allemande à Beyrouth. Le Musée actuel sera mis en chantier en 1930 et inauguré le 27 mai 1942 .

29/09 : la déclaration du mandat entre en vigueur.

1922

08/03 : Robert de Caix (secrétaire général du haut-commissaire promulgue un arrêté « portant création et organisant le fonctionnement du Conseil représentatif de l'Etat du Grand Liban». Le texte de cet arrêté prévoyait également la nomination par le haut-commissaire d'un gouverneur pour le Liban «dépositaire du pouvoir exécutif dans l'Etat» et la création d'un «conseil administratif central» du moutassarifat élu au suffrage universel et dont l'objet est d'assister le gouvernement dans ses nombreuses tâches. Le Liban fut divisé en cinq grandes mohafazats chacune divisée à son tour en cazas. Ce régime demeure en vigueur jusqu'à nos jours. Un Conseil Représentatif sera élu au suffrage universel le 21 mai.

19/02 : Dissolution du conseil municipal de Beyrouth. Des élections municipales au suffrage universel direct se déroulent le 18 avril.

15/06 ; A la demande du Conseil représentatif, une Commission, dont les membres sont nommés par le Général Gouraud, est formée pour élaborer une constitution.

25/06 : A sa première réunion, le conseil representatif élit par 29 voix sur 30, Habib Pacha Saad pour Président.

28/06 : Le Général Gouraud entérine la décision de diviser la région sous mandat français en cinq Etats distincts : L'Etat du Grand Liban; l'Etat de Damas; l'Etat d'Alep; l'Etat des Alaouites et l'Etat du Djebel Druze.

24/07 : Le Conseil de la Société des Nations approuve le mandat français sur la Syrie et le Liban. La déclaration du mandat fut l'outil principal de l'action de la France au Liban. Un haut-commissaire désigné par la puissance mandataire le représentait et exerçait en son nom les prérogatives du mandat. Il n'était responsable de ses actes que devant son gouvernement auquel était réservé (avec le droit de le nommer) celui de le révoquer. Il était assisté d'un grand nombre de fonctionnaires français et libanais et qui étaient chargés de mettre en marche les institutions publiques. En outre, une armée régulière était mise à la disposition du haut-commissaire qui siégeait à Beyrouth. Le texte de la déclaration du

01/09 : Au cours d'une cérémonie officielle à la résidence des Pins à Beyrouth, le Général Gouraud proclame la naissance du Grand Liban, avec Beyrouth pour capitale, en ces termes : «Je proclame solennellement le Grand Liban, et au nom de la République française, je le salue dans sa grandeur et dans sa force, du Nahr el-Kébir aux portes de Palestine et jusqu'aux crêtes de l'Anti-Liban»

22/09 : Le Général Gouraud nomme la première commission administrative du Liban. Elle sera composée de 17 membres (6 maronites, 3 Grecs-Orthodoxes, 1 Grec-Catholique, 4 Sunnites, 2 Chiites et 1 Druze). Les membres élisent le 4 octobre Daoud Ammoun comme Président de la Commisssion.

1921

- Les autorités effectuent un recensement de la population. Au total le Liban compte 597,789 habitants.

- Création d'un Service des Antiquités. La France assurera au Liban une mission archéologique permanente.

- Le Vicomte Philippe de Tarazi fonde la Bibliothèque Nationale.

- Rétablissement de la voie ferrée Tripoli-Homs.

15/01: Inauguration de la Bourse de commerce sous le patronage de Robert Decaix, Secrétaire Général du Haut-Commissaire, assisté du Comandant Georges Trabaud, gouverneur du Grand Liban.

11/02 : La neige tombe durant trois jours à Beyrouth.

15/04 : Inauguration de la Foire de Beyrouth sur la Place des Canons. Les visiteurs (6000 / jour) viennent de toutes les régions. L'évènement est un succès.

31/08 : Le premier septembre, anniversaire de la proclamation du Grand Liban, est considéré comme une fête officielle.

02/02: La troisième délégation libanaise conduite par l'évêque Abdallah Khoury se rend à Paris pour rencontrer les membres du gouvernment français. Elle réclame la restitution des districts et villes qui leur ont été enlevés par les Ottomans.

07/03 : Le Congrès Syrien proclame l'indépendance de la Syrie intégrale et accorde à Fayçal le titre de roi constitutionnel du pays.

31/03 : La Banque de Syrie et du Liban reçoit le droit d'émettre une monnaie spéciale, la livre liabano-syrienne, qui sera utilisée jusqu'en 1948.

25/04: Le Conseil Suprême réuni à San Remo, confie à la France le mandat sur la Syrie et le Liban , et à la Grande Bretagne, le mandat sur l'Irak et la Palestine.

19/05 : Alexandre Millerand, Président du Conseil et ministre des affaires étrangères français écrit à Mgr Abdallah Khoury que la France «n'a jamais varié dans son intention d'appeler le Liban à l'indépendance sous le mandat français».

15/06 : Une commission est nommée par le général Gouraud sur demande du Conseil Administratif du Mont Liban pour étudier la constitution future du Liban.

10/07 : Sept membres du Conseil Administratif du Mont Liban décident de se rendre secrètement en Syrie pour rencontrer les membres de l'oppositon syrienne afin de coordonner les points de vue et décider les mesures à prendre . Mais ils sont arrêtés par les autorités françaises avant d'arriver à destination. Le Géneral Gouraud les condamne à l'exil en Corse et dissout le Conseil admisnistratif.

14/07 : Le général Gouraud adresse un ultimatum à l'Emir Fayçal.

24/07 : Les troupes Chérifiennes sont écrasées à Meyssaloun.

27/07 : Le roi Fayçal quitte la Syrie.

16/05 : Le conseil administratif du Mont-Liban confie au patriarche Maronite Pierre Elias Hoyek la mission de présider la deuxième délégation libanaise à la conférence de paix.

20/05 : Le Conseil administratif du Mont-Liban proclame l'indépendance politique admisnitrative du Liban dans ses frontières historiques et géographiques, les territoires qui en ont été en 1861 «arrachés par la force et la spoliation, devant lui ête restitués».

10/06 : La commission américaine King-Crane (du nom de ses membres les plus actifs Henry C. King et Charles R. Crane) débarque à Jaffa. Elle est chargée de procéder à une consultation populaire au Levant.

15/09 : Signature de la convention franco-britannique, qui stipule la relève des troupes britanniques par les troupes françaises en Syrie.

27/10 : Le patriarche maronite Hoyek remet au Conseil des Dix le Mémoire qui résume les revendications libanaises.

10/11 : Le chef du gouvernement français Georges Clémenceau adresse au patriarche Hoyek une lettre dans laquelle il promet l'indépendance du Liban.

21/11: Le Général Eugène Gouraud, commandant des troupes françaises en Orient, arrive à Beyrouth. Il prendra pour résidence le Casino Club Azmi. La demeure prendra pour nom par la suite la Résidence des Pins.

1920

06/01: Fayçal accepte le projet d'accord franco-Chérifien (Syrianisation des Arabes de Syrie, séparatisme libanais sur la Méditerranée, foyer druze sur les flancs de Damas, revalorisation du Nord syrien, implantation culturelle de la France, contrôle étroit de l'administration et de l'armée, mise des force syrienne à la dispositon du commandement français).

6/10 : Choukri Pacha Al-Ayoubi, délégué par Rida Pacha Al-Rikabi qui venait de constituer le premier gouvernement de l'Emir Fayçal à Damas, quitte Beyrouth et le drapeau arabe est vite retiré des batiments publics.

7/10 : Entrée à Beyrouth des contingents français avec à leur tête le contre-amiral Varney.

08/10 : la septième armée britannique pénètre dans Beyrouth. Le général britannique Allenby confie au colonel de Piépape, qui commande le régiment français au Liban et en Syrie, les fonctions de gouverneur militaire de Beyrouth.

30/10 : L'armistice de Moudros est signée entre la Sublime Porte et l'Entente.

09/12 : Le Conseil administratif du Mont Liban réclame l'indépendance du Liban et la restitution des ses frontières antérieures à 1861.

20/12 : Départ de la première délégation libanaise, présidée par Daoud Ammoun, à la Conférence de Paix.

1919

18/01 : Ouverture de la Conférence de Paix à Versailles.

18/01: La première délégation libanaise présidée par Daoud Ammoun expose ses revendication à Paris pour réclamer l'indépendance du Liban tout en reconnaissant la necessité d'une aide étrangère. Elle est reçue le premier février par le Président français Raymond Pointcarré.

30/01 : Les Alliés décident le démembremnent de l'Empire Ottoman.

06/02 : L'emir Fayçal, face au conseil des Dix, défend les réclamations du roi du Hedjaz : l'unité de la nation arabe.

13/02 : Chukri Ghanem, président du comité central syrien, réclame la création d'une fédération syro-libanaise placée sous l'égide de la France.

30/06: Iskandar Ammoun, Président de l'Alliance libanaise démissionne suite à sa rencontre au Caire avec Georges Picot, le haut-commissaire français au Levant. Voyant qu'il n'y aurait pas d'indépendance sous l'égide de la France, il accepte l'offre du Roi du Hedjaz qui promet l'indépendance absolue du Liban .

15/11 : Les bolcheviks divulgent l'accord Sykes-Picot.

11/12 : Conquête de Jérusalem par le général Allenby.

1918

- Publication de l'ouvrage « Liban,recherches scientifiques et sociales » (en arabe) rédigé par une commission d'auteurs choisis, nommés et subventionnés par Ismail Haki Bey, moutassarif du Mont Liban. Les auteurs de cet ouvrage, en dépit de leur appartenance à plusieurs confessions religieuses, ont honnêtement collaboré à la rédaction d'une vaste synthèse de ce qu'on savait de l'histoire du Liban dans le premier quart du XXème siècle.

10/05 : Un mémoir signé par Ayoub Tabet au nom de la Ligue Nord Américaine pour la libération de la Syrie est officiellement présenté au président américain Woodrow Wilson. Le mémoire demandait que le Liban, reconstitué dans ses frontières, fût placé sous le «mandat» de la France.

25/08 : Munkez Bey est nommé gouverneur du Mont-Liban. Il sera le dernier Mutassarif et gouvernera un mois (30 septembre).

30/09 : les nationalistes syriens se rendent maîtres de Damas.

1/10 : Entrée des troupes anglo-chérifiennes à Damas.

1/10 : A la suite du départ du gouverneur du Mont-Liban pour Constantinople, un gouvernement provisoire libanais formé de représentants de toutes les communautés voit le jour.

5/10 : Le drapeau de l'armée arabe est hissé au sérail de Beyrouth.

1916

- La famine ravage la montagne.

30/01 : Fin de la correspondance Hussein-Mc Mahon : Aux termes de ces accords (connus sous le nom de leurs négotiateurs sir Henry Mc Mahon, haut-commissaire de Grande Bretagne en Egypte et au Soudan et le Chérif Hussein de la Mecque) la Grande-Bretagne promettait au Cherif Hussein en échange de son aide, la constitution d'un empire qui devra englober l'Arabie, les régions intérieures de la Syrie Palestine et de la Mésopotamie.

26/04 : Les pays de l'Entente signent un accord qui remodèle la carte de la Turquie d'Asie.

6/5: 21 personnes exécutés à la Place des Canons.

15/05 : Ismail Hakki Bey est nommé par la Sublime Porte Mutassarif du Mont Liban.

16/05 : Signature de l'accord Sykes-Picot. (du nom de ses négociateurs François Georges Picot pour la France et Sir Mark Sykes pour la Grande Bretagne). Cet accord définissait les zones d'influence française et britannique au Moyen Orient. Cet accord accordait à la France la Syrie et le Liban.

10/06 : Le Chérif Hussein de la Mecque donne le signal de la révolte arabe et déclare l'indépendance du Hedjaz.

1917

- Une épidemie de Typhus ravage la population libanaise faisant plus de 40 morts par jour.

02/11 : Déclaration du ministre des Affaires étrangères anglais Arthur James Balfour favorable à l'installation d'un foyer national juif en Palestine. «C'est un document par lequel une première nation promettait solennellement à une deuxième nation le pays d'une troisième nation» a écrit Arthur Koestler.

2-5/11: Les membres de la Triple Entente déclarent la guerre à l'Empire Ottoman.

22/11 : Les troupes turcques pénètrent au Mont-Liban en violation des textes des Règlements organiques.

23/11 : Le sultan proclame le Djihad (guerre sainte) contre les pays ennemis.

1915

02/02 : Djémal Pacha perd la bataille de Suez.

23/03 : Djémal Pacha dissout le Conseil Admisnitratif du Mont-Liban et condamne son président Habib Pacha Saad à l'exil.

-/ 04 : Les sauterelles envahissent les plaines et montagnes du Liban. Aucune mesure ne peut juguler le fléau. Ce sera la famine.

5/06 ; Ohannes Pacha Kouyoumjian, huitième Moutassarif du Mont liban présente sa démission. Djémal Pacha l'accepte. C'est la fin du régime de 1861.

14/07 : Dans sa première lettre adressée à sir Henry Mc Mahon, haut-commissaire de Grande Bretagne en Egypte et au Soudan, le Chérif Hussein de la Mecque pose les conditions de son alliance avec l'Entente.

21/08: Exécution à Beyrouth (Place des Canons) des 11 premiers martyrs à la cause arabe.

25/09 : Ali Munif Bek est nommé par la Sublime Porte Mutassarif du Mont Liban. Pour la première fois la désignation d'un Mutassarif n'est pas subordonnée à l'assentiment des cinq Etats signataires du Protocole de 1860.

24/01: Habib Pacha Saad est nommé président du Conseil Administratif du Mont-Liban.

24/01: Cérémonie de prise de pouvoir de Ohannes Kouyoumjian Pacha à Baabda. Les Libanais adressent un message au gouvernement du Liban dans lequel il revendiquent entres autres l'adjonction des territoires de Bekaa et de Baalbeck au Moutassarifat.

19/4: Le ministère de l'Intérieur de l'Empire Ottoman publie un circulaire aux Vilayets de Beyrouth, Smyrne, Alep, Bagdad et de Mossul ainsi que du Sandjak de Jérusalem. L'usage de la langue arabe est toléré dans les localités où la grande majorité de la population parle l'arabe. L'enseignement de l'arabe dans les écoles primaires est accepté mais le turc reste obligatoire.

08/05 : Une mutinerie éclate au sein de la milice libanaise. Les rebelles réclament entres autres de nouveaux habits, l'augmentation de leur solde, l'abolition du favoritisme et le droit à un congé annuel. Le Mutassaref accède à leur demande.

18/06 : Séance inaugurale du Congrès Arabe de Paris.

21/09 Au cours d'une tournée d'inspection à Baalbeck Ohanes Kouyomjian Pacha échappe à un attentat. Deux individus sont arrêtés.

13/11 : Dans les anciens locaux de la Faculté de Médecine, le Professeur Paul Huvelin, inaugure l'Ecole de Droit et l'Ecole d'Ingénieurs sous le patronage de l'Université de Lyon et en présence des représentants du gouvernement français.

1914

28/06 : L'assassinat de l'archiduc héritier d'Autriche François-Ferdinand et de sa femme à Sarajevo (Bosnie) marque le début de la Première Guerre Mondiale.

29/10 : La Sublime Porte déclare la guerre aux pays de l'Entente.

1912

- L'hôpital Saint-Georges des Grecs-Orthodoxes ouvre ses portes sur la colline de Rmeil. Doté de 70 lits, il a été conçu par l'architecte Antoun Béchara Kikano.

- Fondation au Caire du Parti de la Décentralisation qui regroupe l'intelligentsia syrienne, libanaise et Palestinienne.

/01 : Le « Comité de Réforme de Beyrouth » reconnaît la suprématie ottomane mais réclame l'enseignement de la langue arabe comme langue officielle dans les écoles.

17/01 : Une patrouillede l'armée ottomane basée à Beyrouth pénètre dans la montagne libanaise. Elle entreprend des manoeuvres militaires dans la cours du Sérail de Baabda.

-/12 : Création d'un Comité de Réforme à Beyrouth composé de 42 Musulmans, 40 Chrétiens et 2 Juifs. Le comité adopte un programme qui se résume par deux points essentiels : décentralisation allant presque jusqu'à l'autonomie du Vilayet; et contrôleurs étrangers dans tous les services de l'administration.

19/12 : Création d'une Association clandestine : « Le Comité Libanais » à l'Eglise Saint-Maron de Beyrouth. Elle regroupe entres autres, Dr. Youssef Karam, Dr. Alfred Khoury et le Cheikh Bechara el-Khoury.

24/12 : Durant la guerre de Tripolitaine, deux croiseurs italiens, le «Giuseppe Garibaldi» et le « Francesco Ferrucio » longent l'entrée du Port de Beyrouth. La population de la ville descend pour prêter main forte aux marins ottomans. C'est alors que les Italiens tirent sur la foule et bombardent la ville faisant 84 tués, 80 blessés et d'importants dégats matériels. Deux remorqueurs turcs sont coulés.

1913

09/01 : Ohannes Kouyoumjian Pacha est nommé Mutassarif du Mont Liban.

1907

28/06 : Muzaffar Pacha succombe à une infection pulmonaire.

08/07 : Youssef Pacha est nommé Mutassarif du Mont Liban. Il est le neveu de l'Alepin Franco Pacha, deuxième Mutassarif du Mont Liban.

1908

23/07 : Coup d'Etat des Jeunes-Turcs.

1909

- *La construction de l'embranchement Homs Tripoli est complétée par la Société des Chemins de Fer DHP (Damas, Homs et prolongements).*

11/07 : Le Conseil admisnistratif du Mont-Liban admet la nécessité d'accorder un carte d'identité ottomane aux habitants de la Montagne.

16/11 : Le sultan Abdul-Hamid est destitué ; la couronne revient à son frère cadet Mohammed Rachad.

26/12 : Fondation en Egypte de l'Alliance Libanaise, présidée par Iskandar Ammoun pour la défense des intérêts politiques, économiques et sociaux du Liban. C'est la première association qui réclame l'indépendance du Liban et le retour à ses frontières « historique et naturelles » sous « la garantie des grandes puissances ».

1910

- *Un Syndicat pour le monolpole du tabac est constitué.*

1911

- Les émigrés d'Amérique du Nord fondent sous l'égide de Naoum Moukarzel «The Lebanon League of Progress».

- Création du Parti « Jeune Arabe» qui réclame une totale indépendance vis-à-vis de la Porte.

1902

- Inauguration d'un chemin de fer à voie métrique reliant Rayak à Homs et Hama.

27/09 : Muzaffar Pacha est nommé Mutassarif du Mont Liban.

18/10 : Muzaffar Pacha publie un programme en 19 points contenant divers projets qu'il s'apprêtait à executer (mouvement administratif, lignes téléphoniques, relevés cadstraux, réformes des finances, interdiction des jeux de hasard, réforme électorale, réforme judiciaire, etc...).

1903

-/02 : Muzaffar Pacha prend une initiative sans précédent en permettant aux navires de livrer leurs marchandises au port de Jounieh. Deux semaines plus tard la Sublime Porte coupa court aux tentatives du Mutassarif de pourvoir la montagne libanaise d'un port.

01/03 : Inauguration de la gare maritime construite par la Compagnie du Port de Beyrouth. Elle devient de ce fait le terminus de la ligne ferroviaire Beyrouth-Damas et des tramways libanais qui desservaient depuis 1918 Maameltein.

1904

- Ibrahim Yazigi publie un dictionnaire de synonyme arabe.

- La bibliothèque du couvent Mar Chaya à Broummana est fondée par Emmanuel Baadadi surnommé père de la rennaissance culturelle. Elle serea incendiée en 1916 par Ahmed Pacha.

1905

- Anas barakat est le première femme médecin libanaise. Elle obtient son diplôme de gynécologue-chirurgien de l'Université de Detroit.

1906

- Arrivée au Liban de la statue de vierge du sanctuaire de Notre Dame de Hariassa. Elle a été taillée à Lyon. Recouverte de peinture blanche, elle mesure huit mètres de long. Le sanctuaire dont la tour est de 20 mètres de haut, sera inauguré en 1908.

siècle commence ainsi le premier janvier an 1 et se termine le 31 décembre 100 à minuit. Donc le XXème siècle commence le premier Janvier 1901 et se termine le 31 décembre 2000 à minuit.

Mais nonobstant les deux raisons évoquées ci-dessus, faire une chronologie couvrant les cent dernières années de l'histoire du Liban est une entreprise d'autant plus intéressante qu'elle est mal connue (pour ne pas dire inconnue) du public. En effet, ce n'est que récemment que les historiens commencent à s'intéresser à la période du Mandat. Et rares sont les ouvrages d'histoire qui couvrent les années 1950, 1960 et le début des années 1970 de l'histoire du pays.

Pour des raisons d'espace, notre chronologie sera subdivisée en deux parties. La première qui s'étend de 1900 au 31 décembre 1946 (date qui correspond à l'évacuation des troupes françaises du pays) figurera dans ce numéro de la Défense Nationale; la seconde de 1947 au 31 décembre 1999 figurera dans le prochain numéro.

La chronologie pouvant servir comme instrument de travail au chercheur, un index des noms propres, lieux, etc, figurera à la fin de la deuxième partie.

Dans la chronologie qui suit une distinction a été faite entre les évènements politiques et les faits écomnomiques et sociaux Ces derniers figurent en caractères italiques. Les évenements internationaux et régionaux qui ont eu une influence sur l'histoire du pays sont imprimés en caractères gras.

Chronologie

Première Partie : 1900-1946

1900

- *Un hôpital psychiatrique est fondé à Asfoureih sur la route de Damas.*

1901

- *Le gouvernemt français subventionne 473 écoles de congrégations qui comptent un peu plus de 40,000 élèves dans les vilayets de Damas, Alep et Beyrouth.*

Liban : Cent Ans d'Histoire (1900-1999)

Rudyard Kazan(*)

Introduction

Faire une chronologie du Liban du XXème siècles parait illogique à double titre.

Premièrement parce que 100 ans de l'histoire du pays ne correspondent pas aux étapes historiques du Liban. Par exemple, pour une chronologie politique du Liban de la conquête ottomane à nos jours, il aurait été plus logique de respecter les étapes historiques suivantes : L'Emirat (1516-1843) ; le double caimacamat (1843-1860) ; Le Moutassarifat (1861-1914) ; La Première Guerre Mondiale (1914-1918) ; Le Mandat (1919-1946); De l'Indépendance à la Guerre Civile (1947-1975) ; la Guerre Civile (1975-1990) ; Période Actuelle (depuis 1990).

Deuxièmement parce que la fin du XXème siècle ne correspond pas au 31 décembre 1999 à minuit, mais bien au 31 décembre 2000 à la même heure. En effet, lorsqu'en 532, sur une proposition du moine scythe Denys Le Petit, l'Eglise décida de compter les années à partir du premier janvier qui suivit la naissance de Jésus (le 25 décembre), le premier janvier de l'an Rome 754 devint retrospectivement le premier janvier de l'an un de l'ère chrétienne. Comme les Romains ne connaisaient pas le zéro (Qui fut inventé par les Indiens ou les Arabes), on sauta de l'an un avant Jésus Christ à l'an un de l'ère chrétienne. Le siècle étant de cent ans, le premier

* *Chercheur au MERS.*

Bibliograghy

Bergsten, Fred C. "Globalization Free Trade", Foreign Affairs, Vol. 75, N 3, May/June 1996.

Beery, Brian J. L. and Edgar C. Conkling and D. Michael Ray. The Global Economy, Prentice Hall Inc. 1993.

Hormats, Robert D. "Making Regionalism Safe," Foreign Affairs, Vol. 73, N. 2. March/April 1994.

The Middle East Reporter, Vol. 141, N. Jan 2, 1998.

Mott, William H.IV "Linkages Between Economic Growth and International Conflict." International Studies, Vol. 34, Jan/March 1997.

Pei, Minxin "The Puzzle of East Asian Exceptionalism." Journal of Democracy, Vol. 5, N. 4, Oct. 1994.

Spaeth, Anthony "Wipeout" Time Nov. 3, 1997.

The Economist Oct. 18, 1997 "Crash Damm it".

The Economist Oct. 25, 1997 "Capital Goes Global".

The Economist Nov. 1, 1997 "A Week on the Wild Side".

The Economist Nov. 15 1997 "Will the World Slump".

The Economist Nov. 15 1997 "Asia's Economic Crises, How Far Down".

The Economist Dec. 20, 1997 "Asia and the Abyss".

The Economist Jan. 17, 1998 "The Asian Effect".

Times Nov. 3, 1997 "How Long Will They GO".

human rights. As each culture begins to learn the difference between the Minister and the witch-hunt, it becomes possible for all cultures to understand and respect each other's right for existence. That will not lead to a single history and globalization but it might help to establish something like a common humanity rooted in cultural diversity. Otherwise, we all ask what Friedrich Nietzche have posited "What might yet be made of Man?"

states that have no interest in changing their political systems yet they are under tremendous economic pressure. Some of these states have developed weapons of mass destruction. As seen from the point of view of the more advanced industrial states, the threat now, though regional, is more immediate, active and dangerous to the civilized living than it was during the Cold War as a globalized conflict. From the First Gulf War, the second one, to the present, foreign offices of Great powers have been slowly adjusting their policies to the new realities.

It is important to be clear that the development of international institutions, and particularly the United Nations, does not presuppose, or require, the spread of globalist sentiments among government and populations. No spread of globalist sentiment is to be expected in the near future. Even if such sentiment existed, it would be at best costitute an unreliable and fluctuating foundation for policy. It is a fact that nationalist enthusiasm has largely smothered the feeble glimmers of internationalist and globalist enthusiasm which centered on the United Nations immediately after World War II. The UN is seen now as the best available institution under existing condition for the protection of national security and sovereignty of states.

The fact that the UN has exercised power of direct intervention since the Gulf War should not mean a change in the prerogatives of this institution. All it means that the West is playing the role of the Wild West Sheriff. The UN as an institution cannot be effective as a sheriff unless there is innovation within its Charter and large additions to its sources of money and skilled manpower. These implications bring us to this paper final consideration. The establishment and advance of human rights, This issue in any society proceeds by a continuous challenge to traditional identities and to roles of norms. The challenge will always provoke a backlash, whether from fundamentalist zealots or plain vested interest. But even so, the very nature of the struggle between the challenge and the backlash broadens the scope of the dialogue on

such as those in Algeria, Albania and even Bosnia do not have the potential to become globalized. In contrast with the former Cold War era, where any conflict could pose a global threat because of the U.S-Soviet bipolar interference, the present trend does not have a potential for military globalization. Regional conflicts are left unattended, even neglected in some cases because of the lack of interest.

Conclusion

The redirected interest in the world community has introduced new dimensions that had been absent or simply not apparent in previous eras. The economy, it is true, has become the main international focal interest, directing countries towards policies that would not have been envisioned earlier. The open policy pursued by most of the world economies had promoted the growing concept of globalization that is driving the states closer together at the economic level. A sense of vulnerability has grown in parallel with the economic rapprochement making most of the world economies dependent on each other and highly susceptible to changes that occur worldwide. As such, possible economic crises are very likely to spread; affecting most of the states that had sown interconnectedness.

Politics, on the other hand, had witnessed more of an internal redirection. Politics that was not necessarily transformed in the New World order (i.e. dictatorships remained dictatorships...) has been overshadowed by apparent bids to modernize the economy. The fall of the Soviet system did cause disillusionment in many follower states that found in liberalism the only remaining point of salvation. The liberalism that states reverted to did not necessarily alter their political systems. Their ruling habits are the same though they witnessed alterations in their economies. The USA and the major Western European powers came to realize this reality. They are afraid that a threat to their security could come from some smaller

South East Asia. The aim in this hypothesis is not to prove that international conflicts have become extinct but that their potential to lead to world war III has become minimal. Clear cut images of conflict in Iraq, Bosnia, Somalia etc. come to mind almost in outright contradiction to the previous statement. But even in those regional conflicts which have witnessed international intervention, mainly through the United Nations or other organizations, have lacked the true global character that is now almost inherent in economies.

The Iraqi invasion of Kuwait in 1990 and the subsequent intervention by an international force headed by the United States could be considered one of the most important international military conflicts of the decade. The United States, backed by the international community is up till today still carrying its economic sanctions against Iraq in the declared aim of ridding it of all its mass destructive weapons. Iraq is a fief of one of the largest oil reserves in the world and is located in a wide oil-rich region. Many analysts have said that the main reason behind the Unites States intervention lay in its intent to control the region and its resources. From here we go back to square one; the ultimate reason was economic. The world community and particularly the United States was greatly interested in keeping the region's resources under control and, more importantly, out of the hands of threatening individuals like Saddam Hussein.

Other conflicts that received international attention were in Somalia, Bosnia, and Kosovo. Forces headed by the United States decided to interfere in these areas after these countries had fallen into anarchy in the absence of a sound government and the raging of a civil war.

Most military conflicts today would not present a global danger in any way and have no global impact. The only global effect would be governmental concern but not of a spreading nature. As Thomas Friedman from the New York Times said, most regional conflicts

Europe and Latin America were threatened by the crises because of the increased trade relations (especially exports) which have helped in boosting the economy. The possible slow down in trade would have, therefore, negatively affected the economy. (Time, Nov. 3, 1997).

The Middle East was not left out in this contagious chain reaction despite the more important problems facing the region such as the attempts to pull the peace process between Israel and its neighbors out of almost a deadlock. Besides, the regional economic system in the Middle East has yet to fully develop with all the problems that keep setting it back ranging from conflicts between the Arabs and Israel to lack of agreement between the Arabs themselves. However, the Asian crises did mange to enter the Arab folds, even if at an individual state basis. Economists are saying that after the Asian crises worldwide investors are very hesitant about where they invest. Investment pullbacks have been detected in the Middle East. This situation has been most apparent in Egypt, which in addition to the Asian crisis suffered internal crises after the terrorist attack in Luxor (a tourist site in Egypt". "Foreign investors lost about two billion pounds ($588 million) due to Egyptian failure in providing securities for tourists." (Middle East Reporter, Jan. 2, 1998).

Some even are talking of a potential negative effect on the growing Lebanese economy, which in 1990 came out of 15 years of crippling civil war. Some even go as far as to say that the latest Saudi and Kuwaiti promises of depositing capitals in the Banks of Lebanon as a way of support for the Lebanese economy, were withdrawn in the fear of possible negative reactions to the Asian crises. The Saudis and Kuwaitis were intending to invest even larger amount of money on Lebanon's bid for reconstruction after the end of the Lebanese civil strife

Recent Political Conflicts

It is hard to find, politically speaking, in our present day regional conflicts that match in their universality the economic crises that hit

Now, the world's eyes are focused on the regional leaders and their next steps towards dealing with the financial problems. Here again the link appears between economic problems that can only be solved by political decisions. The Japanese premier, Ryutaro Hashimoto, lately made a statement that promotes the joining of both sectors; politics and economics. He emphasized the link between the political and the economic spheres and more importantly he has drawn attention to the potential globalization of the economic problem saying "his aim is to stop economic troubles originating in Japan from causing global political and economic depression." (The Economist, Dec. 20, 1997).

The global effect of the Asian economic crises was witnessed mostly in the United States followed by Europe, Latin America as well as other nation states. Since mid-1997, this crisis has been the most troublesome issue in the Unites States. Even now, the U.S. administration is still trying to convince the Congress to accept increased financing to the IMF to help bail out the floundering economies. Some believe that the U.S. lack of funding to the IMF could have negative impacts in the U.S. itself. This could be explained by the wave reaction that is moving from Asia outwards and if, or when, it hits the Unites States it would not affect only the financial market but everyone even the low income workmen because of their increased investments in shares.

Currently, the fear in the U.S. is concentrated on Wall Street, the economic hub, where the Asian crises is expected to tremendously decrease America's growth rate. The main problem lies with the trading effects: Asia's crises will impose cutting of imports from America, which would lead to the latter's downfall in growth rate. (The Economist, Jan. 17, 1998). Besides trade, Wall Street share profits are also threatened because the Asian mess will damage the earnings of some American companies, which in turn will affect share prices. (Ibid).

The European and Latin American reaction was a little less perceptible than in the USA but the unease was there, nevertheless.

solved. But it those reforms techniques are not employed, a rippling effect could endanger the whole world economy. The Asian case is a good example where reforms need to be introduced. There is a need to revive mainly the banking sector, that was the most strongly hit. This needs to be done before Japan and China get warmed up more with the heat of the crises "fever" and in the case, the repercussions for the rest of the world would not be lightly shrugged off. (The Economist, Nov. 15, 1997).

The reforms that have been proposed for east Asian countries redress have shed a light on the link that is often found between politics and economics and how the two interact. Many analysts believe the Asian crisis was affected by the politicians' behaviors. "Inept policymaking is dragging down economies throughout the region." (Time, Nov. 3, 1997). In fact, several south east Asian autocratic systems such as Vietnam, Indonesia, Burma...decided to opt for "neo-liberal economic reforms such as price liberalization, deregulation, export orientation, privatization and fiscal conservatism" before even attempting any advances towards democratization or political reforms (Pei, p. 92). This divergence between the type of political system and the economic one has proven to be almost fatal during the Asian crises, indicating that a political system has to be sufficiently equipped to deal with any possible fallbacks in the economy.

In Malaysia, Thailand, Indonesia, and the Philippines that were the most hardly hit by the financial instability and troubles, some say the causes were originally political stemming from the fact that there was an absence of a free political system. This absence caused a rift in structure and form between the politicians and the people. It has also driven politicians into denying the internal political causes of the economic problems (The Economist, Oct 18, 1997). Many believe the problems that mainly struck the banking system had been caused by a form of extended nepotism over many banking institutions. Another problem had been described as the exaggerated readiness of banks to extend loans that did not always guaranteed profitable returns.

external markets. This system lasted until the early 1970's. And only by the late 1980s, early 1990s, did most markets worldwide, including those in developing countries, begin to open up. (The Economist, October. 25, 1997). This opening up led, as was mentioned previously, to gradual increase of worldwide trade.

Originally, the first regional actor to rise and prove to be very successful and fruitful economically in the region had been Japan. Later, the widespread economic reforms and liberalization throughout East Asia were mainly due to the high-level involvement of Japanese corporations and even Chinese business communities in the whole region. The Japanese spread their expertise throughout the region investing in their human capital and markets, helping them in the task of economic reform (Pie, p.95). In fact, it has been acknowledged that "More than any other part of the world Asia has practiced open regionalism." (Hormats, p.101). The economic interconnectedness in the region did not extend to the political field, and the political systems of each state remained independent. Although certain characteristics could be perceived as similar in the political trends, the political spheres were mainly independent.

After years of prosperity that tricked the region into believing it would keep on expanding and improving, a crash hit the markets beginning with Malaysia, Indonesia, Thailand, and the Philippines. (The Economist, Dec. 20, 1997). A real fear began to rise out of the possibility that the crises would gravely affect Japan and South Korea, both of which are the most tightly linked with the U.S. markets. Some economies are more inter-linked and effective on the worldwide system and if they falter a chain reaction might ensue that would mean also possible faltering, gravely or mildly, of other economic systems. In the end, both Japan and South Korea ended up being hit (Japan much less than S. Korea) but reform measures were immediately introduced to cushion the fall and limit its effects on other states.

The fact is, if regional crises are dealt with on the spot, immediate reforms are introduced, the problems may be limited and even

had been under the distinct impression that one nation's growth could only be achieved through depriving others that is by invading or abusing another nation's wealth or resources.

It was only in the 19th century that economic growth linked with interdependence rather than conflict was encouraged. The concept of commercial liberalism opened the way for increasing trade relationships and decreasing wars. (Mott, p.77). With the rising liberalism, state isolation was more difficult to maintain. However, the industrial growth that pervaded especially among Western countries led to a state of high level weapons accumulations which reopened the potential for wars which was one of the main reasons behind the breakout of WWI. The period following WWI, especially the 1930's, that was characterized by "military self-sufficiency and economic isolation reestablished a conflict-prone international system." (Mott, p.81). It can be concluded from this brief historical overview that the presence of a potential open and global economy usually tends to draw aside the possibility of widespread wars because of the worldwide economic interests.

Economic Globalization

The policies of open economic systems we are witnessing today and which tend towards globalization were mainly introduced after the Cold War. The failure of the communist system and its worldwide economic expectations has shattered many communist oriented and Soviet-backed nations. The New World order introduced another kind of orientation on nation states, mainly that based on capitalism and economic liberalization (a liberalization that did not necessarily reach the political level).

The open economic system was gradually introduced. Following the Second World War, a system of exchange rates (Bretton Woods) had been prevalent. This system limited the international flow of capital. It was very difficult for investors to employ their money in

receiving external interest and powerful investors are capable of diversifying their investments. (The Economist, October 25, 1997). In this New World order, the gap is slowly being bridged between the industrialized states and the developing countries because of this ability to invest throughout the world market. Now it is also much easier for the stronger economies to dominate weaker ones or to help them in reforming. On the other hand, politically speaking, states have become much more independent of the two alliances of the cold war and are not bound to link with one another.

Link between Politics and Economics

It would be highly farfetched and naïve to assume that economics and politics are two completely separate and distinct fields. It is true that economics has gained speed in world importance whereas politics has been lagging behind. However, most important economic orientations are mainly based on political decisions and economic problems are greatly influenced, negatively or positively, by politics. Market crashes have core affects on what happened next. And that depends on politics and policy rather than on pure finance or textbook economics (The Economist, Nov. 1, 1997). Therefore, decisions made by political leaders can offer how much an economic crises could get worse or get better. This situation of interconnectedness between politics and economics is accounted for even in historical fact.

Brief History

There is an accepted relationship, irrespective of the level, among historians and economic and political scientists concerning the interrelatedness "between economic growth and international conflict." (Mott p.61). From a historical perspective, beginning with the earliest civilizations, William Mott says that there was interdependence between growth and international conflict. States

the colonization had political and economic reasons. However, regional military or political problems that arose among colonies would immediately involve the colonial powers and as such the issue would relatively be globalized.

It is important to point out, however, that political crises of globalization was mostly witnessed during the forty years of the Cold War era between the two major powers: the United States and the Soviet Union. In this global conflict of capitalism and democracy versus communism the world became polarized between the two. The rise of the balance of power theory and deterrence theories made a direct clash between the two main belligerents impossible. Those theories basically implied that any clash between the two would lead to mutual annihilations. Consequently, each of the two powers attempted to amass the largest number of allies around the world. And as such any regional military conflict that arose had the potential to become global because the major powers were most likely to interfere.

That preponderant kind of system made economic globalization almost impossible especially that the communist states had often pursued closed economic systems. Also during that era, there was a clear distinction between two sets of states, those that were industrialized and those that were underdeveloped and suffering from tight state control. The gap between the two made joint major opening up of their respective systems almost impossible. In the late1980's regionalism and subsequently global orientation gained impetus after the removal of two major obstacles; the end of the rift "between the market-oriented industrialized world and the control-oriented Third World" and the opening up of the Iron curtain in Europe with the breakdown of the Soviet communist system. (Hormats p.101).

Nowadays, poor economies and large economies can, in the new open world system, interact with much less restraints and with more involvement. As such, weak economies have better chance of

The regional cooperation is not the only key elements to the New World free market and to globalization. Regionalism has its loopholes and is not always successful since many regional states do not cooperate properly. This paves the way for a more pressing need, the need for international organizations that most importantly help with "the nondiscrimination and accountability required of open world markets." (Hormats p. 99-100). Examples of such international bodies are numerous. Among the mist common are the World Trade Organization (WTO) and the International Monetary Fund (IMF). The IMF, with its global leverage, plays a central role in supporting faltering economies. The 181-nation IMF is financed mainly by contributions from its member nations, mostly from the United States. Economies with problems turn to the IMF for proposed reforms, as was the case after the financial crash in Thailand, South Korea and Indonesia.

The strong inter-linkage today, economically speaking, on the world scene is manifested through various forms. The increased trade and cooperation are among the facts helping in the globalization of the economy. Trade is particularly becoming more important with the growing technology and industry that are moving past borders from one-state to another. (Berry p. 424). Technological devices' parts, for example, are produced in one country, set up in another and then used all around the world. In the end, the fact is today's world system has "large, open and electronically intertwined stock and currency markets." (Spaeth, 24).

The Political Theory

Up until the Second World War, the whole world was controlled by several European powers under what was known as the colonial rule. This rule was branched all around the globe. There were several powers, mainly England, France, Germany and others, which controlled large parts of the rest of the world. The reasons for

1997). According to certain analytical perspectives, economics in the modern world system is a kind of structural transformation within the system and even within the entire culture. This economy usually reflects the signs of modernization that are manifested in increased production within new technology givens resulting in "diversification into new sectors, or even expansion into new markets." (Mott, p.61). This expansion is naturally bound to lead to greater vulnerability in the individual systems directly related to the opening up and linkage between the various systems.

Economics is mostly concerned with the distributing and use of resources. This method of interaction between states the sharing of resources and the regional economies are all part of the geography in the world system. (Berry, p. 173). The world consists of a group of regional groupings of several states joined together. This arises from more impotence of an individual actor in the face of an intimidating growing giant which is the rest of the world. Thus liberalization and later opening up of economic systems is most likely to occur through the intermediary of regional groupings and organizations which are on the increase. NAFTA in North America and ASEAN in southeastern Asia are two examples of many worldwide similar organizations. The next stages in that direction is consequently towards a more comprehensive system, a global economy that is at our doorstep. Plans for a global free trade are already under way. (Bergsten P.114). One should keep in mind that in spite of the implications of an upcoming of institutionalized global economy; it has still not been achieved.

The regional breaking down of barriers has been an ongoing process for almost half a century with organizations such as the GATT, formerly, attempting to "reduce external barriers that can shield regional trading zones." (Hormats p. 103). During the days when the market share profits are high and the economy is boosting, this trend is beneficial. But when the dark clouds pass overhead, the absence of the barriers would make them all vulnerable to the crises.

multinationals on the part of politicians of the metropolitan countries. But the fact of the loss of sovereignty is not denied.

With no doughy, the developing world has suffered even more loss. In their case, there was always a perception that political independence had not brought with it economic independence. The neo-colonialist specter was always there. These countries felt more threatened by western governments as well as by western multinationals. In this atmosphere it was easy for the developing countries to put the new International Economic Order on the agenda.

Developing countries feel that the winds of change are blowing throughout the world. A new world order has been presenting, even imposing, itself on the international system and the majority of nation states have been working hard to adapt. The new system has pulled economics into the spotlight and has been gradually driving politics into the shadows. The transformation has gained momentum since the end of the 1980s. Nations, even from within their political orientations, worry about and concentrate on economic dimensions. Moreover, all economies have become more and more intertwined and increasingly open. This new trend has affected the world in its peaceful as well as its conflictual elements making economic crises, unlike most political crises, liable to spread globally. As a New York Times writer, Thomas Friedman, very eloquently said, "The domino theory belongs to economics today, not politics."

The Economic Theory

The worldwide economic system, especially the market system, has been undergoing fast changes usually hinging on an increased open system and widening international investments. "Ever larger sums of money are moving across borders, and ever more countries have access to international finance" (The Economist, Oct. 25,

The phenomenon, which has accomplished this reconstitution, is labeled globalization. In one sense, globalization, which means the increasing interdependence and integration of the separate economies of the globe, has been happening since the late sixteen-century and the beginning of capitalism as a world system. But over the years, there has been an expansion and decline in the progress of globalization. It is the acceleration of progress of globalization in the last quarter of the twentieth century that is a striking phenomenon. Some scholars think that this acceleration has its roots in the OPEC oil price rise of 1973, but the strains on the previous economic order were already apparent before that.

The oil price rise of 1973 created trade surpluses in the oil exporting economies and corresponding deficits in the developed market economies of the OECD. The task of recycling petrodollar surpluses fell, not to the IMF or World Bank, but to private commercial banks located in London, New York, Paris and Tokyo. Whereas during the two previous decades the flow of capital from the developed to the less developed world had been through official government-to government channels, now there grew a flood of private commercial loans from the banks in the center to, by and large, the governments in the periphery. The economics of Eastern Europe were brought within this nexus as much as the countries of the south.

The above new conditions in addition to the mobility of capital and flexible foreign exchanges undermined the ability of countries to pursue an autonomous economic policy. Asset price inflation, which started in 1973, lingered into the late 1980s and drove homes the lesson about globalism and interdependence.

It is asserted now by most scholars that individual countries have limited economic sovereignty. The international market, which is not a single political-economic entity, is more decisive than nation-states. Occasionally, the frustration of diminished sovereignty takes the form of railing against speculators or

In reality, it is safe to assume that more complex factors are leading the desire to rethink the international order. There is the realization of the environmental constraints, which are global rather than local. The challenge of population growth and/or world poverty seems incapable of any simple solution by individual countries. The growing sentiment in favor of a minimum level of human rights guarantee that is against torture, starvation, discrimination and group annihilation. These issues have led to search for global rather than merely an international or multinational solution.

An added factor has been the globalization of the world economy. The growing interdependence of the economies around the world through trade flows and capital flows, as well as the effects of currency and other financial speculation, is a phenomenon of the last ten years, if not even more recent. Flows of drugs, armaments and "laundry of hot money", as well as the international spread of AIDS and terrorism, have been the dark side of the globalization of the world economy. In areas of South East Asia, Africa and Latin America which experienced a sever decline in incomes as a result of the debit crisis of the early 1980s and 1990s, has meant flows of economic as well as political refugees; flows which have come to burden the western world especially after the collapse of the socialist economies world wide.

The beginning of the demise of socialist economies is being associated by the decline of single-country organization of central economy. That, in addition to the drift away from the northwestern metropolitan core of the manufacturing industries towards the Far East is reconstituting the world in a different way. Thus if in politics nation states are growing in number and in their ability to create serious problems of inter-ethnic rivalry, pan-national religious fundamentalism, regional blocs etc., the economics sphere is undermining the nation state. As political sovereignty is being reaffirmed forever-smaller states, economic sovereignty is being undermined in even the most powerful countries.

Globalization at the Turn of the Century: Shift from Political to Economic Influence

Prof. Michel NEHME*

The last ten years of the Twentieth century have witnessed the rise of relatively new important issues that will grow and develop in the century to come. At the level of International relations and the global system, a discussion of the issues raised by the term "global governance" map what does not yet exist. An attempt to render a three-dimensional reality into two-dimensional image. That is to the projections of the past and present into different possible futures. Scholars now are involved in rethinking the international system. In one sense there is a desire to go back to the ideals of the Atlantic Charter and fulfil the promise of the original United Nations concept. Notwithstanding, some are very enthusiastic about the end of communism and the triumph of the market economy. Others are happy of the emergence of the USA-led coalition as the surviving Great Power configuration and the extent to what does this entails. Some are projecting these configuration as the "end of history". To President Bush, it is the new International order and to Douglas Hurd, the British Foreign Secretary, it is the new imperialism.

* *American University of Beirut*

شرف. تضحية. وفاء

طبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية - ٢٠٠٠

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

Rédacteur en Chef: **Ghassan CHEDID**

Liban : Cent Ans d'Histoire (1900-1999) ..... *Rudyard Kazan* **140**

Globalization at the Turn of the Century:
Shift from Political to Economic Influence ..... *Prof. Michel Nehmé* **158**

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO